

المناظرة

بين بطرس غالى وموشى ديان
أمام الجمعية البرلمانية الاوربية

مركز الميثاقية والاعتراف

مركز الميثاقية

Bibliotheca Alexandrina



0173635

دراسة تحليلية توثيقية
اعداد : أسامة الغزالي حرب

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

المنافرة

بين بطرس غالى وموشى ديان
أمام الجمعية البرلمانية الاوربية

دراسة تحليلية توثيقية
اعداد : أسامة الغزالى حرب

تقديم :

في العاشر من شهر أكتوبر عام ١٩٧٩ عقدت أمام ممثلى ٢١ دولة اوروبية وفي رحاب الجمعية البرلمانية التابعة للمجلس الاوروبى في ستراسبورج المناظرة التى نقدمها هنا بين وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الدكتور بطرس بطرس غالى ، ووزير الخارجية الاسرائيلى موشى ديان .
لقد اكتسبت هذه المناظرة - ولا تزال تكتسب - اهميتها من اكثر من حقيقة :

اولها - انها عقدت بعد مرور سبعة شهور على توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية في مارس سنة ١٩٧٩ ، أى بعد أن تبلور خطان متوازيان يسير فيهما تنفيذ المعاهدة والاتفاق التكميلى بين مصر واسرائيل حول اجراءات الحكم الذاتى . ففى حين التزمت مصر وسارعت اسرائيل بالحاح ، بتنفيذ نصوص المعاهدة ، فان مباحثات الحكم الذاتى - التى بدأت بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في بئر سبع في مايو ١٩٧٩ - مالبثت ان اخذت تواجها العقبات بسبب التعنت الاسرائيلى والاصرار على مفهوم ضيق مهين للحكم الذاتى ، يتعارض كلية مع ما طرحه الجانب المصرى . ولقد عقدت المناظرة في العاشر من شهر اكتوبر ١٩٧٩ قبيل عقد الجولة السابعة لمباحثات الحكم الذاتى في لندن ، أى بعد ان بدأت تظهر بشكل واضح وأمام العالم كله ، والعالم الغربى بالذات ، ملامح محددة للتعارض والتنافر بين السياستين المصرية والاسرائيلية .

ثانيا - ان هذه المناظرة عقدت أمام اجتماع الجمعية البرلمانية الاوروبية التابعة للمجلس الاوروبى أى أمام ممثلى واحد وعشرين دولة يمثلون قارة اوربا ، التى سعت - سواء من خلال الجهود الفردية لدولها أو عبر تنظيماتها الجماعية المختلفة - الى أن تسهم بدور ما في حل الازمة العربية الاسرائيلية . وفى حين ان اوربا قدمت سجلا حافلا بالبيانات بدرجة كبيرة ، وبالمواقف بدرجة قليلة ، فلا شك ان الخط البيانى العام للسياسة الاوروبية ، قد ارتفع - وببطء - الى جانب تفهم المطالب العربية ، وخاصة

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وهذا الامر أضفى أهمية هائلة على كافة الجهود التي تبذل لتنوير وإقناع الرأي العام الاوروبى بالقضية العربية وعدالة المطالب العربية . وفي هذا الاطار يجب النظر الى أهمية « مناظرة غالى - ديان » . ولاشك ان القرار الذى صدر فى ٢٣ أبريل ١٩٨٠ عن اجتماع جمعية المجلس الاوروبى فى ستراسبورج قد تضمن تقدما فى الموقف الاوروبى من المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر المصرية والعربية ، وكللت بذلك الجهود المتواصلة والمكثفة التى بذلت منذ أكثر من ستة أشهر قبلها على الساحة الاوروبية لإقناع المسئولين الاوروبيين بشرعية المطلب الفلسطينى فى حق تقرير المصير ، وهى اللقاءات التى شملت - بالإضافة الى « مناظرة غالى/ديان » - لقاءات مع وزيرى خارجية سوريا والاردن ، وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية . لقد اتاحت كل هذه اللقاءات للجمعية الاوروبية صياغة مشروع قرار كان يجمع فى مضمونه بين كافة المواقف المعبر عنها .

ثالثا - ان كلا من طرفى المناظرة - أى الدكتور بطرس غالى وموشى ديان - يعبر بشكل واضح ومحدد عن الافكار الرسمية لدولته ، مما يجعل المناظرة اكبر من أن تكون مجرد جدال لفظى أو ترف فكري . فالدكتور بطرس بطرس غالى يمثل مدرسة فكرية لها تشخيصها المحدد للصراع العربى الاسرائيلى ، ورؤيتها للحل النهائى له ، وتحديد لها لوسائل تحقيق هذا الحل . انها مدرسة لها اصولها الاجتماعية ومقوماتها الفكرية والايديولوجية . ولا شك ان الدكتور غالى بانتمائه لهذه المدرسة ، قد ترجم السياسة الرسمية المصرية ، منذ زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، فى تصريحاته ومحاضراته فيما يتعلق بتحليل النزاع العربى ، الاسرائيلى ، والقضية الفلسطينية : سواء من حيث تشخيصها أو تصور حلها ، أو اساليب تحقيق هذا الحل .

أما موشى ديان ، والذى استقال من منصب وزير خارجية اسرائيل بعد حوالى عشرة ايام فقط من عقد المناظرة (بسبب خلافه مع سياسة حكومة بيجين المتعنتة الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى ، ولعدم ارتياحه لسير مباحثات الحكم الذاتى ، التى لم تسفر عن أى تقدم) ، ورغم ما يتبناه من بعض افكار مستقلة بخصوص هذه النقطة أو تلك ، فقد عبر تعبيرا واضحا عن سياسة التحالف الحاكم فى اسرائيل ، واذا كانت هذه السياسة قد ظلت تحظى بتأييد القوى السياسية هناك ، حتى توقيع المعاهدة فى مصر ، فإن الخلافات التى نشأت بعدها حول مباحثات الحكم الذاتى ، لم تمس على الاطلاق جوهر الموقف الاسرائيلى المعلن ، والذى عبر عنه ديان : سواء بخصوص الانسحاب من الارض المحتلة ، أو بخصوص حق تقرير المصير

للفلسطينيين وحققهم في انشاء دولتهم ، أو بخصوص تصور طبيعة
واجراءات الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة .
وقد حرص المركز على ان ينشر الترجمة الحرفية الكاملة لنص المناظرة
مستبقة بدراسة تحليلية قام بها الأستاذ أسامة الغزالي حرب الخبير بوحدة
العلاقات الدولية بالمركز حتى تتضح ابعاد الخلاف الجذرى بين المنطق
المصرى والمنطق الاسرائيلى فيما يتعلق بطرق حل المشكلة الفلسطينية
واساليب الوصول الى التسوية السلمية الشاملة .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القسم الأول

دراسة تحليلية للمناظرة

اطراف المناظرة وموضوعها

أولا : اطراف المناظرة :

١ - الدكتور بطرس بطرس غالى :

ولد الدكتور بطرس بطرس غالى - الذى ينتمى الى عائلة قبطية عريقة في صعيد مصر - بمدينة القاهرة في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٢٢ . وكان جده - بطرس باشا غالى - رئيسا لوزراء مصر في الفترة من ١٩٠٨ الى ١٩١٠ . تخرج بطرس غالى من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦ ونال ليسانس الحقوق ، ثم سافر الى باريس حيث قام بدراسات عليا في الاقتصاد والعلوم السياسية ، وحصل على الدكتوراه في القانون الدولي عام ١٩٤٩ . ولدى عودته الى مصر عين بطرس بطرس غالى استاذا للعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وبمقتضى إحدى منح فولبرايت واصل بطرس غالى أبحاثه في القانون الدولي بجامعة كولومبيا في نيويورك في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٦٣ اختير بطرس غالى رئيسا لأكاديمية دراسات القانون الدولي في لاهاي . وبعد ان عمل استاذا زائرا لمدة عام في جامعة السوربون بباريس اختير رئيسا لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وفي اثناء شغله لهذا المنصب شارك في عديد من المؤتمرات الدولية . والقى في الفترة بين ١٩٥٤ - ١٩٧٧ . مجموعات من المحاضرات في القانون الدولي والعلاقات الدولية في حوالى ثلاثين جامعة في العالم العربى واوروبا وافريقيا والولايات المتحدة .

اما النشاط الصحفى للدكتور غالى فقد بدأ عام ١٩٥٨ في اثناء فترة عمله الاكاديمى حينما اختير كمسئول عن تحرير مجلة الأهرام الاقتصادية ، ثم رئيسا لتحرير مجلة السياسة الدولية اللتين تصدران عن مؤسسة الأهرام . ثم اصبحت فيما بعد رئيسا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ايضا .

ومستندا الى وجهة نظر سياسية ذات طابع اشتراكى ديموقراطى والى اعتقاده بإمكانية التوصل الى حل سلمي ومشرف لكل الأطراف في الشرق الأوسط ، ارتبط الدكتور غالى منذ البداية بسياسة الرئيس السادات الرامية الى تغيير التوجه السياسى لمصر ، فايد التقارب مع الولايات المتحدة ، وانضم الى الاتحاد الاشتراكى العربى واصبح فيما بعد عضوا في مكتبة السياسى . على ان العمل السياسى للدكتور غالى لم يبدأ فعليا الا عام

١٩٧٧ . ففى ٢٧ اكتوبر ١٩٧٧ اختير وزيرا للدولة بدون وزارة - وكان ذلك اول منصب وزارى له . وبعد ذلك بثلاثة اسابيع فقط ، ادى قرار الرئيس السادات بزيارة اسرائيل الى استقالة وزير الخارجية اسماعيل فهمى وكذلك وزير الدولة للشئون الخارجية السيد محمد رياض ، وفى ١٧ نوفمبر ، اى قبل ٤٨ ساعة من رحلة الرئيس السادات للقدس ، اختير بطرس غالى ليشغل منصب وزير الخارجية بالنيابة ، وصحب الرئيس السادات فى رحلته الى القدس . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٧ حيث اليوم السابق على بدء المباحثات المصرية الاسرائيلية فى الاسماعيلية اختار الرئيس السادات السيد محمد ابراهيم كامل وزيرا للخارجية . ولكن هذا لم يمنع الدكتور غالى من المشاركة الكاملة فى مفاوضات الاسماعيلية كوزير دولة للشئون الخارجية . وفى الشهور التالية لعب الدكتور غالى دورا رئيسيا فى الحملة الدبلوماسية التى قام بها الرئيس السادات لجلب التأييد لمبادرته السلمية . وبهذا الخصوص زار الدكتور غالى يوغسلافيا والهند وسيرلانكا وهى بلاد غير منحازة توقعت مصر ان تحصل على تعاطفها معها . وبعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ اختير الدكتور غالى عضوا فى الوفد المصرى الى المفاوضات مع اسرائيل التى بدأت فى ٢٥ مايو ١٩٧٩ بمدينة بئر سبع فى اسرائيل لوضع تفاصيل الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة . واصبح الدكتور غالى بعد ذلك ابرز المعبرين عن الموقف المصرى . وبتلك الصفة ، ظهر الدكتور غالى فى مقابلة مع التليفزيون الاسرائيلى ومع صحيفة معاريف الاسرائيلية فى ١٣ ابريل ١٩٧٩ ، وانت بعض تصريحاته المتعلقة بفتح الحدود بين مصر واسرائيل الى صدور احتجاج فورى من رئيس وزراء اسرائيل مناحم بييجين . وبصفته رئيسا للجنة المصرية المختصة بتطبيع العلاقات مع اسرائيل تقابل د . غالى مع موسى ديان فى القاهرة فى الفترة من ٤ - ٦ يونيو ١٩٧٩ . وفى ١٥ مايو ١٩٨٠ اعيد تعيين د . غالى وزير دولة للشئون الخارجية فى الوزارة المصرية التى تشكلت برياسة الرئيس السادات .

والدكتور غالى بجانب انه خبير ذائع الصيت فى القانون الدولى ، فهو ايضا رجل متخصص فى الشئون الافريقية ، قام بنشر ٤ كتب وعديد من المقالات فى هذا الموضوع . وكانت خبرته تلك شديدة الحيوية من زاوية الجهد السياسى المصرى لموازنة النفوذ السوفييتى فى القارة الافريقية خاصة فى القرن الافريقى . وفى الشهور الاولى من عام ١٩٧٨ تقابل الدكتور غالى فى القاهرة مع جوشوانكومو قائد جبهة التحرير الوطنى لزيмбаوى ووزير الدولة للشئون الخارجية فى تنزانيا وفى يونية من نفس العام قام بجولة فى البلاد الافريقية زار خلالها كلا من السودان وتشاد والنيجر ونيجيريا

والكامبريدج ، وجابون وزائير وبوروندي وأوغندا ، وتركزت مباحثاته في كينشاسا ، على جهود مصر في مساعدتها لزائير . ورأس الدكتور غالى وفد مصر إلى مؤتمر القمة لدول منظمة الوحدة الأفريقية في الخرطوم ١٩٧٨ وموسم ١٩٧٩ وفري تون ١٩٨٠ كذلك مثل الدكتور غالى مصر في مؤتمر البلاير المنعقدة في بلجراد ١٩٧٨ وهافانا ١٩٧٩ .

وتنتمي إلى الف عديدا من الكتب باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية ، وهو عضو بلجنة القانونيين الدولية [جنيف] والأكاديمية العالمية للسلام [مونتون ، فرنسا] واللجنة التنفيذية للمعهد الدولي لحقوق الإنسان [اسنراسبورج] ولجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ولجنة الخبراء التابعة لهيئة العمل الدولي ورئيس الجمعية الأفريقية ونائب رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي .

ب - موشى ديان :

ولد موشى ديان في مستعمرة زراعية في داجانيا بفلسطين في ٢٠ مايو ١٩١٥ ويعتبر من « الصابرا » وفي البداية لم ينل قسطا كبيرا من التعليم ، حيث لم تكن في فلسطين - في ذلك الوقت - مدارس عالية ، ولم يتعد تعليمه الدراسة في إحدى المدارس الزراعية وفي الرابعة عشر من عمره حمل موشى ديان أول سلاح في يده كعضو في عصابة يهودية أطلق عليها اسم [منظمة الدفاع عن النفس] كانت تدافع عن المستعمرات اليهودية في فلسطين ضد هجمات العرب عليهم . ثم بدأ في تدريباته العسكرية مع الهاجاناه ، التي كانت منظورة بحكم قوانين الانتداب البريطاني في فلسطين . وعندما ضبط عام ١٩٣٩ في أثناء تدريباته تلك القى القبض عليه وحكم عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات . ولكنه لم يمكث منها سوى عامين فقط قضاهما في سجن عكا . وعندما أخرج عن ديان سنة ١٩٤١ التحق كقائد لفريق من الجواسيس بالحيش البريطاني وتسلسل مع زملائه - متكرين في زى عربى - إلى داخل سوريا للمعاونة في حملة الجيش البريطاني ضد قوات حكومة فيشى الفرنسية الموالية للامان .

وبعد انتهاء الحرب وعودته إلى فلسطين ، الحقته منظمة الهاجاناه بأحد المناصب القيادية بها ، وتولى شئون التدريب والمخابرات فيها . وفي أثناء حرب ١٩٤٨ بين العرب واسرائيل ، وبعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين هاجم ديان - على رأس قواته - مستعمرة داجانيا التي ولد فيها ، واستولى على مطار تل أبيب واختل مدينة غزة ، وكان هجومه على

مدينة القدس ابرز عملياته الحربية حتى ذلك الحين . ومثل موشى ديان الجيش الاسرائيلي في محادثات الهدنة مع الارمن عام ١٩٤٩ في روس ، وعين رئيسا لوفد الجيش الاسرائيلي في لجان الهدنة مع الدول العربية . وفي عام ١٩٥٠ عين قائدا للقيادة الجنوبية بعد ترقيته الى رتبة عميد . وبعد ذلك ارسله بن جوريون للالتحاق بمدرسة « الضباط المتقدمين » في بريطانيا وكان اول طالب يدخل هذه المدرسة دون المؤهلات المطلوبة للالتحاق بها . وفي سنة ١٩٥١ وبعد انتهاء الدراسة في هذه المدرسة ، وعودته الى اسرائيل عين ديان قائدا للقيادة العسكرية الشمالية ثم تولى بعد ذلك منصب نائب رئيس هيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلي ورقى الى رتبة جنرال ، ثم وصل اخيرا - عام ١٩٥٣ - الى منصب رئيس هيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلي . وقاد بصفته تلك القوات الاسرائيلية في عدوانها على مصر بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ .

بعد ذلك بعامين اي في عام ١٩٥٨ ، ترك ديان الجيش والتحق بالجامعة العبرية لدراسة القانون والاقتصاد ، معلنا انه سيواصل تعليمه الذي هجره منذ ان كان عمره ١٤ عاما . وفي العام التالي سنة ١٩٥٩ عين موشى ديان وزيرا للزراعة في وزارة بن جوريون الى ان قدم استقالته عام ١٩٦٤ - معلنا انه لا يستطيع الاستمرار في منصبه بسبب انعدام التوافق بينه وبين رئيس الوزراء ليفى اشكول الذي تولى رئاسة الوزارة في يونيو ١٩٦٣ خلفا لبن جوريون . ومع انه اعلن في تلك الفترة انه سيعتزل السياسة الا انه سرعان ما تراجع عن موقفه وانضم الى حزب رافي الذي كونه بن جوريون واصدر في عام ١٩٦٥ كتابه « مذكرات حملة السويس » وفي الفترة من ٢٧ يوليو الى ٥ سبتمبر ١٩٦٦ قام ديان بزيارة مواقع المعارك في فيتنام لدراسة التكتيكات العسكرية في مقاومة حرب العصابات وفي اول يونيو سنة ١٩٦٧ وقبل ايام قليلة من العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية فرضته المؤسسة العسكرية وزيرا للدفاع بعد ان كان ليفى اشكول يتولى هذا المنصب الى جانب رئاسته الوزارة وقاد ديان الجيش الاسرائيلي مرة اخرى في حرب ١٩٦٧ .

وعندما اندمجت الاحزاب العمالية الاسرائيلية الثلاثة [الماباي وامدوت هاعفودا ورافي] وكونت حزب العمل الموحد في يناير ١٩٦٨ كان هذا الاندماج فرصة لموشى ديان كي يتمكن من تغيير زعامة ليفى اشكول رئيس الوزراء ، كما بدأ اشكول محاولاته لابعاده عن خلافته في رئاسة الوزارة وعين ايجال ألون نائبا لرئيس الوزراء وعقب وفاة اشكول في فبراير ١٩٦٩ قام الصراع بين ديان وألون على رئاسة الوزارة لكن اعضاء حزب العمل اختاروا جولدا مائير لشغل هذا المنصب . وابقت مائير ديان وزيرا للدفاع في وزارتها ولكن

خلافات كثيرة تفجرت بين ديان من ناحية ، وجولدا مائير وأيجال ألون من ناحية أخرى خاصة بسبب رغبة ديان في تولي الوزارة . وبساعتباره وزيرا للدفاع كان ديان مسئولا عن تنفيذ سياسة اسرائيل تجاه الأراضي العربية المحتلة ، ونادى بإنشاء مزيد من المستعمرات فيها .

وعقب حرب عام ١٩٧٣ وجهت لدايان انتقادات لاذعة من العسكريين والقيادات المدنية الاخرى بحزب العمل ، مما ادى الى عدم اشتراكه في وزارة رابين . وعقب هذا ، عاد ديان للاهتمام بالآثار القديمة ، وبالاشتراك في حملات الجباية الصهيونية في الخارج . ومع مجيء حكومة ليكود للسلطة في عام ١٩٧٧ ضم مناحم بيجين ديان اليها وزيرا للخارجية ، مسببا الانشقاق والاستياء في كل من المعراخ والتحالف الحاكم على السواء ، الى ان استقال من منصبه هذا في الحادي والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٧٩ .

ج - الجمعية البرلمانية الاوربية :

تعود نشأة الجمعية البرلمانية الاوربية الى ما يزيد على ثلاثين عاما ، وهي بذلك تعتبر واحدة من أقدم التنظيمات المعبرة عن حركة الوحدة الاوربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية . فقد شهدت فترة ما بعد تلك الحرب من الناحية الاولى - انهيار التحالف السوفيتي الغربي الذي كان قائما في اثناء الحرب ، وانقسام اوربا الى معسكرين متواجهين وبدء عملية الاستقطاب الدولي في اطار التكتلات ذات الاستراتيجيات والايديولوجيات المتميزة وشهدت تلك الفترة ايضا - من الناحية الاخرى اشتداد الازمة الاقتصادية ، وعجز موارد اوربا وانتاجها الصناعي عن مواجاة ضغوط هذه الازمة ، الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الى مزيد المساعدة الاقتصادية والمالية الى بلاد اوربا ، وهو ما تحدد فيما عرف باسم مشروع « مارشال » للانعاش الاوربي عام ١٩٤٨ . وكانت اول المنظمات التي اقيمت لتنفيذ مشروع « مارشال » والاشراف على ادارته ، منظمة « التعاون الاقتصادي الاوربي » ، التي حققت نجاحا ملحوظا في حذف العديد من القيود التجارية بين بلدان اوربا .

في غمار هذه التحولات ، شهدت القارة الاوربية قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية ، كانت وجهتها جميعا بسد جهود دعائية وتعليمية مكثفة لخدمة هدف الوحدة الاوربية . وانتظم شمل هذه الجماعات في المؤتمر الذي عقد في لاهاي في مايو ١٩٤٨ وسمى بـ « مؤتمر اوروبا » . وقد امكن

لهذا المؤتمر ان يولد ضغوطا عنيفة في اتجاه تأييد الاقتراح الذى كان مطروحا آنذاك لانشاء جمعية برلمانية اوروبية ، والتي كان من المفروض ان تكون وظيفتها الرئيسية بحث الامور ذات الاهمية المشتركة لدول اوروبا ، والتوصل الى وضع التدابير التى تحقق تعاون الدول الاوروبية فى الميادين السياسية والاقتصادية . وكانت فرنسا وبلجيكا من أشد الدواعى الاوروبية تحمسا للاقتراح ، فى حين فضلت بريطانيا تشكيل جهاز وزارى حكومى . وبعد مناقشات مستفيضة اتفق على اقامة ما سمي بـ « مجلس اوروبا » الذى يتكون من لجنة وزراء وفيها يكون كل وزير مسئولا فقط امام حكومته ، وجمعية استشارية تكون وظيفتها اجراء المداولات ورفع التوصيات الى لجنة الوزراء . ولم تسند الى هذه الجمعية الاستشارية أية وظيفة تشريعية ووقع على القانون الخاص بانشاء مجلس اوروبا كل من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدنمارك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد ، وذلك فى مايو ١٩٤٩ وعقدت الجمعية الاستشارية اول اجتماعاتها فى ستراسبورج فى اغسطس من نفس العام .

ويتكون المجلس الاوروبى الآن - وبالتالى الجمعية التابعة له - من ٢١ دولة اوروبية ، هى (النمسا - بلجيكا - قبرص - الدنمارك - فرنسا - المانيا الاتحادية - اليونان ايسلندا - ايرلندا - ايطاليا - لوكسمبورج - ليشنشتين - مالطة - هولندا - النرويج - اسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - بريطانيا - البرتغال) وتتمتع اسرائيل بصفة مراقب فى الجمعية . وعلى الرغم من أن الجمعية لاتتخذ قرارات الا ان معظم الاتفاقات والتعاقدات التى تمت داخل النطاق الاوروبى طوال مايزيد على ثلاثين عاما (منذ عام ١٩٤٩) قد تأثرت بما دار فى الجمعية وبما اصدرته من توصيات .

ثانيا : موضوع المناظرة

أ - عناصر بيان الدكتور غالى :

يمكن ايجاز العناصر التى تضمنها بيان الدكتور غالى ، في بداية المناظرة ، في النقاط التالية :

١ - مقدمة :

□ الموضوعات التى ستطرح سبق عرضها في مباحثات اللجنة الفرعية التابعة للجمعية التى سبق ان زارت القاهرة .

□ إن أساس ازمة الشرق الاوسط ، التى تمثل استمرارا لـ « المسألة الشرقية » ، هو تناقض فريد يتم التعبير عنه بطرق مختلفة مثل الشرق في مواجهة الغرب أو الجنوب في مواجهة الشمال .. الخ ، ولكن سيكتفى بعرض سياسى موجز مبنى على أساس التجربة المباشرة في المفاوضات مع اسرائيل ..

٢ - ملاحظات أولية :

قبل عرض تحليل الموقف المصرى ، هناك ملاحظات تمهيدية :

□ ان زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ لم تكن أول مبادراته من أجل السلام ولكن سبقتها مبادرات أخرى في فبراير ١٩٧١ ، واکتوبر ١٩٧٣ وهى كلها امور تعكس رفض استراتيجيات العداء والمواجهة ، وتفضيل سياسة المصالحة والتوفيق والتعايش السلمى .

□ ان الرئيس السادات على وعى تمام بجوهر مصر العربى ، وكان - نتيجة لذلك - يفضل المعالجة الجماعية على المعالجة الثنائية لازمة الشرق الاوسط ، وذلك على عكس اسرائيل التى سعت الى المعالجات الثنائية ، ودأبت على محاولة عزل مصر عن كافة رفاقها واصدقائها .

□ ان الدبلوماسية المصرية في تناولها الشامل للمشكلة أولت اهتماما خاصا بوجود الامم المتحدة في اثناء سير المفاوضات وايضا في اثناء تطبيق الاتفاقات والمعاهدات التى قد تسفر عنها . وهذا الموقف المصرى - قوبل بمعارضة شديدة من اسرائيل .

وباختصار « نحن نسعى الى سلام شامل يدعى اليه اكبر عدد من الدول العربية ، وغير العربية ، كشركاء أو شهود أو ضامنين لسلام شامل ، تسانده وتقره القسوتان العظميان والمنظمات الدولية ، في حين يريد الاسرائيليون سلاما منفصلا ، وحلا ثنائيا للنزاع . وقد كان هذا التعارض الاساسى ، أحد العقبات الهامة في خلال مباحثات كامب ديفيد ، ومباحثات بلير هاوس ، وتلك التى تدور حاليا من أجل مستقبل الضفة الغربية وغزة »

٣ - التناقض المصرى الاسرائيلى :

امتدادا لما سبق فقد حاولت مصر - فى خلال مباحثات بليرهاوس - ان تربط بين انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، وبين انسحابها من الاراضى الفلسطينية ، ولكن رفض الاسرائيليون اى ربط بين المشكلتين . ووقعت فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ معاهدتان دوليتان ، يعتبرهما الاسرائيليون منفصلتين ، وتعتبرهما مصر متكاملتين ومتراابطتين . وهذا التزامن الذى يركز على رابطة سياسية قانونية ، يبدو لا وجود له بالنسبة للاسرائيليين . ومع ذلك فان التلاحم بين المراحل المختلفة ، والخطوات الضرورية لاقامة السلام بين مصر واسرائيل وبين المراحل والخطوات الضرورية لبناء السلام فى فلسطين ، هو تلاحم لا يمكن فصله عمليا .

٤ - التناقض المصرى - العربى :

ان السياسات العدائية التى تنتهجها معظم الدول العربية ، وكذلك الفلسطينيون تجاه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، تشكل احد مظاهر البعد العربى للمشكلة واكثرها تعقيدا . وهو امر ينعكس - بالاضافة الى الرفض الاسرائيلى للاعتراف بالكيان الفلسطينى - على المفاوضات الجارية بشأن الحكم الذاتى .

٥ - حل ازمة الثقة :

ان السياسة المصرية تستهدف فى الاساس تخطى ازمة الثقة المزدوجة هذه : فالمصالحة المصرية - العربية قد تهدد بعسكرة العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، وكذلك فان التقارب المصرى - الاسرائيلى يهدد بتفاقم الازمة بين مصر والعالم العربى .

٦ - الدور الاوروبى :

يتحتم على اوروبا - بفضل قوتها المعنوية الضاربة وبحكم مسئوليتها التى تتحملها تجاه مشكلة الشرق الاوسط - ان تلعب دورا خاصا فى اتجاه تحقيق ثلاثة اهداف : حماية الحقوق المشروعة للفلسطينيين - وتهئية مخاوف الاسرائيليين - واخيرا عدم تعميق الخلافات العربية .

ب - عناصر بيان موشى ديان :

١ - اننا نقدر صداقة وتعاون الجمعية البرلمانية الاوربية ، ونأمل - فيما يتعلق بنزاع الشرق الاوسط - ان تشكل جهود الاطراف الملتزمة باقرار السلام ، المرحلة الاولى تجاه علاقات منسجمة .

٢ - هناك حقيقة جديدة في طريقها للظهور في منطقتنا ، بفضل معاهدة السلام مع مصر ، بعد ثلاثين عاما من الحروب . لقد استطاع الزعماء الشجعان (السادات وبيجين) وبالتعاون مع الرئيس كارتير ، ان يجعلوا اول دولة عربية مجاورة تفهم ان الاستمرار في مقاطعة اسرائيل ومعارضة وجودها ، هو أمر لا يجدى .

٣ - أننا نعتبر معاهدة السلام مع مصر خطوة أولى تجاه تحقيق السلام الشامل ، ونكرر دعوتنا لحكومات الاردن وسوريا ولبنان ان يسلكوا هذا الطريق ، كما ندعو ممثلى العرب الفلسطينيين المقيمين في يهودا والسامرا وقطاع غزة للانضمام الى مباحثات الحكم الذاتى الادارى .

٤ - نعبر عن خيبة املنا في موقف بعض الحكومات الاوربية تجاه عملية السلام ، حيث ان بعضا منهم لم يستقبل معاهدة السلام استقبالا حسنا . ونرجو من حكومات اوروبا الحرة (هذه القارة التى كانت مسرحا لحروب كثيرة وعمليات ابادة الشعب اليهودى) ان تعيد التفكير في مسئوليتها الضخمة .

٥ - تلتزم اسرائيل تماما باتفاقيات كامب ديفيد ، التى تتضمن انسحاب الادارة العسكرية الاسرائيلية واحلال الادارة الذاتية محلها ، واقامة مجلس ادارى للعرب الفلسطينيين .

٦ - يجب ألا ننسى ان الاردن كان في الماضى جزءا من فلسطين تحت الانتداب ، ويحتفظ العرب الفلسطينيون في الاردن بصلات وثيقة جدا مع العرب الفلسطينيين في هذه المناطق ، في جميع مجالات الحياة ، أما حق تقرير المصير ، فقد تم التعبير عنه الى حد كبير داخل المملكة الاردنية ، حيث يشعر العرب الفلسطينيون ، بانهم في ديارهم تماما .

٧ - هدف منظمة التحرير هو القضاء على الوجود الاسرائيلى ، كما ينص على ذلك الميثاق الوطنى الفلسطينى . ومنظمة التحرير الفلسطينية تستهدف اختفاءنا كدولة ، وكيان قومى ، وترجم مذهبها الى جرائم يومية ضد اليهود والعرب معا .

٨ - ان حملة الارهاب والتهديد بالاغتيال التى تقوم بها المنظمة تستهدف تعويق تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد ، بخصوص الحكم الذاتى الادارى .

٩ - يتحتم على الحكومة الاسرائيلية - مثلها مثل أى حكومة أخرى - ان تحمى ارواح مواطنيها من الارهاب .

١٠ - لقد تدهور الموقف اخيرا في جنوب لبنان . وبسبب عجز الحكومة اللبنانية ، فتح الباب امام الارهابيين واعمالهم ضد سكاننا المدنيين ، وضد قرى جنوب لبنان . وكل هذا يحدث للأسف ، تحت حماية السوريين ، وابتداءا من القرى الواقعة في المناطق التى تسيطر عليها منظمة التحرير .

- ١١ - أننا مطالبون في كثير من الاحيان بالتفاوض مع المنظمة ، ولكن ايدولوجيات الكراهية قد تؤدي الى ممارسات سياسية ، واغماض العين عن المذابح المدنية له نتائج ادبية وعملية في كل مجتمع .
- ١٢ - ينبغي ان تجد مشكلة اللاجئين حلها في الدول العربية التي يتمتع معظمها بأراض شاسعة وعدد قليل من السكان .
- ١٣ - نتوقع من أوروبا تشجيع عملية السلام ، وتطوير تعاون اقليمي ومشروعات اقتصادية تهم منطقتنا والدول العربية .
- ١٤ - اتفاقيات كامب ديفيد هي الاطار الواقعي الوحيد للدفع قدما بالسلام في الشرق الأوسط .

ج - اسئلة المناظرة :

١ - عدد الاسئلة : القى في الندوة ٧١ سؤالا على وجه التقريب .	عدد الاسئلة			
٢ - جنسيات السائلين :	١٢			
فرنسا	٤			
اسبانيا	١٠			
بريطانيا	٩			
مالطا	٣			
السويد	٦			
ألمانيا	٩			
اليونان	٥			
ايطاليا	٣			
بلجيكا	٣			
سويسرا	١			
تركيا	٤			
النرويج	٢			
لوكسمبورج	٧١			
المجموع				
٣ - توزيع الاسئلة على طرفي المناظرة :				
د . غالى	دايان	غالى ودايان	غير واضح	المجموع
٢٠	٣٥	١٤	٢	٧١

٤ - موضوعات الاسئلة :

دارت الاسئلة بشكل عام حول الموضوعات الآتية :
السلام في الشرق الأوسط واتفاقية جنيف . كيفية اسهام اوربا في السلام في
الشرق الأوسط . الحكم الذاتى الفلسطينى . اقامة الدولة الفلسطينية
ومنظمة التحرير الفلسطينية . اسئلة اخرى اضافية .

الموقف المصرى

كما حدده د . بطرس غالى

أولا :البحث عن السلام الشامل :

أ - لا يمكن لمصر عمليا ان تقبل حلا جزئيا حتى لو رغبت هى فى ذلك ، لأنه لن يصبح فى تلك المنطقة سلام حقيقى الا عن طريق الحل الشامل فمن المستحيل الحصول على حل جزئى للتشابك العميق بين مصالح شتى الأطراف فى العالم العربى فهدفنا هو الحل الشامل وان نحاول التغلب على الصعاب التى تعرقل هذا الحل بمختلف الوسائل .

ب - ان مكانة مصر العربية تمنعها من ان تقنع بسلام منفصل مع اسرائيل . ان مصر تنتمى الى العالم العربى ، كما تنتمى اية دولة اوروبية الى المجموعة الاوروبية ، ولكن عند الأوربيين تظهر فكرة المجموعة بوضوح ، لأن لديهم أساسا ونظما مشتركة . اما بالنسبة للعرب ، فهى تقل وضوحا - ولكن هناك واقعا عربيا وحقيقة عربية ، تظهر فى العلاقات بين مختلف دول العالم العربى ، وتجعل مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى ، على الرغم من الخلاف بينهم الآن . فلا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، الا بالتوصل الى حل شامل .

ج - لقد كانت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل هى المرحلة الأولى ، اما المرحلة الثانية فانها تهدف الى ايجاد حل لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وفى هذه الأثناء فان الدبلوماسية المصرية ، على اتم استعداد لبدء مرحلة ثالثة ورابعة ، فالمهم هو تشجيع جميع الأطراف المعنية على الاشتراك فى عملية السلام ايا كان الشكل او الصيغة التى يمكن تصورها من أجل الوصول الى هدفنا الأخير وتحقيق سلام شامل فى الشرق الأوسط .

د - طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، فاننا ندعو جميع دول المنطقة للاشتراك فى عملية السلام وهى لبنان وسوريا والاردن . واذا رجعنا الى التساريخ الدبلوماسى القريب لتلك المنطقة ، فسنجد ان توقيع اتفاقيات الهدنة بين مصر واسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تبعه بعد ذلك توقيع مجموعة من

اتفاقيات الهدنة بين لبنان واسرائيل وبين ماكان معروفا في ذلك الوقت بشرق الأردن ثم توقيع اتفاقية اخرى بين سوريا واسرائيل . وعلى غرار ذلك عندما وقعت مصر اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل وقعت سوريا ايضا اتفاقية لفك الاشتباك مع اسرائيل ، فالهدف ان من اتفاقيات كامب ديفيد هو التمهيد الى عقد اتفاق بين جميع الأطراف المعنية في تلك المنطقة ، فتشكل مجموعة الاتفاقيات ، السلام الشامل الذي نريد التوصل اليه .

هـ - اننا ندعو كافة الدول الاخرى الى الاشتراك في عملية السلام ، على أساس ان مبدأ الانسحاب يسرى على كافة الأراضي المحتلة مثلما سرى على سيناء ، ولا حجة هنا لاختلاف الظروف في سوريا والأردن ، عن الظروف بالنسبة لسيناء فالمبادئ لا تتغير مهما كانت الأحوال الجغرافية للمنطقة . فلا يمكن ان نقول ان المبادئ تختلف لوجود الصحراء التي تفصل بين مصر واسرائيل ، أو لعدم وجودها بين الضفة الغربية واسرائيل - فاذا قبلنا المبدأ . فهو ان لا يتغير ، ويسرى على اية منطقة . بهذه الروح وقعنا معاهدة كامب ديفيد ، ونحن نرى ان القرار رقم ٢٤٢ قد تم تطبيقه بما يتفق والنصوص الفرنسية والأسبانية والروسية للقرار - اما ان النص المكتوب باللغة الانجليزية يغطي الفرصة لبعض اللبس فهذا شيء آخر ، والواقع هو ان الاسرائيليين ، وافقوا على الجلاء التام من الأراضي المصرية دون اى تغيير في الحدود .

واذا كان الاسرائيليون يرفضون الانسحاب الى حدودهم القديمة مع الضفة الغربية لنهر الأردن ، على أساس ان هذا الانسحاب سوف يقلص الأرض الاسرائيلية المتاخمة للبحر في بعض مناطقها الى خمسة عشر كيلو مترا فقط ، فأننا نقول لهم انه خلال عشرين عاما ، وهي اكثر السنوات تعقيدا من الثلاثين التي هي عمر دولة اسرائيل ، كانت الضفة الغربية منطقة اردنية وكانت تلك الـ ١٥ كيلو مترا موجودة باستمرار ، فكيف تتكلمون عن خطر تلك المسافة الآن ، وانتم اقوياء ؟ انها مسألة مبدأ اما ان تقبلوا تطبيق قرار ٢٤٢ برمته ، أولا تقبلوا تطبيقه والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ .

و - ان مبدأ الانسحاب يسرى على كافة الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، وقد تم احتلال القدس الشرقية بعد ١٩٦٧ فانه منطبق عليها قرار الانسحاب ، هذا هو موقفنا كما عرضه الرئيس السادات في الخطابات المتبادلة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي وافقت على وجهة نظره . وباندماج القدس الشرقية مع الضفة الغربية في الكيان الفلسطيني ،

يمكن ان يتم التفاوض بين القدس الشرقية والقدس الغربية ، لايجاد اسلوب للتعايش ، يسمح باقامة بعض العلاقات الخاصة بين جزأى العاصمة .

ثانيا : البحث عن السلام العادل ، ويعنى :

(١) الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين :

ا - ان الفلسطينيين ، اذ يطالبون بالسلام وبحق تقرير المصير ، فانهم لا يريدون اى سلام فالسلام غير العادل لا يمكن ان يدوم ، او السلام الذى لا يعمل حسابا للواقع الفلسطينى ، لانه سلام غير عادل ، ولا مستقبل له .
ب - انكم ايها الاسرائيليون تتحدثون عادة عن آرائكم أو آراء الأردنيين ، فى مستقبل الضفة الغربية ، ولكنكم تتجاهلون حق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن رغباته ، وماذا يريدون ؟ ففى النهاية ، لن يقود الملك حسين او الاسرائيليون ، الفلسطينيين . فهم ينبغى ان يقولوا ما يريدون بأنفسهم . انكم تشيرون الى حقكم فى شراء الأراضى فى الضفة الغربية ، ولا اعتراض لى على هذا ، بشرط ان يمنحكم الفلسطينيون هذا الحق ، دون ان تفرضوه عليهم . اسألوا الفلسطينيين عن رغباتهم ، انهم لا يريدون ما تقدمون لهم من رخاء وهذه ليست مشكلة جديدة . انه الاستقلال الذى شاهدناه فى انحاء كثيرة من العالم فى العشرين سنة الماضية . ان الفلسطينيين يفضلون البؤس مع الاستقلال وهم لا يتمسكون بمساعدتكم ، كما انهم لا يريدون قوانينكم الاجتماعية ، ولا يريدون المزايا التى تقدمونها لهم ، وهم لا يصرون على العمل فى مصانعكم ، ولكنهم ينشدون حريتهم .

ان هناك مليون عربى ، لا يتحدثون لغتكم ، ولا يشاركونكم الأفكار ، ولا يريدون الانتماء الى دولتكم . وانتم تريدون ضمهم اليكم بطريقة او بأخرى ، سواء كان هذا بوضعهم تحت حمايتكم او بضمهم الى اسرائيل . او على شكل باندوستان او باخضاعهم لحكم ثنائى اردنى - اسرائيلى - انهم يطالبون بالحرية التى حصل عليها مئات الشعوب وانا لا أفهم لماذا يحرم هذا الشعب بالذات من حقه فى الحرية ؟ انكم تريدون له هذا ، لانكم تتصورون ولأسباب تاريخية اسطورية انكم تمتلكون الضفة الغربية وغزة وهذا هو الخطأ .

ولنرجع الى قرارات الأمم المتحدة الخاصة باقامة دولتين ، كيف تنكرون على الفلسطينيين حقهم فى ان تكون لهم دولة وان يقررروا مصيرهم بأنفسهم ؟ ان الحجج التى تأتون بها ، تتداعى امام هذا الحق . انهم يطالبون بإمكانية التعبير عن أنفسهم فامنحوهم هذا الحق . واذا طلبوا منكم ان تقيموا معهم اتحادا فلا بأس . ولكن اعطوا لهم أولا هذا الحق ،

ولا تسبقوا وتعرضوا عليهم الصيغ والأشكال . والفلسطينيون هم الذين يمكنهم ان يقولوا نوافق او لا نوافق على بيع الأراضى . نوافق او لا نوافق على اقامة مستعمرات استيطانية جديدة . نريد أولا نريد هذا أو ذاك . ولكن اعطوا لهم هذا الحق ، ولا تلجأوا الى اساليب الاستعمار الجديد وتعمدوا للعاطفة عندما تقولون سيكون هناك تعاون بين شعبينا ، فلم يكن هناك اى تعاون على الاطلاق .

فماذا وجدنا بعد احد عشر عاما من الاحتلال غير النذل الذى عانى منه الشعب وخلق حركة راديكالية واثارة المعارضة ، وايجاد العقبة الحقيقية امام حل المشكلة .

مالجدوى ان من القانون الدولى الذى يقر لجميع الشعوب حقها فى تقرير المصير ؟ فهم ايضا لهم هذا الحق ، وهو حق اساسى واذا لم يحصلوا عليه ، فلن يكون هناك سلام حقيقى فى الشرق الاوسط .

(٢) الاعتراف بحق الفلسطينيين فى بناء دولتهم :

١ - ان مطالبة الفلسطينيين بحق تقرير المصير وبايجاد دولة لهم تستند الى حقيقة انهم ليسوا مجموعة بشرية منفصلة عن ارضها ولكنهم يشكلون قومية متكاملة لها خصائصها المستقلة . وكما توجد قومية سورية وقومية مصرية ، واخرى ليبية ، فهناك ايضا قومية فلسطينية - ان الفلسطينيين يرغبون فى ان تكون لهم دولة على الرغم من وجود شتات من الفلسطينيين فى الاردن وسوريا ولبنان ، وهم ليسوا اول شعب يطالب بان تكون له دولة ، كما ان لهم الحق فى ان تكون لهم دولة تماما كما لاسرائيل الحق فى ذلك واذا رجعنا الى الفكرة الاصلية لانشاء فلسطين فانها تستند على قرار الأمم المتحدة بانشاء دولتين .

واذا قيل انه ينبغى ان ينتقل الفلسطينيون ليعيموا فى العالم العربى الذى يمتلك الاراضى الواسعة ، والاموال الطائلة ، فان المسألة ليست مسألة ارض أو مال ، انها مسألة واقع قومى وهو رغبة الفلسطينيين فى ان تكون لهم دولتهم الخاصة .

ب - ان القول بأن العرب لم يطالبوا من قبل - اى عندما كانت الضفة الغربية تابعة للاردن بانشاء دولة فلسطينية هو قول غير صحيح . فبعد هزيمة العرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ انقسم العالم العربى لأول مرة على نفسه وطالبت مصر والعربية السعودية من ناحية ، بانشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية والقطاع بينما اقترحت الدول الهاشمية - وكانت فى ذلك الوقت شرق الاردن والعراق - ضم الضفة الغربية إلى الاردن . واستمر هذا الاختلاف حوالى عام ونصف ، وفى النهاية اقر مجلس الجامعة العربية ، بأن تظل الضفة الغربية ارضا فلسطينية تحت اشراف الاردن فكان هذا

بمثابة الحل الوسط - ولم يتغير موقف مصر وموقف الدول العربية ايضا . فكانوا يطالبون دائما ويعتقدون انه ينبغي اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية التي سيكون عليها ان تقرر بعد ذلك اذا كانت ترغب في الاتحاد مع دولة عربية اخرى ، أولا ترغب في هذا - فالامر اذن متروك لها - ولكن الى ان يحين وقت تنفيذه ، فان هناك قومية فلسطينية يخطئ من يغفلها .

وتعبيرا عن هذا ، فان مصر لم تعتبر ابدا غزة جزءا من ارضها وهذا صحيح لان مصر تعتبر غزة رمزا لفلسطين ، وبها حكومة عموم فلسطين ، فغزة لها مقعد دائم في الجامعة العربية ، ولها حكومة مؤقتة ، كما ان لها مجلسها القومى ، وممثليها ، وهى تصدر جوازات سفر في العالم العربى كله . واذا رجعنا الى نصوص ميثاق جامعة الدول العربية ، فسنجد ينص على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ، فهى ليست فكرة جديدة ، انها فكرة راسخة في سياسة مصر الخارجية من قبل انشاء اسرائيل . وقد ناضل المفاوض المصرى عام ١٩٤٥ للحصول على نص صريح ، يعهد بمنح الاستقلال لفلسطين ، التى كانت تخضع للانتداب البريطانى انذاك . ج - اذا كان من الحقيقى انه لم يرد ذكر اقامة دولة فلسطين في اتفاقات كامب ديفيد الا انه لم يرد على الاطلاق ما يمنع من انشاء دولة فلسطين . وهذا هو الغموض فى كامب ديفيد ولكن روح كامب ديفيد ، تفضى الى اقامة دولة فلسطين ، وان كانت الاتفاقات لم تتضمن اى تصريح بهذا ، فانه لم يرد ما يمنع اقامتها .

د - ان مصر تؤيد فكرة انشاء دولة فلسطينية وموقف مصر واضح وصريح فى هذا ، وعبرت عنه كثير من التصريحات الرسمية وشبه الرسمية ، واذا رجعنا الى المفاوضات الاخيرة التى تمت بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجين ، فسنجد ان الرئيس السادات قال : « سوف يتعين عليكم اجلا او عاجلا ، الاعتراف بدولة فلسطينية » .

ثالثا : البحث عن السلام الدائم :

واذا كان السلام الدائم لا يمكن ان يتحقق الا بان يكون سلاما شاملا وعادلا ، فان مصر على استعداد ايضا - بل وتطالب - بايجاد كل الضمانات الدولية التى تضمن استمرارية هذا السلام . والاسرائيليون بهذا الصدد ، يتحدثون كثيرا عن المخاطر الامنية التى تحيق بدولتهم وعن الاعتماد على قوتهم الذاتية ، قبل الاعتماد على الضمانات الدولية ، ولكنهم بذلك ينظرون الى المشكلة من زاويتهم هم فقط :

أ - فليست اسرائيل فقط هي التي سوف تخشى مستقبلا على امنها ، نتيجة قيام دولة فلسطينية على حدودها ، ولكن المشكلة الامنية سوف توجد ايضا بالنسبة للدولة الفلسطينية الصغيرة (اذا انشئت) ، وهي ايضا مشكلة تواجه لبنان المقسم الذي تخضع حدوده لسلطات مختلفة ، والذي يتعرض كل يوم لقصف جديد ، وهناك مشكلة الامن لسوريا التي تقع عاصمتها على بعد ٥٠ كيلو مترا من الحدود الاسرائيلية المؤقتة وايضا مشكلة الامن بالنسبة للاربن .

ب - وليست الضمانات الدولية مطلوبة لاسرائيل ذات القوة العسكرية الهائلة ولكنها مطلوبة اكثر بالنسبة لدولة فلسطين التي نأمل في اقامتها . اننا نطالب بالضمان الدولي حتى نضمن الاشراف على الانتخابات التي ستجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فكيف تكون هناك انتخابات في ظل نظام الاحتلال العسكري الذي مضى عليه احد عشر عاما ، اننا نحتاج الى الضمانات الدولية ، لنضمن سلامة الانتخابات ، ولنشجع الفلسطينيين على الاشتراك في تلك الانتخابات ، وينضموا الى عملية السلام . فاذا قام هذا الكيان الفلسطيني ، فاننا نطالب بالضمانات الدولية لحماية حدوده ما بتمم قد تتدخلون ، مبررين تدخلكم بان الدولة الفلسطينية تتلقى تعليماتها من جهات اخرى من اليمين او من اليسار .

اننا عندما نتحدث عن الضمانات الدولية ، نعني تلك الضمانات التي تستفيد منها الدول العربية من جهة ، والكيان الفلسطيني او دولة فلسطين من جهة اخرى ، فهنا تكمن اهمية الضمانات الدولية ، وهنا يمكن لاوروپا ان تقوم بدور رئيسي . ان اسرائيل لا تحتاج للضمانات ، لان لها قوتها الضاربة . اما بالنسبة لنا فنحن نعترف اننا في حاجة الى تلك الضمانات ، نعم سنكون في حاجة اليها ، يوم تولد دولة فلسطين ، سنكون في حاجة الى ضمانات تقدمها اوربا ، وتقدمها الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك الامم المتحدة - نحن نطالب بهذه الضمانات ، وفي المقابل ستكون دولة فلسطين ، على استعداد لتقديم كل ضمانات الحياد ونزع السلاح .

ج - في هذا الاطار ، فان تمسك مصر بالامم المتحدة كان دائما احد ثوابت سياستها الخارجية منذ اسهمت في انشاء المنظمة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . لقد اعتبرت مصر ، ان الامم المتحدة ، هي الضمان الوحيد للشرعية الدولية ، والاطار التنظيمي الصالح لتسوية الخلافات بين الدول . هذا الاصرار على اشراك الامم المتحدة في مختلف المحادثات ، قوبل دائما بتحفظ ، بل بمعارضة شديدة من جانب الاسرائيليين ، واذا كان مندوب الامم المتحدة ، قد اشترك دون تردد كبير في مؤتمر القاهرة التحضيري في ديسمبر ١٩٧٧ ، فاننا لم نحظ بهذا الوجود في اجتماع القدس في يناير

١٩٧٨ الا بعد اتصالات طويلة . بل انه لم يحضر الا بصفة مراقب . واصبح وجود الامم المتحدة ، اكثر رمزية اثناء المفاوضات التي تمت في بلير هاوس في واشنطن من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٧٨ . ومع ذلك ، وانطلاقا من نفس هذا المفهوم ، فان المفاوض المصري ، يصر على تضمين النصوص ، الحد الاقصى من الاشارة الى احكام ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئها الرئيسية ، وقراراتها المختلفة ، في حين ان المفاوض الاسرائيلي ، يحاول دائما حذف مثل هذه الاشارة والاقلال من شأنها .

رابعاً : الوعي بحدود وضوابط الانفصال المصرى - العربى :

أ - مما لا شك فيه ان معظم الدول العربية تنتهج سياسة عدائية تجاه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، وان حكومات جبهة الرفض على وجه الخصوص ، اى سوريا والعراق وليبيا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تدن التحرك المصرى ، وتحاول عزل مصر على الصعيد العربى والاfrيقى والاسلامى ، وحتى على صعيد حركة عدم الانحياز . ويرى الفلسطينيون ان هذه المفاوضات ، تعتبر محاولة لتحويل الانتباه عن بحث المشكلة الفلسطينية ، واكثر من هذا تعتبر اعترافا بشرعية مصادرة اسرائيل للاراضى المحتلة منذ هزيمة ١٩٦٧ ، وبعبارة اخرى ، يرفض الفلسطينيون الاشتراك في عملية السلام التي اقرت في كامب ديفيد .

ب - مع هذا كله ، فالواقع هو ان الغالبية العظمى - هذا ان لم تكن الدول العربية كلها - تعترف بدولة اسرائيل . ففي الواقع انهم بموافقتهم على القرار ٢٤٢ يعترفون بوجود اسرائيل . ومن ناحية اخرى ، فان مؤتمر بغداد الذى حاول عزل مصر ، اظهر اتفاق الدول العربية على انه لا يمكن حل مشكلة الشرق الاوسط الا عن طريق التسوية السلمية للخلافات القائمة . وهذا يعنى ان مجموعة الدول العربية ، قد تقبلت وجود اسرائيل بل واقرت ان ازمة الشرق الاوسط ، لا يمكن حلها الا عن طريق التسوية السلمية ، وبهذا تكون قد طرحت جانبا الاسلوب التعسفى لحل الخلاف ، مما يشكل في حد ذاته فكرتين اساسيتين لفهم ازمة الشرق الاوسط . ولكن ما هو الخلاف الكبير الموجود بيننا وبين العالم العربى ؟ اننا نتفق من حيث الهدف ، وهو انشاء دولة فلسطينية ، واقامة سلام شامل في منطقة الشرق الاوسط . ولكن الخلاف يكمن في الاسلوب الذى نتبعه للوصول الى هذا الهدف ، فبول الرفض ترى ان المفاوضات التي بدانها مع اسرائيل لا

جدوى منها ، ونحن نطالبهم بأن يتيحوا لنا الفرصة ونحاول انشاء كيان فلسطينى .

فالخلاف خلاف على الاسلوب واذا توصلنا فى الشهور القادمة الى حل ايجابى ، فسيكون فى وسعنا اقناع الدول العربية ، بأن الاسلوب الذى اتبعناه ، قد اثمر ، وحقق السلام . اما اذا لم نصل الى اى حل ، ستبقى الدول العربية على موقفها السلبي ، بل والأهم ، سيستمر الفلسطينيون فى معارضة الصيغة التى اعدتها اتفاقات كامب ديفيد .

ج - واذا كان اتصال مصر بالعالم العربى ، قد توقف بقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بقية الدول العربية ، الا انه اتخذ شكلا غير مباشر ، عن طريق استمرار العلاقات الشعبية بينهم - فمصر لديها ما يقرب من مليونى فنى مازالوا يعملون فى الاقطار العربية منهم المدرسون والاطباء والمهندسون والعمال ، بل تجد جامعاتنا صعوبة فى استمرار التعليم لان معظم اساتذتنا ، مازالوا يعملون فى الجامعات المختلفة بتلك الاقطار العربية . وبالمثل يفتد الى مصر الفنيون وضباط البوليس والعسكريون العرب ليتلقوا التدريب اللازم لهم فهناك اذن حقيقة قومية ، وتضامن عربى يفرض نفسه ويتخطى قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبعض الدول العربية ، وبعبارة اخرى ، فعلى الرغم من الخلافات القائمة بين العالم العربى الآن ، فان هناك تضامنا عربيا حقيقيا ، من شأنه ان يتغلب على هذه الاختلافات ، لان التضامن العربى حقيقة تفرض نفسها ، تجعل العرب يجنون اجلا او عاجلا ، وسائل مختلفة للمصالحة ، وتسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية .

خامسا : سياسة اسرائيل فى الضفة وغزة ، وتصورها للحكم الذاتى ، تشكل عقبة اساسية أمام استمرار عملية السلام :

أ - ان القرارات التى اتخذتها اسرائيل ، فى اثناء مباحثات الحكم الذاتى ، بخصوص بناء مستوطنات جديدة ، والسماح للمواطنين الاسرائيليين بشراء اراض فى الضفة الغربية ، لا تخالف معاهدات جنيف فحسب ، بل تتعارض مع قواعد القانون الدولى ، وقرارات الامم المتحدة ، كما تتعارض تلك القرارات ، مع الروح الجديدة التى ينبغى ان تسود بين مصر واسرائيل . فمن المفروض ان نتعاون معا لايجاد حبل للمشكلة الفلسطينية - والاسرائيليين بدلا من ان يتعارفوا ، يقيمون مستعمرات جديدة ، ويعلنون

في نكري كامب بيفيد ، ان لهم الحق في شراء اراض في الضفة الغربية - انه استفزاز بمعنى الكلمة ، من شأنه تعقيد المفاوضات ، كما سيؤدي الى تفاقم ازمة الثقة بين مصر والعالم العربي ، وبين مصر واسرائيل ، وبين مصر والفلسطينيين .

انه لشيء طبيعي ، ان يرفض الفلسطينيون الاشتراك في عملية السلام ، فكيف تريد اسرائيل ان يشتركوا اذا كانت تتخذ اجراءات غير شرعية ، تتعارض مع قواعد القانون الدولي ، وقرارات الامم المتحدة ، واحكام معاهدة جنيف ، بل وتعلن اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية . ان هناك عشرات الدول الصغيرة التي حصلت على استقلالها في العام الماضي وفلسطين كانت تخضع عام ١٩١٩ لنظام الانتداب (١) وترغب في الحصول على حقها في تقرير مصيرها وتؤمن بحقها في انشاء دولة . بدون ذلك لا يمكن ان نصل الى سلام حقيقي في تلك المنطقة .

وانا اؤكد هنا امام الجمعية ، ان اقامة مستوطنات جديدة والتصريحات التي تصدر عن الوزارة الاسرائيلية (من جانب واحد) تشكل اكبر العقبات امام تحقيق السلام وتؤدي الى تفاقم ازمة الثقة بين مصر والعالم العربي ودول اخرى كثيرة من جهة وبين مصر واسرائيل من جهة اخرى ، مما سيجعل عملية السلام التي نكافح من اجل تحقيقها امرا صعب المنال . ب - ان خطورة السلوك الاسرائيلي في الضفة وغزة ، هي انه يجعل اتفاقيات كامب بيفيد مجرد مرحلة اولى لا تتلوها اي خطوات اخرى ، وبالتالي يجعل منها خطوة خاطئة . ولكن هذا لم يكن ابدا الهدف من اتفاقيات كامب بيفيد .

الموقف الاسرائيلى كما حدده موشى دايان

اولا - رفض الانسحاب الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ على الجبهات الاخرى غير الجبهة المصرية :

١ - ان القرار ٢٤٢ لم يطالب اسرائيل بالانسحاب التام الى الحدود القديمة ، وانما يطالب بالانسحاب ، وليس الانسحاب الكامل من الحدود القديمة . لقد دارت مناقشات طويلة بهذا الصدد قبل الموافقة على هذا القرار ، وقد ترك هذا الامر لتتناوله المفاوضات بين مختلف الاطراف الخاصة بالحدود القديمة ، ورسم الحدود الجديدة .

ب - لا يمكن قياس الوضع فى الجبهات الاخرى على الوضع فى الجبهة المصرية . فالصحراء تفصل بين مصر واسرائيل ، والمعاهدة تنص على جعل الصحراء منطقة منزوعة السلاح . ووجود قوات الامم المتحدة او قوات دولية ، او قوات امريكية ، مزايدة بين قناة السويس والحدود الدولية الجديدة ، كما هى الحال الآن ، الى جانب منطقة فاصلة واسعة ، يضمن الحماية لاسرائيل ، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للحدود الاردنية او الحدود السورية - وخاصة بالنسبة للحدود الاردنية - لاننا اذا انسحبنا حتى حدود عام ١٩٦٧ وهذا لن يحدث ، فستكون المسافة بين البحر والدول المجاورة ١٥ كيلو مترا ، ولا يمكن ان نقارن ١٥٠ كيلو مترا التى تفصل بين قناة السويس ، وال ١٥ كيلو مترا ، فأتى مدفع رشاش خفيف المدى ، يمكنه ان يصيب المنطقة بأسرها ، وهى التى تشكل قلب اسرائيل .

ثانيا - رفض الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين :

أ - ان اتفاقية كامب ديفيد لا تتضمن اى نص على حق تقرير المصير للفلسطينيين ، ولكن جاء فيها أنهم سيشتركون مع الاردن في مباحثات الحدود ، وفي اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلهم . كما سيشتركون في مباحثات اخرى تجرى مع مصر واسرائيل والاردن والولايات المتحدة الامريكية وهذا كله يتوقف على الاتفاق الذى ينبغى ان توقعه الاطراف المختلفة والخاص بالحدود وبالمنطقة .

ب - ان الاردن كان فى الماضى جزءا من فلسطين تحت الانتداب ، وفى اعقاب عام ١٩٤٨ منحت الاردن سكان يهودا والسامرة المواطنة الاردنية ، ويعيش حوالى مليون عربى فلسطينى حاليا فى الاردن ومليون آخرون من المواطنين الاردنيين يعيشون فى يهودا والسامرة ويحتفظ العرب الفلسطينيون فى الاردن بصلات وثيقة جدا مع العرب الفلسطينيين فى هذه المناطق فى جميع مجالات الحياة وذلك بفضل سياسة الحدود المفتوحة والصلات العائلية الموجودة بين ضفتى نهر الاردن .

اما فيما يتعلق بمفهوم حق تقرير المصير بالنسبة للعرب الفلسطينيين فينبغى ان نعترف انه قد تم التعبير عن هذا المفهوم الى حد كبير داخل المملكة الاردنية ، حيث يشعر العرب الفلسطينيون ، بأنهم فى ديارهم تماما ج - ان الضفة الغربية التى يطلق عليها اسم يهودا والسامرة ، ليست ارضا اجنبية - فنحن لا نعتبرها ارضا اردنية لانها لم تكن ابدا جزءا من الاردن ، فقد اخذها الاردنيون بالقوة فى حرب ١٩٤٨ ، عندما كانت جزءا من فلسطين - اننا نعتبر يهودا والسامرة ، الضفة الغربية ، وكذلك أريحا وبيت لحم وغزة وطننا الاصلى القديم - ولا ندعى ان لنا حقوقا فى تلك الاراضى ، كما لا يمكننا ان نطالب سكان تلك المنطقة ، بمغادرتها لاننا كنا نسكنها منذ الفسى عام ، عندما كانت مملكة داود على تلك الاراضى . ولو حدث ذلك منا لكان امرا غريبا - فهذا انن لا يمكن ان يحدث على الاطلاق ولكننا نرى بمنتهى البساطة ، ان لنا كامل الحق فى ان نذهب اليها دون حاجة الى تأشيرة دخول - فهى ليست بلدا اجنبيا انها وطننا - ولنا حق دخوله دون التماس تصريح من أية جهة ، ولنا الحق فى شراء الاراضى واستعمالها ، على الا تكون مزروعة او مملوكة لاحد ، لنقيم عليها مستعمرات استيطان

د - وبالنسبة للقدس ، فان القرار المتعلق بالحدود الدائمة والسيادة عليها

سوف يؤجل - طبقا لاتفاقية كامب ديفيد - الى نهاية المرحلة الانتقالية ذات السنوات الخمس .

ومن ناحية اخرى ، واذا كنا نعترف بوضع القدس الخاص ، وبحق كل دين في ادارة اماكنه المقدسة والعناية بها ، فان هذا لا يعنى الموافقة على تدويل مدينة القدس ، لان القدس لا توجد فيها اماكن مقدسة فحسب ، وانما فيها ايضا نصف مليون نسمة ، يعيشون حياة طبيعية ، ويحتاجون الى المرافق وبناء الطرق والمدارس والكهرباء .. الخ .. وهذا لا شأن له بالاماكن المقدسة . فالاماكن المقدسة شئ ، والحياة اليومية شئ آخر . اننا لا نؤيد تدويل القدس كلها . او تدويل بيت لحم ، او اى بلد آخر ، ولكننا نريد ان يتمكن كل دين من ادارة اماكنه المقدسة بنفسه .

ثالثا - رفض قيام الدولة الفلسطينية :

أ - اننا اذا قبلنا فكرة انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، اى على الحيز الضيق الواقع بين نهر الاردن والحدود القديمة لاسرائيل ، وان نتسحب انسحابا كاملا حوالى خمسين كيلو مترا فيجب ان نكون فاقدى الحس ، لكى لا ندرك ان مثل هذه الدولة ، لن تستخدم كقاعدة للهجوم والقضاء على اسرائيل .

ان هناك مليوننا ومائتى الف نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، من بينهم ٣٥٠ الف لاجيء . فاذا تكونت دولة فلسطين من هذا التعداد ، وادخلنا فيها ٢ مليون شخص آخرين هل يمكنهم ان يجدوا عملا يسترزقون منه ، ام أنهم سيستخدمون تلك الدولة ، كقاعدة لغزو اسرائيل - هذه هى نواياهم التى لم يحاولوا اخفاءها . وانتم جميعا تعلمون ان الولايات المتحدة الامريكية ، تحاول منذ عامين ، اقناع منظمة التحرير بقبول القرار ٢٤٢ والاعتراف بوجود اسرائيل - فهل نجحت ؟

ومنذ ان اقترح الدكتور كيسنجر اقناع المنظمة بقبول قرارا ٢٤٢ والاعتراف باسرائيل ، والولايات المتحدة تحاول ، ولكنها لم تنجح ، فهل يمكننا ان نتصور بعد فشل الولايات المتحدة ، اننا يمكننا ان نغير الموقف وان المنظمة ستكون على وشك العدول عن سياستها .

واذا كانت هذه نيتها ، فلماذا لم تفعل هذا من قبل ؟ - لماذا لم تقبل المقترحات الامريكية ؟ انكم تعلمون جيدا انها ترفضها فكيف تنتظرون منا ان نتفاوض معها ، بينما هى ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل امام الولايات المتحدة الامريكية - كيف يمكننا ذلك ؟

ب - اننى أصر على أن الرئيس كارتر قابل بعض قادة الدول العربية ،

وخاصة الرئيس السادات ، ولم يشجع احدهم فكرة انشاء دولة عربية اخرى : دولة فلسطين .

ونحن في اعتقادنا جميعا ، انه لا يمكن حسم المشكلة حسما نهائيا ، ولكن قد يرغب سكان الضفة الغربية وغزة ، بعد خمس سنوات ، في عقد صلات مع اسرائيل والاربن ، وقد يرغبون في الحكم الذاتى والاستقلال عن اسرائيل والاربن . فلنتخذ القرار النهائى بعد خمس سنوات ، وخلال تلك الفترة ، سوف نسهم في هذا ، عن طريق سحب الادارة العسكرية ، ونسمح للسكان ان يعيشوا بعيدا عن أى تدخل من جانبنا ، ولكننا اذا وجدنا ان منظمة التحرير ، هى المسيطرة فى الوقت الذى سنغادر فيه قطاع غزة ، فاننا سنضطر الى اعادة قواتنا ، اننا نريد الانسحاب من تلك المناطق ، ولا نريد التدخل فى أمور حياتهم ، بشرط الا يستغلوا هذه المنطقة كقاعدة ، يشنون علينا منها حربا اخرى . ففى حالة الحرب ، لن يكون أمامنا خيار .

رابعاً - رفض حق الفلسطينيين فى العودة :

من الواضح ان مشكلة اللاجئين العرب الذين يعيشون اليوم فى سوريا واماكن اخرى لا يمكن ان تجد الحل فى اراضى يهودا والسامرة وقطاع غزة . ان اللاجئين الذين يعيشون فى لبنان وسوريا يبلغ عددهم ٣٠٠,٠٠٠ وفى الاربن ٢٤٠,٠٠٠ ويبلغ عدد اللاجئين فى يهودا والسامرة ٣٥٠,٠٠٠ لاجيء من مجموع السكان البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ . ان هذه المناطق لا تستطيع ان تفى باحتياجاتها الاقتصادية ، لذا ينبغى ان تجد مشكلة اللاجئين ، الحل فى الدول العربية الاخرى التى يتمتع معظمها بأراض شاسعة وعدد قليل من السكان . لقد أعلننا فى اتفاقات كامب ديفيد اننا على استعداد لأن نعمل بالتعاون مع مصر ومع الأطراف الاخرى المعنية لتحديد الأسس لحل سريع وعاجل ودائم لمشكلة اللاجئين ، وقبلنا كذلك ، ان نناقش عملية قبول الأشخاص الذين غادروا يهودا والسامرة وقطاع غزة عام ١٩٦٧ . ولكن ما تسعى إليه منظمة التحرير ، كما قلت سابقا ، أمر مختلف تماما . أن هدفها عندما تطالب بعودة اللاجئين الى ديارهم فى اسرائيل ، ليس تقرير مستقبل العرب الفلسطينيين ، وانما تقرير مصيرنا نحن ، لا تتوقعوا منا أن نناقش مع هذه المنظمة الارهابية التى تقتل اولادنا وتزعم تصفية دولتنا .

خامساً - رفض الضمانات الدولية :

١ - اننا لسنا أعضاء فى حلف الاطلنطى ، لانه لا يقبلنا أعضاء فيه وليس لنا أى حلف ، ولم نطالب أحدا بأن يحارب من أجلنا ، كما اننا لن نعتمد على

ضمان بولى - ونحن لا نعتد على أية دولة كى ترسل لنا قواتها للدفاع عن اسرائيل ، اذا ما تعرضت لهجوم العراقيين أو السوريين الذين يساندونهم الاتحاد السوفييتى .

فلم تبد تلك الدول من قبل رغبة فى مساعدة اسرائيل أثناء الحروب الأربع التى نشبت بيننا ، باستثناء حملة قناة السويس ، ولم تكن الا لاستخدام اسرائيل ، كوسيلة للاستيلاء على قناة السويس . فهل يمكننا ان نتصور انهم سيحاربون من أجل الدفاع عن اسرائيل ، واكرر اننا لا نريد ضمانات دولية لا نثق بها ونفضل عليها مبادرات عملية ولموسة ، من أجل حماية اسرائيل .

ب - من ناحية أخرى ، ليس لدينا اعتراض على تقديم ضمانات دولية للدول العربية فهذه ليست مشكلة . اذا ارادت الدول العربية ضمانات دولية فسنمنحها اياها ، ان اسرائيل هى التى ستسحب من الاراضى فى مقابل تلك الضمانات الدولية ، لا الدول العربية .

ان الدول العربية ، غير مطالبة بترك الاراضى للحصول على الضمانات الدولية وانى لاؤكد بمنتهى الوضوح وباسم دولة اسرائيل انه اذا طالب العرب ب ضمانات دولية ، فنحن ليس لنا أى اعتراض على هذا مهما كان الاتفاق الذى سنتوصل اليه .

ج - ان معاهدة السلام ، والتى لم يبحثها مجلس الأمن أو يوافق عليها لن تتولى قوات الأمم المتحدة المحافظة على السلام طبقا لها ، وانما سيقوم مدنيون امريكيون بالاشراف على تنفيذ اتفاق المناطق المنزوعة السلاح ، وتطبيق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى منطقة سيناء ويصبح من العسير على أى طرف الدخول فى خلاف مع الولايات المتحدة بعد توليها مسئولية الاشراف على المنطقة العازلة بين مصر واسرائيل .

سادسا - رفض الحكم الذاتى الكامل :

ان فكرة الانسحاب وانهاء الادارة العسكرية ، أمر يتوقف على اسرائيل فهو يصدر عنا ، ومن صنعنا نحن ، وليس من صنع اوروبا ، أو المصريين ، أو غيرهم ، فقد رأى رئيس وزراء اسرائيل ، انه قد حان الوقت لوضع حد للادارة العسكرية ، ليحل محلها مجلس ادارى ينتخبه السكان العرب - وهذا دون ممارسة أى ضغط على اسرائيل من الخارج ، فلا نقصد احدا من خارج المشكلة ليجد لها حلا ، ولا تطلبوا (أيها المصريون) من أعز اصديقاتكم من المجموعة الأوروبية ، ليجعلنا نتعامل معكم بروح أكثر ديمقراطية - اننا لا نريد الادارة العسكرية - فحاولوا انتم ان تطالبوا العرب بانتخاب قانتهم بأنفسهم . ولا تطلبوا هذا من أحد سواهم .

سابعاً - رفض التفاوض مع المنظمة :

أ - ان هدف منظمة التحرير الفلسطينية سواء على الصعيد الايديولوجي ، أو على الصعيد العملي هو القضاء على وجود إسرائيل ، ان الأسسم النبيل الذي اطلقتها على نفسها منظمة التحرير الفلسطينية والذي وافق عليه المجتمع الدولي المعاصر قد افسدته وشوهته هذه الجماعة الارهابية . والميثاق الوطني الفلسطيني ، الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية كأساس لايديولوجيتها لا يعتبر اليهود الذين قدموا الى فلسطين بعد الغزو الصهيوني فلسطينيين وتقول المنظمة ان هذا الغزو قد بدأ عام ١٩١٧ . وهذا يعنى أن القطاع الأكبر من سكان إسرائيل ليس لهم حق الحياة فيها ، بالاضافة الى أن الميثاق يقرر بوضوح ان اقامة دولة إسرائيل عمل غير شرعى على الاطلاق ، دون اعتبار للماضى ، وان ادعاء الصلة التاريخية أو الدينية لليهود بفلسطين يتعارض مع الواقع والتاريخ . كما توصف إسرائيل بأنها قاعدة جغرافية للأمبريالية العالمية .. وتهديد دائم للسلام في الشرق الأوسط .

ان الميثاق يؤكد ان تحرير فلسطين سبيدمر الوجود الامبريالى والصهيونى ، وسيسهم فى اقامة السلام فى الشرق الأوسط . ان منظمة التحرير تهدف ببساطة الى اختفائنا كدولة وككيان قومى وأى ادعاء آخر للمنظمة لا أساس له من الصحة . وقد تم ترجمة هذا المذهب الحاقد على مر السنين الى جرائم يومية من أخطر الأنواع ليس فقط ضد اليهود وانما ايضا ضد العرب ، فقد أصيب مئات الالاف من غير الاسرائيليين .

ب - ان حكومة لبنان قد سمحت ولدة سنوات طويلة لمنظمة التحرير ، ان تكون لها معسكرات تدريب واسلحة وأرض فى لبنان وهكذا بدأت اعمال القرصنة الجوية بطريقة شرعية . وبحماية الحكومة اللبنانية - تتفجر كل يوم تقريبا القنابل فى الأسواق ، وفى المراكز التى يزدحم فيها المدنيون . ان منظمة التحرير قد وجدت ملاذا يحميها من العقاب والردع . فماذا يمكن أن نفعل سوى قتل المدنيين ؟ اتظنون اننا سننقذ مكتوفى الأيدي لنحصى عدد الأموات منا ، ونواريهم التراب يوماً بعد يوم . اننا نعلم ان منظمة التحرير ستقوم بضربنا ، وان الحكومة اللبنانية تحميها وتتركها لتقوم بشن عملياتها الارهابية . ان الحكومة اللبنانية ، يجب أن تعترف بمسئوليتها ، وتضع حدا لكل هذا . ما يجب على اللبنانيين والسوريين الذين يسيطرون على لبنان هو ، ان يمنعوا منظمة التحرير ، من مزاوله هذه العمليات من لبنان .

ان منظمة التحرير ، تستغل الفرصة ، فليس هناك احد يردعها أو يعاقبها ، ولكننا لا يمكن أن نغمض أعيننا عن أفعالها ، الا يمكننا أن نعاملها بالمثل ؟ لقد أضطربنا هذا الخطر الذي يهددنا بصفة مستمرة الى أن ندافع عن انفسنا ضد القتلة . لا يمكن لاحد أن يتخيل ان إسرائيل سستترك بهدوء منظمة التحرير تأتي بالقتلة وتنظمهم بهدف مهاجمة السكان الاسرائيليين . ان الحكومة اللبنانية والسكان الذين يعيشون في الجانب الآخر من الحدود ، لا يمكن أن يقوموا بتقديم المأوى للارهابيين ويعيشوا في نفس الوقت حياة طبيعية .

ثامنا - التمسك بمعاهدة السلام واتفاقات كامب ديفيد :

ان حقيقة جديدة في سبيلها الى الظهور في منطقتنا ، بفضل معاهدة السلام مع مصر ، لقد وقعنا خلال ثلاثين عاما من الحروب جميع انواع الاتفاقات : اتفاقات هدنة ، اتفاقات وقف اطلاق النار ، اتفاقات فض اشتباك ، اتفاقات للحد من القوات ووضع مراقبين من الأمم المتحدة ، وعقب كل حرب يتم اختراع شيء جديد ، لا يفضى الى حل حقيقى ، أى انتهاء حالة الحرب ، واقامة علاقات سلمية بين الأطراف .

واليوم تغيرت الأوضاع ، ان الزعماء الشجعان الأقوياء وهم الرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس الوزراء ، وبالتعاون المخلص للرئيس كارتر ، قد جعلوا أول دولة عربية مجاورة تفهم ان الاستمرار في مقاطعة إسرائيل ومعارضة وجودها ، أمر لا يجدى ، وهو ما تفعله الدول العربية الأخرى ، رغم نداءاتنا المتكررة بالسلام منذ قيام الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ .

الموقف الأوربي

بين تساؤلات المناظرة وملاحظات

د . غالى - دايان

أولا - الاهتمامات الأوربية كما عبرت عنها أسئلة المناظرة :

يمكن تعداد الاهتمامات التى عبرت عنها أسئلة المناظرة ، مقسمة بحسب توجيهها الى أى من الوزيرين أو اليهما معا كما يلى :

- أ - موضوعات الأسئلة الموجهة الى د . غالى
- المرحلة التالية للمعاهدة وامكانيات مشاركة الدول العربية الأخرى .
- امكانية اكتفاء مصر بالحل الجزئى .
- الرؤية المصرية لكيفية تطبيق حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وتقييم الحكم الذاتى من هذه الزاوية .
- موقف مصر من تمثيل الفلسطينيين ، وموقفها من منظمة التحرير ودورها فى الحل الشامل .

- الموقف المصرى من اقامة دولة فلسطينية .
- موقف مصر من حقوق الانسان الفلسطينى .
- ب - موضوعات الأسئلة الموجهة الى دايان
- امكانيات التفاوض مع باقى الأطراف العربية وآثاره .
- الضمانات التى تريدها اسرائيل فى مقابل التنازلات للفلسطينيين والدول العربية .

- مصادرة الأراضى والاستيطان فى الضفة وآثارهما على مستقبلها .
- التمسك الاسرائيلى بالقدس .
- جنوب لبنان وقتل المدنيين .
- رؤية اسرائيل للحكم الذاتى .

- تقدير النخبة الحاكمة في اسرائيل لموقف الفلسطينيين ازاء حل المشكلة .
- الموقف من المنظمة وتقييم التغير في اتجاهاتها ، والتغير في اتجاهات
الرأى العام العالمى نحوها .

- حق تقرير المصير للفلسطينيين كمدخل أساسى لحل المشكلة .
- موقف اسرائيل من امكانيات اقامة دولة فلسطينية .
- التأكيد على حق وجود اسرائيل وأمنها .
- التعنت الاسرائيلى كعقبة أمام السلام .

ج - موضوعات الأسئلة الموجهة الى الوزيرين معا

- نية الحكومتين في توسيع السلام .
- كيفية اسهام أوروبا في عملية السلام .
- تصورات الطرفين للحكم الذاتى .
- حقوق الفلسطينيين .
- امكانيات الحل بدون منظمة التحرير .
- لبنان .

- عدم جدوى كامب ديفيد .

- المستوطنات وبيع الأراضى كعقبة أمام السلام .

وليس من الصعب على المحلل لتلك الأسئلة ملاحظة اهتمام عام بالمستقبل
الذى يمكن ان تؤول اليه عملية السلام في الشرق الأوسط ، والعقبات التى
يمكن ان تحول دون الوصول الى السلام الشامل . فمن ناحية أولى ، هناك
القلق من احتمال اكتفاء مصر بما حصلت عليه ، ونفض يدها - بالتالى -
من قضية الانسحاب الاسرائيلى من باقى الأراضى العربية المحتلة ، وقرار
حقوق الشعب الفلسطينى ، وهناك . من ناحية ثانية - تساؤلات عديدة
حول تعنت اسرائيل في مواجهة بقية البلدان العربية ، وفي مواجهة المطالب
المشروعة للشعب الفلسطينى ، خاصة وان هناك العديد من الممارسات التى
تشير الى هذا التعنت ، مثل : عمليات الاستيطان وبيع الأراضى فى الضفة
الغربية ، والرفض الكامل لاجراء اى حوار مع منظمة التحرير تحت اى
شروط والتمسك بالسيطرة على القدس ، وضرب جنوب لبنان ، ثم الاعلان
عن عدم امكانية الانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧ بالنسبة للمناطق الأخرى
غير منطقة سيناء ، مع رفض الاعتماد على الضمانات الدولية .

وليس خافيا هنا أيضا ، ان هذه الرغبة في تفهم الأوضاع فى المنطقة ،
والقلق ازاء مستقبل السلام فيها ، انما يشكلان دافعا للتساؤل الذى ساد
المناقشات ، أى : ماهو الدور الذى يمكن ان تلعبه أوروبا تجاه اقرار
السلام ؟

ثانيا - رؤية الدكتور غالى ودايان لموقف أوروبا والدور الذى يمكن ان تلعبه فى عملية السلام :

أ - د . غالى :

لأوروبا دور هام يمكن ان تلعبه فى حل أزمة الشرق الأوسط ، ويتمثل هذا الدور فى العمل على تحقيق ثلاثة أهداف ، وهى حماية الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ثانيا تهديئة مخاوف الاسرائيليين وأخيرا عدم تعميق الخلافات العربية . ان عملا مباشرا لصالح الفلسطينيين فى الضفة وغزة ، سيساعدهم على المحافظة على وجودهم العضوى فى الأراضى المحتلة ، وعلى هويتهم القومية . والعمل الدبلوماسى المتصل من أجل دفع الولايات المتحدة والاسرائيليين ، الى الدخول فى حوار مع منظمة التحرير ، والضمانات التى بوسع أوروبا ان تمنحها لاسرائيل وغيرها ، ستساعد الاسرائيليين على التغلب على عقدة الأمن لديهم وعلى عزلتهم السياسية وستؤدى بهم فى النهاية ، الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

وأخيرا تستطيع أوروبا ، فى مواجهة الخلافات العربية ، ان تقوم بدور صعب ولكنه مثمر فى هذا النزاع الخطير وهو دور الوسيط مع تجنب الانحياز الى مصر ، او الى اخوانها الرافضين .

وفيما يتعلق بالفلسطينيين بالذات يمكن القول انهم قد وقعوا تحت وطأة الاحتلال لمدة احد عشر عاما يحتاجون الى المرافقة الأساسية (البنية الأساسية) اذ ان حكومتهم الخاصة لن تكون لها جدوى دون هذه البنية الأساسية ويمكن لأوروبا ان تساعد الفلسطينيين ، من خلال تشييد المدارس والمستشفيات والمباني والطرق ، فيكون اسهاما بذلك ذا نفع أكيد .

ب - دايان :

(١) لقد كان أمرا مثيرا للذهول وباعثا على الأسى ان نكتشف ان بعضا من حكومات أوروبا لم تستقبل معاهدة السلام استقبالا حسنا ، وندرجتو منى حكومات أوروبا الحرة هذه القارة التى كانت مسرحا لحروب كثيرة ولعمليات ابادة الشعب اليهودى ، ان تغيد التفكير فى مسئوليتها الضخمة وذلك بالامتناع عن اصدار الأحكام المسبقة والتشجيع على مواصلة المفاوضات الصعبة .

(٢) ان فى استطاعة أوروبا ان تسهم اسهاما كبيرا فى عملية السلام ، وهناك كثير من الأفكار الذائعة والكتب والملفات الموجودة فى مختلف المكاتب ودور الكتب ، ولكن لاتوجد الا وثيقة واحدة حقيقية لتحقيق السلام ، هى اتفاقية كامب ديفيد ، التى وقعها الرئيس السادات ومناحم بيجين امام

الرئيس كارتر . وانا اطالب المندوبين جميعهم ، بتأييد الوثيقة الوحيدة التى تعطى أسسا ثابتة وملموسة لاقامة السلام ، وأرجو ألا تتعرض لنقديكم . كما أرجو ان تكفوا عن مقترحاتكم الجديدة ، التى قد تكون مقترحات رائعة ، ولكنها فى حالتنا هذه ، ستكون مقترحات هدامة ، لأنها لن تنفذ ، ولن تكون مجدية ، فلن تغيروا شيئا من نصوص كامب ديفيد ، وانما ستخربون وتدمرون الجهود المضنية التى نبذلها ، حتى تنضم بقية الدول العربية الى مائدة المفاوضات .

(٣) ان شعب اسرائيل مقتنع بأن عملية السلام تستطيع ان تضم اليها دولا عربية أخرى ونحن نتوقع من أوروبا تشجيع هذه العملية ، والسعى الى تطوير تعاون اقليمى ومشروعات اقتصادية تهم منطقتنا والدول الأوروبية فى نفس الوقت ونستطيع ان نتصور شيئا شبيها بخطة مارشال جديدة ، ونموذجا للتعاون الاقتصادي الأوروبى فى الشرق الأوسط .

ثالثا - المبادرة الأوروبية عام ١٩٨٠ :

كانت مناظرة غالى - دايان جزءا من عملية شاملة قامت بها الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى للتعرف على وجهات نظر الأطراف المختلفة فى أزمة الشرق الأوسط - كما سبق الايضاح . وفى الثالث والعشرين من أبريل ١٩٨٠ اتخذ المجلس الأوروبى قرارا يتضمن الموقف الأوروبى من أزمة الشرق الأوسط ، ويعكس التطور الذى طرأ على هذا الموقف .

ويمكن تسجيل أهم ماتضمنه القرار فيما يلى :

١ - يدين القرار سياسة الاستيطان التى تمضى إسرائيل فى تطبيقها فى الأراضى العربية المحتلة ، ويصفها بأنها تتناقض مع ما نص عليه القانون الدولى .

٢ - ينص القرار على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره من جانب إسرائيل ، وكذا الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود - من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، ويزى القرار ان هذا شرط مسبق لآى تفاوض يمكن ان يجرى بين الطرفين من أجل تسوية النزاع بينهما .

٣ - يتضمن القرار تصورا أوروبيا لما يجب ان يكون عليه الوضع فى القدس فى المستقبل ، وهو تصور يأخذ فى الاعتبار « الأبعاد الدينية والأماكن المقدسة » .

٤ - بناء عليه يطالب القرار حكومات الدول الاعضاء فى المجلس الأوروبى الشروع فى التشاور فيما بينها ، داخل إطار الامم المتحدة ، من أجل الحصول على « ضمانات جماعية وفعالة تتعلق بعدم المساس بالحدود التى

ستسفر عنها المفاوضات .. التى ستجرى بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى ..

ان اهمية قرار المجلس الاوروبى هذا ، تعود الى حقيقة ان هذا المجلس كان يعد - حتى ذلك التاريخ - ضمن المنظمات التى كانت دائما بجانب وجهات النظر الاسرائيلية فيما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط ، مما يجعل هذا القرار الاخير هزيمة لاسرائيل .

وفي سياق التطور العام للموقف الاوروبى من حل ازمة الشرق الاوسط ، خاصة بعد اتفاقيات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ثم توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ يمكن القول ان التحفظات التى ابدتها دول اوربا تجاهها قد دعمت اقتناعها بالدور الذى يمكن ان تلعبه فى مرحلة ما بعد توقيع المعاهدة ، وهى المرحلة التى تتناول توسيع عملية السلام ، وقرار الحكم الذاتى الفلسطينى .

وعلى أى حال ، فقد ظلت الدول الاوروبية - بشكل عام - تتخذ موقف القرب ، الى ان استجذبت عوامل اخرى على مسرح الشرق الاوسط كانت دافعا الى التحرك النشط من قبل بعض الدول الاوروبية بشكل غير منسق ، قبل ان ينتقل هذا التحرك إلى المستوى الجماعى فى المجلس الاوروبى ، ليتبلور فى قرار ابريل ١٩٨٠ .

ويمكن القول ان اهم العوامل التى جدت على مسرح الشرق الاوسط فى هذا الصدد انما تمثلت فى :

- ١ - الازمة التى قامت داخل الجامعة العربية ، والقطيعة العربية مع مصر بعد المعاهدة . لقد دفع هذا الموقف اوربا الى ان توائم بين الالحاح العربى (الرافض للمعاهدة) فى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد له ، والذى يستند الى مصالح بترولية واقتصادية هائلة فى المنطقة العربية ، لا قبل لاوربا بتجاهلها وبين الموقف الأمريكى - الاسرائيلى - المصرى الداعى الى قبول المعاهدة الجديدة ، واعتبارها خطوة أولى نحو السلام الشامل .
- ٢ - حالة عدم الاستقرار التى اوجبتها الثورة الايرانية منذ نهاية عام ١٩٧٨ فى منطقة الشرق الاوسط ، مما أدى الى تصاعد القلق لدى الحكومات الاوروبية حول كيفية ضمان الحصول على احتياجاتها البترولية .
- ٣ - التدخل العسكرى السوفيتى فى افغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ بما ضاعفه من حالة عدم الاستقرار فى المنطقة .

ولاشك أن هذه العوامل كانت ايضا وراء المباشرة الاخيرة التى صدرت هذه المرة عن مؤتمر البندقية لوزراء خارجية دول السوق المشتركة والذى

عقد في الفترة من ١٢ الى ١٣ يونيو ١٩٨٠ ، وجاء ضمن هذا الاعلان :
- لقد جاء الوقت .. لتسهيل الاعتراف بمبدأين مقبولين اجماعا لدى الاسرة الدولية ووضعهما موضع التنفيذ : حق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود والامن . والعدالة لجميع الشعوب ، مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

- ان لبلدان المنطقة الحق في العيش بسلام ضمن حدود امنة معترف بها .
ان ضمانات التسوية السلمية يجب ان توفرها الامم المتحدة لها بناء على قرار لمجلس الامن وعند الاقتضاء على اساس اجراءات اخرى مقبولة تبادلا . ان البلدان التسعة تعلن استعدادها للمشاركة ، في اطار تسوية شاملة ، في نظام من الضمانات الدولية الحسية والملزمة ، بما في ذلك ميدانيا .

- ان المشكلة الفلسطينية التي ليست مشكلة لاجئين ، يجب ان تجد اخيرا حلا عادلا .

- ان الشعب الفلسطيني الذي يعى وجوده كشعب ، يجب ان يتاح له بطريقة ملائمة محددة في اطار التسوية الشاملة ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة كاملة .

- ان وضع هذه الاهداف موضع التنفيذ يفرض انضمام جميع الاطراف المعنية ، ومساهمتهم في التسوية السلمية .
- ان هذه المبادئ تفرض نفسها على جميع الاطراف المعنية ، وبالتالي على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب اشراكها في التفاوض .

- ان البلدان التسعة تعترف بالدور ذي الاهمية الخاصة لمسألة القدس بالنسبة لجميع الاطراف المعنية ، وتشدد البلدان التسعة على انها لا تقبل اى مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير وضع القدس وان اى اتفاق على المدينة يجب ان يضمن حق الوصول الحر الى كل الاماكن المقدسة .
- ان البلدان التسعة تذكر بضرورة ان تضع اسرائيل حدا لاحتلال الاراضي الذي تستمر فيه منذ نزاع ١٩٦٧ ، كما فعلت بالنسبة الى جزء من سيناء .

« وانها مقتنعة اقتناعا عميقا بأن المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة خطيرة امام عملية السلام في الشرق الاوسط وترى البلدان التسعة ان هذه المستوطنات ، كذلك التعديلات الديموغرافية والعقارية في الاراضي العربية المحتلة غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي » .

خاتمة :

كانت « مناظرة غالى / دايان » - كما سبق الايضاح - واحدة من اللقاءات التي حاولت بها الجمعية البرلمانية التابعة للمجلس الاوروبى - ضمن محاولات عديدة تقوم بها المنظمات الاوربية - التعرف على وجهات النظر المختلفة للصراع العربى الاسرائيلى . ولاشك ان هذا الاتجاه الاوروبى يمثل - فى حد ذاته - تحولا ايجابيا لصالح الجانب العربى بعد ان ظلت اوربا الغربية طويلا اسيرة لوجهة النظر الاسرائيلية ، وهو تحول دفعت اليه عوامل عديدة ترتبط بالمصالح الاوربية الحيوية والمتشابكة مع العالم العربى .

على أن « مناظرة غالى / دايان » تقدم ايضا صراعا مثيرا بين مدرسة فى الفكر العربى والسياسة العربية قبلت بالوجود الاسرائيلى وسلمت بما يترتب على هذا الوجود ، وتحاول فى نفس الوقت - تحقيق حد معقول من الامانى القومية للشعب الفلسطينى ، ومن اعادة الحقوق المغتصبة الى الجانب العربى ، بالوسائل السلمية . وبين تفكير وسياسات النخبة الحاكمة فى اسرائيل التى اصابها الاهتزاز والتخلخل ازاء الحقيقة الجديدة ، حقيقة اعتراف اكبر دولة عربية باسرائيل وتسليمها بالتعامل الطبيعى معها فاذا بهذا الفكر وتلك السياسة تحاول ان تجمع بين مكاسبها الجديدة الهائلة وبين كافة معتقداتها القديمة : العنصرية ، الاستعمارية الاستيطانية . وما اسهل ان يلاحظ قارئ المناظرة فى كلام موشى دايان لهجته العنصرية المتغطرسة ، فى حديثه عن انتصارات اسرائيل وقوتها واعتمادها على نفسها وعن هزائم العرب وضعفهم ، واعتمادهم على غيرهم وما اسهل ان يلاحظ وكما عبر عن ذلك الدكتور بطرس غالى بحق التفكير الاستعمارى الاستيطانى فى ابشع صوره ان هو يعترف بوجود فلسطين ، بدون فلسطينيين ، فاذا بها ارض لا صاحب لها يقدم حججه لتثبيت احقيته ازاء الآخرين بها وكأن لاشعب فلسطينيا هناك وان هو يتحدث عن اغتصاب ارض وقتل سكان مدنيين ، وانكار حركة تحرير وطنى والاستخفاف بها وكأنها أمور بديهية تفرضها مصالح اسرائيل .

ولم يكن كافيا ان تحدث الدكتور غالى مستندا الى وقائع صلبة ، وحقائق
لاتقبل الجدل وانما عرضت هذه الحقائق وقدمت تلك الحقوق ، في منطق
متمكن وصياغة راقية لم يمكن للطرف ازاءها في احيان كثيرة سوى ان يلجأ
الى الاساطير أو أن يكيل اللوم للمستمعين جميعا !
فاذا كانت مثل هذه الجهود المضنية والمشرقة على الصعيد الدبلوماسي
والسياسي ، الرسمي وغير الرسمي ، قد افلحت ان تغير اخيرا من مواقف
اوروبا نولا وجماعات فان قدرة هذه الجهود على احداث التغيير في التفكير
الاسرائيلي والسياسات الاسرائيلية ، تظل هي التساؤل المطروح دوما . □

القسم الثاني

النص الكامل للمناظرة

السيد هوفر رئيس لجنة الشئون السياسية :
السيد الرئيس ، السادة الوزراء سيدياتى ساداتى .. ان لجنة الشئون السياسية عكفت مرارا فى الماضى على دراسة قضية الصراع فى الشرق الأوسط ، وقدمت تقارير الى الجمعية ، وقد تشرفت أنا شخصا بصفتى مقررا للجنة ، بتقديم مثل هذا التقرير فى شهر ابريل عام ١٩٧٥ ، وفى يناير من نفس العام ، تم اتخاذ القرار رقم ٦٨٨ الذى اقترح دعوة وزيرى خارجية مصر واسرائيل للمثول أمام الجمعية ، والابلاغ عن تطور المفاوضات التى كانت دائرة فى ذلك الوقت ، حول اتمام معاهدة السلام . وقد قررت اللجنة ، بعد توقيع معاهدة السلام فى مارس هذا العام ، ان تقوم مرة اخرى بدراسة الوضع بأكمله فى الشرق الأوسط ، وفى ضوء ما طرأ على هذا الوضع من تطور جديد بعد توقيع هذه المعاهدة . وقررت اللجنة ان تضع تقريرها القادم ، بناء على البحث المتعمق لهذا الموقف الجديد الذى يراعى وجهات نظر جميع الأطراف المعنية : وقد تشكلت لهذا الغرض ، لجنة فرعية خاصة للاعداد لأعمال هذه اللجنة .

كما اعتبرت اللجنة ، أن دعوة وزيرى خارجية مصر واسرائيل ، فرصة طيبة بالنسبة للجمعية للوقوف تفصيلا على دوافع الدولتين ، ومضمون معاهدة السلام ، والامكانيات المستقبلية أمام البحث عن حل شامل للصراع فى الشرق الأوسط . وقد خولت الجمعية لجننتها الفرعية ، حق زيارة الدولتين المعنيتين للاستعلام لدى السلطات البرلمانية والحكومية لهاتين الدولتين ، عن انعكاسات معاهدة السلام .

وتمت بالفعل هذه الزيارات فى شهر سبتمبر الماضى ، وتعتبر اللجنة الفرعية عن امتنانها للسلطات المصرية والاسرائيلية ، لتعاونها الرائع فى هذا المضمار .

ولدى اعداد برنامج العمل ، قامت ايضا لجنة الشئون السياسية ولجننتها الفرعية الخاصة ، بوضع الخطوط العريضة لاستمرار الاتصال بالأطراف المعنية . وقد قررت اللجنة الفرعية ، مواصلة مهمتها الاستعلامية ، وذلك بأن تقوم من الآن وحتى نهاية العام ، بزيارة الدول الثلاث المجاورة

لاسرائيل اى الاردن وسوريا ولبنان ، وان تتصلب بالاطراف المعنية الاخرى ، عن طريق الجامعة العربية .

وعند انعقاد الجمعية فى يناير - فبراير من العام القادم ، سيتم تخصيص جلسة اخرى للجمعية ، للاستماع الى ممثلين آخرين من العالم العربى ، وذلك لاستكمال معلومات الجمعية المباشرة . ولن تستطيع اللجنة الفرعية ولجنة الشئون السياسية اعداد او مناقشة اى تقرير حول الوضع فى الشرق الاوسط ، قبل اتمام هذه المراحل المختلفة ، للحصول على معلومات كاملة ، وسيقدم هذا التقرير الى الجمعية لمناقشته فى جلسة ابريل ١٩٨٠ .

سيدى الرئيس ، سيداتى سادتى . ان اللجنة تعتبر انها بهذا الاجراء ، تقدم ضمانا لحياها عند دراسة هذه القضية المعقدة ، اى قضية التوصل الى حل سلمى وشامل للصراع فى الشرق الاوسط .

(تصفيق)

السيد الرئيس :

نحن نرحب بكم فى هذه القاعة . اسسمحوا لى اولا ، ان اعرفكم بجمعيتنا ، نحن الجمعية البرلمانية لواحد وعشرين دولة ديموقراطية اوروبية . وعلى نقيض الحكومات ، فنحن لانتخذ قرارات ، ولكن معظم الاتفاقات والتعاقدات التى تمت خلال الثلاثين عاما الماضية ، والتى يبلغ عددها مائة وعشرة ، كانت مستوحاة من جمعيتنا . وكما تعلمون جيدا ، نحن لسنا دول السوق الاوروبية التسع ، لسنا الاثنى عشرة دولة التى لا تنتمى الى هذه السوق ، كما اننا لسنا التسع مضافا اليها الاثنا عشرة ، بل نحن الواحد والعشرون .

ان ستراسبورج ، هى مقر المجلس الاوروبى كما تقرر عام ١٩٤٩ ، وستظل كذلك ، لان ستراسبورج بالنسبة لنا ، تعتبر رمزا ، انها تشير الى نهاية الخلافات العديدة بين فرنسا والمانيا التى ادت الى حرب عظمى ، وحربين عالميتين .

انه لحدث تاريخى بالنسبة لنا ، ان نستقبل فى نفس الوقت ، وزيرين لدولتين غير عضوين فى المجلس الاوروبى ، رغم ان اسرائيل تتمتع بوضع المراقب فى جمعيتنا . لقد استقبلنا فى هذه الجمعية ، وزير الدولة المصرى السيد عصمت عبدالمجيد ، الذى ألقى كلمة فى مايو عام ١٩٧١ ، والسيدة جولدا مائير التى تحدثت عام ١٩٧٣ .

ان جمعيتنا ، عند مناقشتها مشاكل الشرق والغرب ، والحوار بين الشمال والجنوب ، والشرق الاوسط او الشرق الاقصى ، قد اكتسبت شهرة تحبب الحلول السلمية . وقد قمنا خلال الجلسة الحالية ، باصدار توصية جديدة بشأن التسوية السلمية للنزاعات .

ان اللجنة الدائمة لجمعيتنا ، اصدرت بيانا في مارس الماضى ، تشرفت
بارساله الى الرئيس انور السادات ، ورئيس الوزراء السيد بيجين ، عبرنا
فيه عن ارتياحنا للتسوية السلمية . وعن أملنا فى أن تشكل هذه المعاهدة ،
خطوة هامة على طريق السلام ، وأن تؤخذ فى الاعتبار ، تطلعات جميع
الشعوب المعنية ، وكرر ما سبق ان قاله السيد هوثر ، وهو أننا سنستمع
أيضا الى وجهات نظر أطراف اخرى فى الشرق الأوسط .

ان معاهدة السلام بالنسبة لنا ، مثال مشجع فريد فى نوعه ، ينبغى أن
تتبعه مبادرات اخرى ابتغاء التوصل الى الحل السلمى . ونسأل الوزيرين
كذلك : هل هنا بداية النهاية ، أم انها نهاية بداية مفاوضات السلام فى
الشرق الأوسط ؟

اننى ادعو وزير خارجية مصر ، السيد بطرس بطرس غالى ، لاعتلاء
المنصة ، والقاء بيانه أولا .

الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية :
السيد الرئيس :

انه لشرف عظيم لى ، أن تدعونى جمعيتكم الموقرة لالقاء بيان حول وجهة
النظر المصرية من أزمة الشرق الأوسط ، وذلك خلال الجزء الثانى من جلسة
جمعيتكم البرلمانية العادية رقم ٣١ .

لقد سبق أن تشرفت بلقاء لجننتكم الفرعية فى القاهرة ، وناقشت معها
الازمة . وانى اقترح اليوم ، عرض بعض الموضوعات التى سنبحث لى
فرصة تناولها مع هذه اللجنة الفرعية .

ان اساس ازمة الشرق الأوسط ، التى تمثل استمرار المسألة الشرقية
هو تناقض فريد يتم التعبير عنه بطرق مختلفة مثل : الشرق فى مواجهة
الغرب ، آسيا فى مواجهة اوروبا ، الجنوب فى مواجهة الشمال ، الحدس فى
مواجهة المنطق ، الخيال فى مواجهة العمل التنظيمى ، والمبدأ واحد فى جميع
هذه التعبيرات . ولكن لتطمئنوا ، فلن اقيم تحليلى على اساس هذه المعايير
النفسية ، ولن أعود الى حروب قرطاجة التى قال عنها هيرودوت ، انها
نقطة انطلاق هذه المواجهة .

سأكتفى بعرض سياسى موجز ، مبنى على اساس التجربة المعاشية ،
استعرض خلاله المفاوضات الصعبة التى بدأناها مع الاسرائيليين ، سواء
على صعيد العلاقات الثنائية ، أو على صعيد المحادثات الثلاثية المتعلقة
بالمشكلة الفلسطينية .

وقبل أن أعرض هذا التحليل ، هناك ثلاث ملاحظات تمهيدية تفرض نفسها أولا ان زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، لم تكن أولى مبادراته من أجل السلام . فمنذ فبراير عام ١٩٧١ ، عرض الرئيس السادات على الاسرائيليين تطهير قناة السويس ، ووضع جدول زمني للتفاوض بشأن تطبيق القرار رقم ٢٤٢ وبعد مضي عامين في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وبينما كانت المعارك مستمرة عقب انهيار خط بارليف اقترح الرئيس السادات ، عقد مؤتمر دولي في جنيف لانهاء المواجهة العسكرية وهناك مبادرات اخرى كثيرة لم تقدر جميعها حق قدرها حينئذ ولم تنجح في التوصل الى هدم حائط عدم الثقة وعدم الفهم ، بل أقول ايضا الكراهية التي كانت موجودة في ذلك الوقت بين القاهرة وتل أبيب . رفض دائما استراتيجيات العداء والمواجهة مفضلا عليها سياسة المصالحة والتعايش السلمي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وسواء مع الدول الصديقة أو الدول المعادية وهذه الرؤية الساداتية للأمور ، أمر أساسي لفهم السياسة الخارجية لبلادي .

الملاحظة الثانية : ان الرئيس السادات على وعى تام بجوهر مصر العربي فقد كان مسئولاً عن السياسة العربية في عهد عبد الناصر وكان يفضل دائما في سعيه الى السلام المعالجة الجماعية على المعالجة الثنائية وحتى عقب رحلته الى القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ اتجه للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للمحافظة على قوة دفع المبادرة ، والبدء في المفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين وحين كلفت بالاعداد لهذا المؤتمر قمت بتسليم دعوة مكتوبة الى كل من سفراء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وسوريا والاردن ولبنان . وممثل منظمة التحرير الفلسطينية وايضا ممثل الأمم المتحدة للاشتراك في هذا المؤتمر بالقاهرة الذي هدف الى الاعداد لمؤتمر جنيف ودون أن يتم اتصال مباشر بإسرائيل تسولى مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة تسليم الدعوة الى مندوب إسرائيل المعتمد لدى هذه المنطقة وتم اللقاء عند سفير إحدى الدول الأوروبية هي هولندا التي يسعدنى أن أتوجه اليها بالشكر من فوق هذا المنبر .

دعونا نسترجع تطورات هذا المؤتمر التحضيرى . اعتذرت بعض الدول المدعوة عن الاشتراك في المؤتمر أو امتنعت حتى عن مجرد الرد وجاءت الى القاهرة . الولايات المتحدة والأمم المتحدة وإسرائيل . وإذا كان هذا المؤتمر الأول لم يؤت ثماره الا انه يشكل اللقاء الرسمي الأول بين دبلوماسيين مصريين واسرائيليين ، وبداية عملية تفاوض طويلة ستستمر على مدى شهور وشهور بكل ما تتضمنه من تقدم وتراجع ولكنها ينبغي ان تؤدى الى الحل السلمي الشامل لازمة الشرق الاوسط

وقد كان التناول الجماعى هو ما يميز عملنا الدبلوماسى طوال هذه المحادثات بينما أصرت اسرائيل على الاتصالات المباشرة وتطلعت دائما الى مفاوضات ثنائية بحتة . ان اسرائيل تسعى واعية أو غير واعية متعمدة أو غير متعمدة الى عزل مصر عن رفاقها واصدقائها المختلفين ، ربما لى تدعم من مركزها التفاوضى أو بدافع من عدم الثقة فى الطرف الآخر وبسأى طرف ثالث سواء كان امريكا أو اوروبيا أو من الأمم المتحدة أو عربيا ، الا اذا كانت تود بذلك مشاركة مصر عزلتها هذه .

الملاحظة الثالثة : ان الدبلوماسية المصرية فى تناولها الشامل للمشكلة اولت أهمية خاصة لوجود الأمم المتحدة أثناء سير المفاوضات وايضا أثناء تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات التى قد تسفر عنها . ان تمسك مصر بالأمم المتحدة كان دائما أحد ثوابت سياستها الخارجية منذ أسهمت فى انشاء المنظمة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . لقد اعتبرت مصر خطأ أو صوابا أن الأمم المتحدة هى الضمان الوحيد للشرعية الدولية والاطار المؤسس الجيد لتسوية الخلافات بين الدول . ان اصرارنا على اشراك الأمم المتحدة فى مختلف المحادثات قوبل دائما بتحفظ بل بمعارضة شديدة من جانب الاسرائيليين وهم فى هذا يشاركون الدول العربية الراضة فى موقفها . هذه الدول التى تسعى لأسباب مختلفة الى منع وجود الأمم المتحدة بهدف التأكيد على الطابع الثنائى لهذه المفاوضات واتهامنا بإبرام سلام منفصل واذا كان مندوب الأمم المتحدة قد اشترك دون تردد كبير فى مؤتمر القاهرة التحضيرى فى ديسمبر ١٩٧٧ فاننا لم نحظ بهذا الوجود فى اجتماع القدس فى يناير ١٩٧٨ الا بعد اتصالات طويلة بل أنه لم يحضر الا بصفة مراقب ولكى يؤكد هذا الوضع جلس على مسافة كبيرة من مائدة المفاوضات المستديرة التى اقامها الاسرائيليون فى قاعة فندق هيلتون بالقدس . واصبح وجود الأمم المتحدة أكثر رمزية أثناء المفاوضات التى تمت فى بلير هاوس فى واشنطن من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٧٨ فقد اقتصر هذا الوجود على علم من ضمن الاعلام الأمريكية والمصرية والاسرائيلية على مدخل المبنى .

وانطلاقا من نفس هذا المفهوم فان المفاوضات المصرى يصير على تضمين النصوص الحد الأقصى من الاشارة الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الرئيسية وقراراتها المختلفة فى حين أن المفاوضات الاسرائيلية يحاول دائما حذف مثل هذه المراجع والحد من مضمونها باختصار نحن نسعى الى سلام شامل يدعى اليه أكبر عدد من الدول العربية وغير العربية كشركاء أو شهود ضامنين لسلام شامل وعادل تسانده وتقره القوتان العظميان والمنظمات الدولية فى حين يريد الاسرائيليون سلاما منفصلا وحلا ثنائيا للنزاع وقد كان هذا التعارض الأساسى أحد العقبات الهامة خلال محادثات كامب ديفيد

ومحادثات بلير هاوس وتلك التى تدور حاليا من أجل مستقبل الضفة الغربية وغزة .

وهكذا اردنا خلال المفاوضات وخلال بلير هاوس أن نربط بين انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء وبين انسحابهم من الاراضى الفلسطينية . اردنا أن ندمج حل المشكلة المصرية محل المشكلة الفلسطينية وطالبنا ببند يختص بفلسطين فى مشروع معاهدة السلام ورفض الاسرائيليون أى ربط بين هاتين المشكلتين وتعهدوا فقط بمناقشة المشكلة الفلسطينية عندما توقع معاهدة السلام مع مصر . وبعد مفاوضات طويلة ومن حل وسط الى حل وسط وقعنا فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ معاهدين دوليتين يعتبرهما الاسرائيليون منفصلتين ونعتبرهما نحن متكاملتين ومترابطتين . المعاهدة الاولى تنص على الانسحاب التدريجى للقوات الاسرائيلية من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية والمعاهدة الثانية تنص على الانسحاب الجزئى للقوات الاسرائيلية من غزة والضفة الغربية واقامة سلطة ذاتية فلسطينية فى هذه المناطق .

وتم وضع جدول زمنى دقيق لتنفيذ هذه العملية المزدوجة فى نفس الوقت فاقامة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وتل ابيب التى هى رمز التطبيع بين الدولتين يقابلها بعد بضعة اشهر اجراء الانتخابات التى سينبثق عنها انتهاء الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة وغزة واقامة السلطة الفلسطينية وعندما تبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات التى سيستتب على اساسها الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية ينبغى أن تكون قوات الاحتلال الاسرائيلية قد انسحبت نهائيا من سيناء .

ان هذا التزامن الذى يركز على رابطة سياسية قانونية يبدو لا وجود له بالنسبة للاسرائيليين رغم ان المعاهدين تقومان على اساس نفس اتفاقات كامب ديفيد التى تقوم بدورها على قرارات الأمم المتحدة ورغم ان هاتين المعاهدين قد وقعتا من قبل نفس الأشخاص وضمنهما نفس الضامن الأمريكى وتم التوقيع عليهما فى نفس الوقت فى واشنطن

وفى ضوء هذا وسواء أخذنا بالنظرية التى لا ترى سوى وجود علاقة قانونية بين الاتفاقيتين أو بتلك التى لا تقر سوى العلاقة الفعلية بينهما فان التلاحم بين المراحل المختلفة والخطوات الضرورية لاقامة صرح السلام بين مصر واسرائيل وبين المراحل والخطوات الضرورية لبناء السلام فى فلسطين هو تلاحم لا يمكن فصله عمليا . وستظل المشكلة باقية بكل أبعادها وكل تعقيداتها مادام ان الاسرائيليين يرفضون الاعتراف بهذا التلاحم .

وينبغى أن نضيف الى أبعاد هذه المشكلة البعد العربى كذلك . ان السياسة العدائية التى تنتهجها معظم الدول العربية تجاه اتفاقات كامب

دافيد ومعاهدات واشنطن تشكل احد مظاهر هذا البعد . واكثرها تعقيدا ان الرافضين وخاصة سوريا والعراق وليبيا والارمن ومنظمة التحرير الفلسطينية يدينون التحرك المصرى ويحاولون عزل مصر على الصعيد العربى والافريقى والاسلامى وحتى على صعيد حركة عدم الانحياز . وقد قمت بتمثيل بلادى فى مؤتمر القمة الافريقى فى مونروفييا ومؤتمر عدم الانحياز فى هافانا وفى نيويورك عندما عقدت جلسة الطارئة لوزراء خارجية عدم الانحياز يوم السبت الماضى واستطيع ان اتحدث طويلا عن العمل الجماعى الذى تقوم به الدول العربية الرافضة من أجل تأكيد عزلة مصر

بعبارة أخرى نحن نصل بطريقة غريبة الى تكوين تحالف موضوعى بين الرافضين الاسرائيليين والرافضين العرب . ان الاثنين يدينان عملية السلام لاسباب متناقضة تماما ويريدان عزل مصر عن بقية العالم العربى وهكذا يجد التحرك الدبلوماسى المصرى من أجل السلام نفسه محاصرا بين رافضين : رفض الاسرائيليين الاعتراف بالكيان الفلسطينى ورفض العرب الاعتراف باتفاق السلام وينعكس هذا الوضع على المفاوضات الجارية التى تتم بالاشتراك مع الولايات المتحدة فى الاسكندرية وتل ابيب وحيثا من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية والتى لم تفض حتى الآن الى اية نتيجة ملموسة وتهدف هذه المفاوضات من وجهة نظر الاسرائيليين الى اقامة نوع من الحماية على الضفة الغربية وغزة والى اقامة لا مركزية ادارية

أما بالنسبة لنا فان هذه المفاوضات تهدف الى تحديد الاطار القانونى الذى سيتيح للفلسطينيين التعبير عن حقهم فى تقرير المصير واخيرا بالنسبة للفلسطينيين فان هذه المفاوضات تعتبر محاولة لتحويل الانتباه عن بحث لمشكلة الفلسطينية وتأجيلها الى وقت افضل ، واكثر من هذا تعتبر اعترافا بشرعية مصادرة اسرائيل للأراضي المحتلة منذ هزيمة ١٩٦٧ وبعبارة أخرى يرفض الفلسطينيون الاشتراك فى عملية السلام التى اقرت فى كامب ديفيد .

ان سياستنا كلها، وتحركنا الدبلوماسى بأكمله، يحاولان تخطى أزمة الثقة المزدوجة هذه، التى تعرض عملية السلام التى بدأت بزيارة الرئيس الى القدس للخطر . إن ادارة هذا التحرك، أمر بالغ الدقة، اذ ان المصالحة المصرية العربية، قد تهدد بعرقلة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وبالعكس يهدد التقارب المصرى الاسرائيلى، بتفاقم الأزمة بين مصر والعالم العربى

ومن جهة أخرى، يحاول الاسرائيليون والعرب، عن طريق تصريحاتهم المتكررة، وتحركاتهم المسرحية، عرقلة هذا العمل المزدوج للدبلوماسية المصرية، وتعميق الخلاف بين مصر وهؤلاء الرافضين، سواء كانوا عربا او اسرائيليين: تصريحات مفاجئة لرئيس الوزراء الاسرائيلى ومعاونيه، اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية، اباحة الاسستيلاء على

الأراضي العربية، يقره مجلس الوزراء الاسرائيلي في ذكرى مرور عام على توقيع اتفاقات كامب دافيد، استمرار عمليات العدوان على جنوب لبنان، ومن الجانب الآخر، تصريحات غير مواتية للزعماء العرب، نشاط عسكري لمنظمة التحرير في الأراضي الاسرائيلية، وكلها افعال وردود افعال تدعم تحالف الهدف بين الرافضين الاسرائيليين والرافضين العرب، وتجعل من مهمة مصر السلمية، أمرا صعبا، وتعرض السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي السلام في العالم، للخطر .

ماذا يمكنكم عمله لمساعدتنا؟ ما هو دور أوروبا في هذه المشكلة ذات الجوانب المتعددة ؟ وحتى تستطيع أوروبا أن تلعب هذا الدور علما بأن الولايات المتحدة، تقوم بالفعل بدور الشريك الكامل في المفاوضات الحالية؟ أسمحوا لي ياسيادة الرئيس أن أقترح بكل تواضع على مجلسكم الموقر بعض الأفكار البسيطة ان أوروبا بفضل قوتها المعنوية الضاربة وبحكم مسئوليتها التي تتحملها تجاه مشكلة الشرق الأوسط يتحتم عليها أن تلعب دورا خاصا يحقق ثلاثة أهداف: أولا حماية الحقوق المشروعة للفلسطينيين . ثانيا تهدئة مخاوف الاسرائيليين وأخيرا عدم تعميق الخلافات العربية .

ان عملا مباشرا لصالح الفلسطينيين في الضفة وغزة، سيساعدهم على المحافظة على وجودهم العضوي في الأراضي المحتلة . وعلى هويتهم القومية وكذلك عمل دبلوماسي متصل من أجل دفع الولايات المتحدة والاسرائيليين، الى الدخول في حوار مع منظمة التحرير . وهكذا سيضطر الفلسطينيون والرافضون العرب الى الاشتراك في عملية السلام التي بدأتها مصر . وهناك أيضا عدد من الضمانات الدولية بوسع أوروبا ان تمنحها لاسرائيل وأخيرا من خلال الاحزاب السياسية والنقابات التي تستطيع ان تؤثر على نظامها الاسرائيلية واقامة حوار مكثف من أجل شرح الواقع الفلسطيني للرأي العام الاسرائيلي ان جميع هذه الخطوات المختلفة، ستساعد الاسرائيليين على التغلب على عقدة الأمن لديهم وعلى عزلتهم السياسية وستؤدي بهم في النهاية، الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

وأخيرا تستطيع أوروبا، في مواجهة الخلافات العربية، أن تلعب دورا صعبا ولكنه مفيد في هذا النزاع الخطير وهو دور الوسيط مع تجنب الانحياز الى مصر، أو الى اخواتها الرافضين .

سيدى الرئيس، أختتم كلمتى بأن أقول ان هذه السياسات التي سمحت لنفسى بطرحها مستوحاة من سياسة الدفاع عن حقوق الانسان، التي ارسيت قواعدها واقمت مؤسساتها . ان الانسان الفلسطيني، يجب ان يحصل على المواطنة التي حرمة منها الاستعمار الاوربي ثم الاستعمار

الصهيونى . ان الانسان الفلسطينى يجب ان يحصل على أمنه وكرامته
الذين حرم منهما . اولا بسبب عرف اوربى معين وثانيا بسبب الاوضاع فى
الشرق الاوسط .

ان احدى المهام التى يجب ان تقوم بها اوربى والمجلس الاوربى هى
مساعدة الاشخاص من ذوى النوايا الحسنة، الذين يريدون تحقيق هذا
الانتصار المزدوج، واقرار حقوق الانسان على هذه الارض مهبط الاديان
الثلاثة، ان الامر يتعلق بالسلام على الشواطىء الجنوبية والشواطىء
الشمالية للبحر المتوسط، الذى يضمنا ويوحد مصائرنا .
السيد الرئيس:

اشكر ياسيادة الوزير والان ادعو السيد موشيه ديان لاعتلاء المنبر .
موشيه ديان:

السيد الرئيس، السادة اعضاء الجمعية اتوجه اليكم باطيب تمنيات
الحكومة والبرلمان الاسرائيلى، واشكركم على دعوتى لى اكون معكم ومع
زميلى المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى . اننى سعيد ياسيادة
الرئيس بالفرصة التى اتحت لى، لى اعبر لكم ولبرلمانكم بالاصالة عن
نفسى وبالنياحة عن المراقبين من الكنيست الذين حضروا وشاركوا فى
مناقشاتكم خلال خمسة عشر عاما تقريبا، عن عميق تقديرنا لصداقتكم
وتعاونكم مع اسرائيل . اننا فخورون بانضمامنا الى جمعية تعتبر مثالا
لديمقراطية فى العالم .

واسمحوا لى ايضا ان اعبر عن مدى ارتياحنا لقراركم المتعلق باليهود فى
الاتحاد السوفييتى . إن التأييد الذى لاقاه هذا القرار من الجمعية اعاد
الامل والشجاعة الى اعداد كبيرة من المظلومين الذين ناضلوا ببسطة من
اجل كرامتهم واحترام حقوقهم الاساسية .

إن ادانتكم القوية للارهاب فى جميع صورته ورغبتكم الواضحة فى القضاء
عليه قد تبلورت فى اتفاقيات اوربية، تهدف الى وضع حد للارهاب وكنتم فى
هذا المضمار نموذجا يحتذى بالنسبة للرجال الاحرار فى العالم اجمع .

لقد جاءت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل هنا منذ عشرة أعوام،
وتحدثت عن تاريخ الحروب الاوربية وذكرتم باقتناعكم بأنه لاينبغى لاية
دولة عضو فى هذه الجمعية ان ترفع السلاح فى وجه جارتها كما عبرت كذلك،
عن أملها فى أن ترى كل دول الشرق الاوسط تحذو حذو أوربى . ومع ذلك
شنت احدى جاراتنا بعد خمسة ايام، حربا ضد اسرائيل لاربع مرة خلال
خمس وعشرين عاما . اسمحوا لى ان اعبر مرة اخرى عن املى فى ان
تشكل جهود الاطراف الملتزمة باقرار السلام، المرحلة الاولى تجاه علاقات
منسجمة .

ويسعدنى ياسيادة الرئيس، ان أحدث عن الرسالة التى وجهتها الينا بمناسبة توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، كدليل على تقديركم للمعنى التاريخى لكاتب ديفيد ومعاهدة السلام . لقد ساندتم اصرارنا على بناء السلام الدائم فى منطقتنا وذلك عن طريق القرار الذى تم التصويت عليه فى هذه الجمعية فى ٧ مايو عام ١٩٧٧، ورغم هؤلاء الذين يرفضونه ويسعون الى عرقلته وبالرغم من أن الأمر لا يعدو ان يكون بداية، الا أن حقيقة جديدة فى سبيلها الى الظهور فى منطقتنا، بفضل معاهدة السلام مع مصر، لقد وقعنا خلال ثلاثين عاما من الحروب جميع انواع الاتفاقات: اتفاقات هدنة، اتفاقات وقف اطلاق النار، اتفاقات فض الاشتباك، اتفاقات للحد من القوات ووضع مراقبين من الأمم المتحدة . وعقب كل حرب يتم اختراع شىء جديد، لايفضى الى حل حقيقى أى انهاء حالة الحرب، واقامة علاقات سليمة بين الاطراف .

اليوم تغيرت الأوضاع . ان الزعماء الشجعان الاقوياء وهم الرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس الوزراء، وبالتعاون المخلص للرئيس كارتير، قد جعلوا أولى الدول العربية المجاورة تفهم ان الاستمرار فى مقاطعة اسرائيل ومعارضة وجودها، امر لايجدى وهو ما تفعله الدول العربية الأخرى، ورغم نداءاتنا المتكررة بالسلام منذ قيام الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ لقد تم توقيع معاهدة سلام واصبح الحلم حقيقة وستسمح قريبا الخطوة الاولى تجاه فتح الحدود، بتبادل الزائرين بين البلدين . ان زعماءنا وممثلينا الرسميين يتبادلون الزيارات فى جو ودى واسمحوا لى أن أؤكد فى هذا الصدد على أننا نعتبر معاهدة السلام بيننا وبين مصر خطوة أولى تجاه تحقيق السلام الشامل . اننا لانرغب فى أمر أكثر من رغبتنا فى التفاوض حول اتفاقات سلام مع جميع الدول الجيران . وأكرر من هذا المنبر، دعوتنا لحكومات الاردن وسوريا ولبنان، أن يسلكوا هذا الطريق . كما ندعو أيضا ممثلى العرب الفلسطينيين المقيمين فى يهودا والسامرة وقطاع غزة، الانضمام الى المفاوضات الحالية حول الحكم الذاتى الادارى .

وفيما يختص بهذا الموضوع اود أن أعبر لك ياسيادة الرئيس عن خيبة أملنا فى موقف بعض الحكومات الأوروبية تجاه عملية السلام . لقد كان أمرا مثيرا للذهول وباعثا على الأسى ان نكتشف ان بعضا منهم لم يستقبلوا معاهدة السلام استقبالا حسنا وقد اتضح هذا الموقف من خلال تصريحات وزراء خارجية المجموعة الأوروبية حول الشرق الأوسط، وبالأخص تصريحاتهم الأخيرة فى الأمم المتحدة، التى تجاهلوا فيها تسمية معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية باسمها واطلقوا عليها بخبث «اتفاق» نقول صراحة ان هذا الموقف لايمكن الا أن يضعف هؤلاء الذين يساندون

عملية السلام . ونرجو من حكومات اوربا الحرة هذه القارة التى كانت مسرحا لحروب كثيرة ولعمليات ابادة الشعب اليهودى، ان تعيد التفكير فى مسئوليتها الضخمة وذلك بالامتناع عن اصدار الاحكام المسبقة وتشجيعا على مواصلة المفاوضات الصعبة، ويجب ان اشير بارتياح الى كل من ساند عملية السلام ومنجزاتها، سواء بصفته الشخصية أو بصفته عضوا فى حكومة أو برلمان أو شخصيات أخرى من الدول الأوربية ..

سيدى الرئيس :

ان اسرائيل ملتزمة تماما باتفاقات كامب دافيد ان هدف المفاوضات الحالية، هو تنفيذ هذه الاتفاقات التى تتضمن انسحاب الادارة العسكرية الاسرائيلية واحلال الادارة الذاتية محلها، واقامة مجلس ادارى للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون هناك . وبذلك يحصل العرب المقيمون فى يهودا والسامرة على حكم ذاتى كامل وبعد انتخاب سكان هذه المناطق للسلطة الادارية تبدأ مرحلة السنوات الخمس الانتقالية التى يتحتم علينا بعدها، أن نصل الى اتفاق حول الوضع النهائى لهذه المناطق وعندما تقترب هذه المرحلة من نهايتها يجب ان تبدأ المفاوضات مع الاردن بهدف ابرام معاهدة سلام لتعيين الحدود بين البلدين .

وفى هذا السياق ، يجب ان لا ننسى ان الاردن كان فى الماضى جزءا من فلسطين تحت الانتداب وانه فى أعقاب عام ١٩٤٨ منحت الاردن سكان يهودا والسامرة المواطنة الأردنية ، ويعيش حوالى مليون عربى فلسطينى حاليا فى الاردن ومليون آخرون من المواطنين الأردنيين يعيشون فى يهودا والسامرة ويحتفظ العرب الفلسطينيون فى الاردن بصلات وثيقة جدا مع العرب الفلسطينيين فى هذه المناطق فى جميع مجالات الحياة وذلك بفضل سياسة الحدود المفتوحة ، والصلات العائلية الموجودة بين ضفتى نهر الأردن .

اما فيما يتعلق بمفهوم حق تقرير المصير بالنسبة للعرب الفلسطينيين فينبغى ان نعترف انه قد تم التعبير عن هذا المفهوم الى حد كبير داخل المملكة الأردنية ، حيث يشعر العرب الفلسطينيون ، بأنهم فى ديارهم تماما .

ان هدف منظمة التحرير الفلسطينية سواء على الصعيد الأيديولوجى ، أو على الصعيد العملى هو القضاء على وجود اسرائيل . ان الاسم النبيل الذى اطلقت عليه نفسها منظمة التحرير الفلسطينية والذي وافق عليه المجتمع الدولى المعاصر ، قد افسدته وشوهته هذه الجماعة الارهابية .

اسمحوا لى ان اشير قليلا الى الوثيقة التى تدعى « الميثاق الوطنى الفلسطينى » التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية كأساس لأيديولوجيتها ، بموجب هذا الميثاق لا يعتبر اليهود الذين قدموا الى فلسطين بعد الغزو الصهيونى فلسطينيين وتقول المنظمة ان هذا الغزو قد بدأ عام

١٩١٧ . وهذا يعنى ان القطاع الأكبر من سكان اسرائيل ليس لهم حق الحياة فيها ، بالاضافة الى ان الميثاق يقرر بوضوح ان اقامة دولة اسرائيل عمل غير شرعى على الاطلاق ، دون اعتبار للماضى ، وان ادعاء الصلة التاريخية او الدينية لليهود بفلسطين يتعارض مع الواقع والتاريخ . كما توصف اسرائيل بانها قاعدة جغرافية للامبريالية العالمية .. وتهديد دائم للسلام فى الشرق الأوسط .

ان الميثاق يؤكد ان تحرير فلسطين سيدمر الوجود الامبريالى والصهيونى ، وسيسهم فى اقامة السلام فى الشرق الأوسط . ان منظمة التحرير تهدف ببساطة الى اختفائنا كبولة وككيان قومى وادى ادعاء آخر للمنظمة لا اساس له من الصحة . وقد تم ترجمة هذا المذهب الحاقد على مر السنين الى جرائم يومية من أخطر الانواع ليس فقط ضد اليهود وانما ايضا ضد العرب ، فقد اصاب مئات الآلاف من غير الاسرائيليين سيدى الرئيس :

نحن نعتقد مثل الأمريكيين والمصريين ان الحل الذى اقترحته اتفاقات كامب دافيد يقدم للسكان العرب فى هذه المناطق امكانيات ادارة ذاتية وامكانية اقامة علاقات حميمة وحررة فى نفس الوقت مع جيرانهم اسرائيل والأردن . دعونا نأمل ان حملة الارهاب والتهديد بالاغتيال التى تقوم بها منظمة التحرير وحملة المعارضة العنيفة التى يقوم بها اعداء هذا المشروع لن تمنعهم من الانضمام الى المفاوضات .

سأتحدث الآن عن الارهاب فى بضع كلمات . ان اسرائيل وسكانها هدف دائم لمحاولات الارهاب وهو ما يؤدى الى موت واصابة الكثيرين ان الحكومة الاسرائيلية مثلها فى ذلك مثل أية حكومة اخرى يتحتم عليها ان تحمى ارواح مواطنيها وستفعل ذلك .. اننا كأية دولة اخرى لا نستطيع ولا نريد ان نعيش فى ظل أوضاع تصبح فيها الطريقة الوحيدة لضمان سلامة سكاننا هى زيادة عدد عربات الاسعاف فى اسرائيل .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الموقف فى جنوب لبنان الذى تدهور خلال هذه السنوات الأخيرة ووصل الى نقطة مقلقة ناتج الى حد كبير من سيطرة الأنشطة الارهابية للمنظمة فى هذه المنطقة وخاصة الجزء الجنوبى منها . ان هذه الأنشطة ليست موجهة فقط ضد اسرائيل ولكن ايضا ضد السكان المسيحيين والمسلمين . وسوريا التى سيطرت على الجزء الشمالى تبارك هذه الأعمال . نحن مع سيادة لبنان ، ووحدة اراضيه واستقلاله السياسى . ولكن عجز الحكومة اللبنانية المؤسف عن ان تمارس سيادتها وتمنع أنشطة المنظمة فتح الباب امام الارهابيين وأعمالهم ضد سكاننا المدنيين وضد قرى جنوب لبنان . ان كل هذا يحدث للأسف ، تحت حماية

السوريين وابتداء من القرى الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها منظمة التحرير .

وقد اضطرنا هذا الخطر الذي يهددنا بصفة مستمرة الى ان ندافع عن انفسنا ضد القتلة انه ليحزننا بالغ الحزن خسارة الارواح الانسانية اى روح بسبب هذا الموقف المأسوى ولكن لا يمكن لأحد ان يتخيل ان اسرائيل ستترك بهدوء منظمة التحرير تأتى بالقتلة وتنظمهم بهدف مهاجمة السكان الاسرائيليين . ان الحكومة اللبنانية والسكان الذين يعيشون في الجنانب الآخر من الحدود ، لا يمكن ان يقوموا بتقديم المأوى للارهابيين ويعيشوا في نفس الوقت حياة طبيعية ولا يسعنا سوى ان نرجو ان تنجح السلطات اللبنانية في التوصل الى منع الاعمال العدوانية في هذه المنطقة .

سيدى الرئيس :

ان الحملة ضد عملية السلام في الشرق الأوسط تسواكبها حملة مكثفة لاضفاء الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية . كما اننا مطالبون في كثير من الأحيان بالتفاوض مع هذه المنظمة . للأسف ان هؤلاء الذين يريدون منا ان نسلك هذا الطريق لا يعلمون الطبيعة الحقيقية للمنظمة ان اوروبا بالذات يجب ان تكون واعية تماما نظرا لخبرتها التاريخية بحقيقة ان ايدولوجيات الكراهية قد تؤدي الى ممارسة سياسية وان اغماض العين عن المذابح المدنية له نتائج ادمية وعملية في كل مجتمع . لنفعل ما في استطاعتنا لتجنب ذلك .

من الواضح ان مشكلة اللاجئين العرب الذين يعيشون اليوم في لبنان وسوريا وأماكن أخرى لا يمكن ان تجد الحل في اراضى يهودا والسامرة وقطاع غزة . ان اللاجئين الذين يعيشون في لبنان وسوريا يبلغ عددهم ٣٠٠,٠٠٠ وفي الأردن ٢٤٠,٠٠٠ ويبلغ عدد اللاجئين في يهودا والسامرة ٣٥٠,٠٠٠ لاجىء من مجموع السكان البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ . ان هذه المناطق لاتستطيع ان تفي باحتياجاتها الاقتصادية ، لذا ينبغي ان تجد مشكلة اللاجئين ، الحل في الدول العربية الأخرى التي يتمتع معظمها بأراض شاسعة وعدد قليل من السكان . لقد أعلننا في اتفاقات كامب دافيد اننا على استعداد لان نعمل بالتعاون مع مصر ومع الأطراف الأخرى المعنية على تحديد الأسس لحل سريع وعاجل ودائم لمشكلة اللاجئين ، كما قبلنا كذلك ، ان نناقش ونوقف عملية قبول الأشخاص الذين غادروا يهودا والسامرة وقطاع غزة عام ١٩٦٧ . ولكن ماتسعى اليه منظمة التحرير ، كما قلت سابقا ، امر مختلف تماما . ان هدفها عندما نطالب بعودة اللاجئين الى ديارهم في اسرائيل ، ليس تقرير مستقبل العرب الفلسطينيين ، وانما تقرير مصيرنا نحن . لا تتوقعوا منا ان نتناقش مع هذه المنظمة الارهابية التي

تقتل مواطنينا وتزعم تصفية بولتنا .

سيدي الرئيس :

ان شعب اسرائيل مقتنع بأن عملية السلام تستطيع ان تضم اليها دولا عربية اخرى ونحن نتوقع من اوروبا تشجيع هذه العملية ، والسعى الى تطوير تعاون اقليمي ومشروعات اقتصادية تهم منطقتنا والدول الاوروبية في نفس الوقت . ونستطيع ان نتصور شيئا شبيها بخطة مارشال جديدة ، تقدم نموذجا للتعاون الاقتصادي الاوروبي الى الشرق الاوسط . وهنا يكمن التحدي الحقيقي ، تحدي السلام .

ان اتفاقات كامب دافيد هي الاطار الواقعي الوحيد المتاح للدفع قدما بالسلام في الشرق الاوسط . وهذا امر واقع . ان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في سبيلها الى التطبيق ، وبدأنا بالفعل التفاوض بشأن الحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين . وقد وقع الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجين بحضور الرئيس كارتر على اتفاقات كامب دافيد . وبدلا من تشجيع البدء في تنفيذ هذه الاتفاقات وجد بعضهم ما يتقولونه بشأنها ، ولن يؤدي ذلك الا الى عودة فظائع الحرب ، وتفويض عملية السلام ، لا تدعيمها . ساعدونا على بناء السلام .

(تصفيق)

الرئيس :

اشكر السيد الوزير

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة واربعين دقيقة .

استؤنفت الجلسة في الساعة ٥,١٥ دقائق .

السيد الرئيس :

ارحب مرة ثانية بالوزيرين - فلم يكن لديهما متسع من الوقت الا لتناول الغداء والاستراحة قليلا ، اذا عقد مؤتمرا صحفيا بعد انتهاء جلستنا الصباحية - وارجو ان يحيطنا الوزيران علما في الساعة ١٨ أيهما أفيد ، اجتماعهما بالصحفيين ، ام اجتماعهما بنا الآن - ثم ادعو الوزيرين ليتفصلا بالاجابة على المجموعة الاولى من الاسئلة الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط واتفاقية واشنطن -

السؤال ٦ من السيد بينيون Pignion فرنسا -

وسؤاله موجه الى الوزيرين : هل تنوى حكومتها توسيع عملية السلام ، بحيث تشمل جميع الأطراف المعنية ، لاسيما الطرف الفلسطيني ، واذا اعتبرنا ان توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، شكل بالفعل وكما اكد الحزب الاشتراكي الفرنسي - الخطوة الاولى لاقامة السلام ، واذا اعتبرنا ايضا ان السلام الدائم الذي يستند على أساس متين ، يجب ان

يذهب الى أبعد من هذا ليشمل جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع أي الفلسطينيين وبقية الدول العربية - ألا يشعر الوزير بالأسف لأن الخطوة الأولى لم تعط قوة الدفع المنتظرة لانفراج الأزمة وحل مشاكل تلك المنطقة .

والسؤال ٢٨ - من السيد لوبيز هيناريس Lopez He- nares أسبانيا -

ويوجه سؤاله الى وزير الدولة المصري : اذا اعتبرنا ان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، هي المرحلة الأولى لتسوية المشكلة ، فما هي في رأيكم المرحلة الثانية ؟

السؤال ٣٠ - من السيد كيرشو Kershow المملكة المتحدة -
ويوجه سؤاله الى الوزير المصري : في حالة استمرار الدول العربية في رفضها اتفاقية كامب ديفيد ، هل ستقبل مصر الحل الجزئي للمشكلة المصرية الاسرائيلية واذا لم تقبل فما هي في تصوركم الاجراءات التي يجب اتخاذها لمواصلة المفاوضات ؟

السؤال ٣٢ - من السيد م . تابون M. Tabone مالطة -
وهو موجه الى وزير خارجية اسرائيل اذا أخذنا في الاعتبار ان استعادة مصر أرض سيناء ، يعكس دون شك اقناع اسرائيل بأنه لن تكون هناك حرب بين مصر واسرائيل . فهل من رأى الوزير ، ان اسرائيل اذا تفاوضت مع سوريا والاردن ستقتنع بعدم احتمال نشوب حرب في المستقبل القريب ، وهل هذا من شأنه تنفيذ الانسحاب تطبيقا لقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ - السيد الرئيس :

نرجو من الوزيرين ان يتفضلا بالاجابة . ولهما ان يقررا من يبدأ منهما بالاجابة .

السيد موسى ديان :
شكرا جزيلا يا سيادة الرئيس ، سأحاول الاجابة على تلك الاسئلة ، وأرجو أن أكون قد فهمتها جيدا - باختصار ، يسألونني عن فرص السلام ، والآخرى بهم أن يسألوني عن فرص نشوب الحرب في الشرق الأوسط الآن . وقد وقعنا معاهدة السلام مع مصر في واشنطن - لعل هذا هو روح سؤالها - فاذا كان هذا هو السؤال فأننى أرى أنه ليس من شك أن الأوضاع قد تحسنت كثيرا بالنسبة للشرق الأوسط كله . وليس بالنسبة لاسرائيل فقط - أي أنه يبدو واضحا ، أن فرص السلام ، أصبحت أكثر ايجابية عن ذي قبل ، وأن خطر الحرب قد زال - واني لعلى يقين من أن المصريين كانوا صادقين ، عندما وقعوا معاهدة السلام ، ونحن لا نخشى أن يتخلى المصريون عن التزاماتهم أو أن يعدلوا عن اقرار السلام مع اسرائيل وسأمتنع هنا عن طرح سؤال قد وجه الى من قبل وهو خاص بالأوضاع

الداخلية في كل من مصر واسرائيل وهو عما سيحدث اذا ما تغير نظام الحكم في البلدين ، او تغير قادتهما - انى أعلم أنه سؤال مطروح ، ولكنى أود الآن ان اتكلم عن الوضع الراهن .

وفيما عدا توقيع معاهدة السلام ، وهو الحدث الاساسى ، أود ان اذكر نقطتين أخريين : النقطة الاولى ، وتتعلق بمشاعر الفلسطينيين في حدود معرفتى بهم ، فهم لا يريدون الحرب بل ويشمئزون من فكرة قيام حرب أخرى ، لأنه على سبيل المثال اذا نشبت حرب بين اسرائيل والأردن على الضفة الشرقية ، بل وقبل اندلاعها ، فسيجد الفلسطينيون أنفسهم في وسط كماشة ، حيث تطبق عليها القوات العربية من ناحية - والقوات الاسرائيلية من ناحية أخرى . فأما ان يتعرضوا للإبادة ، وأما ان يصبحوا من اللاجئين - لذا نجد الفلسطينيين بما فيهم الأكثر تطرفا ، يفضلون الحل السلمى لتسوية الموقف .

أما النقطة الثانية ، وهى الخاصة بالاتفاقية التى وقعناها أخيرا في واشنطن ، والتى لم يبحثها مجلس الأمن أو يوافق عليها ولن تتولى قوات الأمم المتحدة المحافظة على السلام ، وإنما سيقوم مدنيون أمريكيون بالاشراف على تنفيذ اتفاق المناطق المنزوعة السلاح ، وتطبيق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في منطقة سيناء ويصبح من العسير على أى طرف الدخول في خلاف مع الولايات المتحدة بعد توليها مسئولية الاشراف على المنطقة العازلة بين مصر واسرائيل .

وأكرر أننى لا أظن أن مصر لديها أية نية لمحاربة اسرائيل ، هذا هو تقديرى مجردا من التفكير في التغيرات الجذرية التى يمكن أن تطرأ على نظم الحكم في تلك المنطقة - واجمالا أقول اننا وقعنا مع اقوى الدول العربية وأكثرها أهمية ، معاهدة سلام - وان الفلسطينيين لا يريدون الخضوع للسيطرة الاسرائيلية ، ويرغبون في الحل السياسى لأنه في حالة النزاع المسلح سيكون الفلسطينيون هم أول من يتعرض للإبادة .

وفي النهاية فهناك مندوبون أو ممثلون للولايات المتحدة الأمريكية ، يرابطون بين مصر واسرائيل - هذا دون أى مساس (بمركز) أو (احترام) قوات الدول الأخرى أو قوات الأمم المتحدة ، فما من أحد يمكنه أن يقلل من أهمية الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها الحارس أو المدافع عن معاهدة السلام . وشكرا
السيد الرئيس :

نرجو أن يتفضل السيد بطرس بطرس غالى بالاجابة .

السيد بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية :

امامى أربعة أسئلة فى المجموعة الاولى - فالسؤال الاول الذى وجهه السيد P. Piere عما اذا كان فى نية مصر واسرائيل ، توسيع عملية السلام ، لتشمل جميع الاطراف المعنية ، وخاصة الفلسطينيين اقول انه لم يكن الهدف طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ان تقتصر المفاوضات على دولة او ثلاث دول - اننا ندعو جميع دول المنطقة للاشتراك وهى : لبنان - سوريا - الاردن - واذا رجعنا الى التاريخ الدبلوماسى القريب لتلك المنطقة ، فسنجد ان توقيع اتفاقيات الهدنة بين مصر واسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تبعها بعد ذلك توقيع مجموعة من اتفاقيات الهدنة بين لبنان واسرائيل وبين ما كان معروفا فى ذلك الوقت بشرق الاردن ثم توقيع اتفاقية اخرى بين سوريا واسرائيل وعلى غرار ذلك عندما وقعت مصر اتفاق فك الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل وقعت سوريا ايضا اتفاقية لفك الاشتباك مع اسرائيل - فالهدف ان من اتفاقيات كامب ديفيد هو التمهيد الى عقد اتفاق بين جميع الاطراف المعنية فى تلك المنطقة ، فتشكل مجموعة الاتفاقيات ، السلام الشامل الذى نريد التوصل اليه - ننتقل للسؤال ٢٨ - الذى تسالون فيه عن المرحلة التالية اذا كانت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل بمثابة الخطوة الاولى - المرحلة الثانية وقد بدأنا بالفعل وهى خاصة بالمناقشات او المفاوضات بين الاطراف الثلاثة : الولايات المتحدة الامريكية ، اسرائيل ، ومصر ، وتهدف تلك المرحلة الى ايجاد حل لمستقبل الضفة الغربية وغزة - تلك هى المرحلة الثانية .

وفى هذه الاثناء فان الدبلوماسية المصرية ، على اتم استعداد لبدء مرحلة ثالثة ورابعة . فالمهم هو تشجيع جميع الاطراف المعنية على الاشتراك فى عملية السلام اى ان كان هذا الشكل او الصيغة التى يمكن تصورها من اجل الوصول الى هدفنا الاخير وهو تحقيق سلام شامل فى الشرق الاوسط .

السؤال ٣٠ - اذا استمرت بقية الدول العربية على رفضها اتفاقية كامب ديفيد فهل ستقبل مصر حلا جزئيا للمشكلة العربية الاسرائيلية واذا رفضت مصر هذا الحل فكيف نتصور الاجراءات التى يمكن اتخاذها لاستئناف المفاوضات ؟

ان مصر عمليا لا يمكنها ان تقبل حلا جزئيا حتى لو رغبت هى فى ذلك . لانه لن يصبح فى تلك المنطقة سلام حقيقى الا عن طريق الحل الشامل - فمن

المستحيل الحصول على حل جزئى للتشابك العميق بين مصالح شستى الاطراف فى العالم العربى ، فهدفنا هو الحل الشامل وأن نحاول التغلب على الصعاب التى تعرقل هذا الحل بمختلف الوسائل .

وقد اتيح لى أن أقول فى مناسبات عديدة اننا لا نكتفى « بالمحافظة على السلام » بل « نريد بناء السلام » نريد نريد أن نبنى هذا السلام وأن نؤسسه لذلك فاننا قد تخطينا مرحلة الحلول الجزئية ، حتى نصل الى الحل الشامل الذى يسمح باقامة الاسس المتينة للسلام الشامل فى تلك المنطقة .
وأخيرا أقول أن السؤال ٣٢ موجه بصفة خاصة الى زميلى موسى ديان ، وهكذا أظن اننا نكون قد اجبنا على المجموعة الاولى من الأسئلة .
السيد الرئيس :

أشكر السيد الوزير جزيل الشكر .

السيد برونين Bruguon فرنسا .

أشكركم بالنيابة عن زميلى M. Pignton الذى تغيب عن الجلسة ولا يمكننى أن أؤكد لكم أن اجابتكما سترضى M. Pignton ولكنى أشكر وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية لاجابته الدقيقة والمتكاملة - وأخيرا أوجه الشكر للوزيرين .

السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد لوبيز هيناريس .

السيد هيناريس - إسبانيا :

أتقدم بجزيل الشكر للسيد بطرس بطرس غالى على اجابته الواقعية .
السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد كيرسو للمجموعة الثانية من الأسئلة

السيد كيرشو المملكة المتحدة .

أن مصر لا يمكنها أن تجبر الدول العربية الأخرى لتجتمع حول مائدة المفاوضات كما أنها لا يمكنها أن تضطروهم للوصول الى حل فهل يمكننا سيدي الوزير أن نتصور أن مصر ستترك لها الباب مفتوحا على مصراعيه والى متى ؟

السيد الرئيس :

فليتفضل الآن السيد تابون ليوجه سؤالا اضافيا فاذا لم تكن لديه أسئلة نفهم أنه اكتفى باجابة الوزيرين .

السيد تابون - مالطة :

أود أن أشكر السيد - موسى ديان لاجابته وأن أسأله اذا كان الانسحاب من سيناء يؤكد اقتناع مصر من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ، أنه لن تنشب حرب أخرى بينهما - فاذا ما تمخضت المفاوضات بين اسرائيل

والأردن وسوريا عن اقتناع مماثل فهل سيكون من السهل على إسرائيل أن تنسحب من الحدود المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ؟ السيد الرئيس :

أرجو أن يقوم الوزيران بالاجابة على الاسئلة ، على غرار اجابتها السابقة على أسئلة المجموعة الأولى ، على أن يتغير هذا النظام بعد ذلك ، بالنسبة لمجموعة الاسئلة التالية . أرجو أن يتفضل السيد ديان . السيد ديان :

لا بد من الاجابة على السؤال الأخير أولا فأقول ان القرار ٢٤٢ لم يطالب إسرائيل بالانسحاب التام الى الحدود القديمة ، وانما يطالب بالانسحاب ، وليس الانسحاب الكامل من الحدود القديمة . دارت مناقشات طويلة بهذا الصدد ، قبل الموافقة على هذا القرار ، وقد ترك هذا الأمر لتتناوله المفاوضات بين مختلف الأطراف الخاصة بالحدود القديمة ، ورسم الحدود الجديدة .

ولن استخلص أية نتيجة بالنسبة لموافقة إسرائيل على الجلاء التام من سيناء . فهناك اختلافات هائلة ، سواء من الناحية الجغرافية أو العسكرية بين مختلف الحدود الإسرائيلية وبين الأوضاع السائدة مع جيرانها . فالصحراء تفصل بين مصر وإسرائيل ، والمعاهدة تنص على جعل الصحراء منطقة منزوعة السلاح . ووجود قوات الأمم المتحدة أو قوات دولية ، أو قوات أمريكية ، مرابطة بين قناة السويس والحدود الدولية الجديدة ، كما هي الحال الآن ، الى جانب منطقة فاصلة واسعة ، يضمن الحماية لإسرائيل ، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للحدود الأردنية أو الحدود السورية - وخاصة بالنسبة للحدود الأردنية - لاننا اذا انسحبنا حتى حدود عام ١٩٦٧ وهذا لن يحدث ، فستكون المسافة بين البحر والدول المجاورة ١٥ كيلو مترا ، ولا يمكن أن تقارن ١٥٠ كيلو مترا التي تفصل بين قناة السويس ، والـ ١٥ كيلو مترا ، فأى مدفع رشاش خفيف المدى ، يمكنه أن يصيب المنطقة بأسرها ، وهي التي تشكل قلب إسرائيل - فلن اتوصل الى أية نتيجة بالنسبة للمفاوضات مع مصر بهذا الشأن . وفي الوقت المناسب ، سنتفاوض مع الدول العربية الأخرى في هذا الأمر . واود أن أشير الى أن هناك فترة انتقال مدتها خمس سنوات ، تسبقها سنة المفاوضات التي تعقب الاتفاق الذي وقعناه مع مصر ، أي أنه أمامنا من الآن ، ست سنوات لكي نبدأ المفاوضات الخاصة بالسلام والحدود الأردنية ، ثم نتفاوض وهذا لن يكون غدا أو بعد غد ، وانما بعد مضي فترة السنوات الست لتتفاوض مع الأردن ، لكي نرسم ونضع بصفة نهائية ،

حدودا دائمة بين اسرائيل والدول المجاورة لها ، التى تكون دولة الاردن لا الفلسطينيين ، أو دولة فلسطين

وقد وافقت جميع الاطراف ، بما فيهم مصر ممثلة فى الرئيس السادات ، على أنه الى ان يحين هذا الميعاد ، ترابط القسوات الاسرائيلية فى تلك المنطقة ، وكذلك على طول ضفاف نهر الاردن . وبعد ست سنوات ، تجرى مفاوضات بيننا وبين الاردن ، لرسم الحدود الدائمة ، وسترابط قواتنا على تلك الحدود ، وعلى ضفاف الاردن .

ولا اظن بعد مضى ست سنوات ، أن حكومة اسرائيل ايا كانت ، ستوافق على العودة الى حدود ١٩٦٧ التى تفصلها عن الاردن . فكما قررنا فى البرلمان الاسرائيلى ، وبأغلبية كبيرة ، الوضع بالنسبة لمصر ، التى تفصلنا عنها صحراء ، تبلغ ١٥٠ كيلومترا والتى اتفقنا معها على الترتيبات الخاصة بالمنطقة العازلة ووجود قوات الأمم المتحدة والقوات الأمريكية الموجودة فى الوقت الحاضر .

السيد الرئيس :

اشكر الوزير وأعطى الكلمة الآن للسيد بطرس بطرس غالى

السيد بطرس بطرس غالى :

سيدى الرئيس :

انى لا اوافق مطلقا على ما قاله السيد موسى ديان ، فاذا كان الامر هو مسألة مبدأ ، فالمبادئ لا تتغير مهما كانت الأحوال الجغرافية للمنطقة ، فلا يمكن أن نقول أن المبادئ تختلف لوجود الصحراء التى تفصل بين مصر واسرائيل أو وجودها بين الضفة الغربية واسرائيل - فاذا قبلنا المبدأ ، فهو اذن لا يتغير ، ويسرى على أية منطقة . بهذه الروح وقعنا معاهدة كامب ديفيد ، ونحن نرى أن القرار رقم ٢٤٢ قد تم تطبيقه بما يتفق والنصوص الفرنسية والاسبانية والروسية للقرار - أما أن النص المكتوب باللغة الانجليزية يعطى الفرصة لبعض اللبس فهذا شئ آخر . والواقع هو أن الاسرائيليين ، وافقوا على الجلاء التام من الاراضى المصرية دون أى تغيير فى الحدود . وقد فهمت الآن اسلوب التفكير الذى يميز بين حدود دولية من ناحية ، وبين حدود ادارية من ناحية اخرى .

ولكن تبقى حقيقة واحدة وهى ان قرار ٢٤٢ قد تم تنفيذه لأول مرة طبقا للترجمة العربية اى بما يتفق والنصوص الفرنسية والاسبانية وكذلك الروسية بل وايضا بما يتفق وبعض التغيرات الانجليزية

ويأتى السيد موسى ديان ، بحجة يرددها كثيرا وهى قوله « خمسة عشر كيلو مترا تفصلنا عن البحر ، اننا سنواجه مواقف شديدة التعقيد » ولكنى اسالكم اذا كان خلال عشرين عاما وهى اكثر السنوات تعقيدا من

الثلاثين التي هي عمر دولة اسرائيل كانت الضفة الغربية منطقة اردنية . كانت تلك الـ ١٥ كيلو مترا موجودة باستمرار فكيف تتكلمون عن خطر تلك المسافة الان وانتم اقوياء . انها مسأله بدأ اما أن تقبلوا تطبيق قرار ٢٤٢ برمته او لا تقبلوا تطبيقه والانسحاب من جميع الاراضي المحتلة بعد ٦٧ انكم تذكرون في حديثكم ، ان هناك مرحلة انتقالية وفي الوقت ذاته ، تتكلمون عن مدة الست السنوات وهنا انا لا اتفق معكم . فاذا رجعنا الى نصوص اتفاق كامب ديفيد ، فسنجد في الواقع انها تشير الى فترة مدتها ٥ سنوات ، على ان تبدأ المفاوضات بعد ثلاث سنوات ولكنكم لم تذكروا هذه الثلاث السنوات ، بينما كان من المهم ان تذكروا فترة محددة .

اننا قد وضعنا اطارا . وهذا الاطار يحدد سنوات معينة ، وينبغي ان تملأ تلك السنوات المحددة التي اتفق عليها في كامب ديفيد لتبدأ المفاوضات الخاصة بمستقبل فلسطين خلال ثلاث سنوات على اقل تقدير . فالمسألة ليست مسألة ست سنوات او غيرها الا اذا كنا نقوم بعملية تجارية فالاهم من هذا او ذاك ، هو الروح التي تسود المفاوضات فبقدر ما سنسرع ببدء المفاوضات الخاصة بمستقبل فلسطين لتحديد النظام النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة بقدر ما يكون هذا في مصلحة قضية السلام . وفي النهاية تتكلمون عن دخول الجنود الاسرائيليين في الاراضي المحتلة . وهنا استرجع المناقشة التي دارت بيننا منذ حوالي ساعة اثناء انعقاد المؤتمر الصحفي ، وهو انه طبقا لتفسيرنا للمعاهدة فانه بمجرد الانتهاء من الانتخابات الخاصة بالسلطة الفلسطينية ينتهي وبصفة نهائية ، نظام الاحتلال العسكري الاسرائيلي . فلا مجال لتدخلات جديدة او تعقيب اخر وينبغي ان تحل محل النظام العسكري الاسرائيلي ، حكومة فلسطينية تلك هي الفكرة الاساسية : والا فلن يشترك الجانب الفلسطيني في جهود السلام التي نكافح جميعا من اجل الوصول اليه .

السيد الرئيس :

نرجو ان تسرع قليلا ، فقد تمت الاجابة على اربعة اسئلة في حوالي نصف ساعة وليس امامنا سوى ساعتين للاجابة على ستة وخمسين سؤالا . كما سأقوم بتغيير نظام الاجابة فيبدأ السيد بطرس بطرس غالي بالاجابة على الاسئلة ٢ - ٤ - ٣٤ - ٣٥ فنصل هنا الى اكثر اجزاء المناقشة اهمية لهؤلاء الذين يرغبون ان يستفسروا عن كيفية الاسهام في السلام في منطقة الشرق الاوسط .

سؤال ٢ : من السيد لويس - المملكة المتحدة -

وسؤاله موجه للوزيرين . المرجو ان يفيدانا عن كيفية اسهام المجلس الاوروبي من وجهة نظرهما . وهل ينتويان تقديم وثيقة بمقترحاتهما في هذا

الشان الى امين عام المجلس .

سؤال ٣٤ من السيد م . ييجر فرنسا -

والسؤال للوزيرين ما هو حكمكما على الدور الذي تقوم به المجموعة الاقتصادية الاوروبية لتسوية الخلاف في الشرق الاوسط ، وبصفة خاصة ما هو موقفكما من التصريحات الاخيرة التي ادلى بها السيد اوكينيدي - الرئيس الحالي للمجلس على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة

سؤال ٣ من السيد م . هوربيرج - السويد .

على اية صورة يرى الوزيران ، ان تقدم أوروبا تأييدها للموسم لمفاوضات السلام بين مصر واسرائيل ، سواء على المستوى الاقتصادي والمعنوي الخ ... هذا باعتبار ان دول أوروبا الغربية قد عبرت عن ترحيبها بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

سؤال ٣٥ من السيد م . جيسنر - جمهورية ألمانيا الاتحادية .

ما هي الاجراءات التي ينبغي ان يتخذها المجلس الاوروبي ليحل عملية السلام تشتمل على نطاق اوسع .

السيد بطرس بطرس غالي :

سيدى الرئيس :

اننا اذا انتقلنا الى المجموعة الثانية للاستئلة وهي : اسهام أوروبا في السلام نصل الى السؤال ٢ الذى وجهه وهو عن تصورنا لاسهام المجلس الاوروبى في حل مشكلة الشرق الاوسط . واذا كان امين عام المجلس لديه وثيقة تميز حقنا في هذا الشأن - في بيانى هذا الصباح حددت ثلاث نقاط اساسية يمكن لأوروبا ان تقوم فيها بدور ايجابى .

النقطة الاولى : الضفة الغربية وقطاع غزة فالنقطة الاولى ، تتناول الفلسطينيين الذين يعانون من وطأة الاحتلال العسكرى منذ احد عشر عاما

فهؤلاء يحتاجون الى المرافق الاساسية (البنية الاساسية) اذا حكومتهم الخاصة - فلن تكون لها جدوى دون هذه البنية الاساسية ويمكن لأوروبا ان تساعد الفلسطينيين من خلال تشييد المدارس والمستشفيات والمباني والطرق فيكون اسهامها بذلك ذا نفع اكيد .

والسؤال ٢ - تسألوننى فيه ايضا عما اذا كانت مصر واسرائيل تقترحان تقديم مقترحات الى المجلس الاوروبى .

اذا طلب المجلس هذا ، فستكون حكومة مصر على اتم استعداد لتقديم مذكرة بهذا الشأن واود هنا ان اؤكد انه ليس لدينا اى تفويض من جانب الفلسطينيين لذا لا يحق ان نتكلم بالنيابة عنهم - ولكنى رغبت في توضيح ما يمكن تقديمه من مساعدات الى الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة وفي

الضفة الغربية .

السؤال ٤ - حكمنا على دور المجموعة الأوروبية ، وبخاصة موقفنا من تصريحات رئيس مجلس الوزراء - هنا ايضا اود ان تكون اجابتي عامة فالحكم هو ان نحظى باهتمام اوروبا لتسهم في حل ازمة الشرق الاوسط وكثيرا ما تتعلل اوروبا بان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بدور الشريك الكامل الذى تقوم على عاتقه مهمة حل تلك المسألة وليس امام اوروبا الا ان تلعب دورا ثانويا - ولكنى حاولت اليوم ان اوضح لكم ان الدور ليس بالدور الثانوى ، ولكنه دور رئيسى في حل تلك الازمة وهناك امكانيات ومجالات كثيرة تتيح لهم الفرصة لمساعدة الشرق الاوسط في ايجاد حل لتلك الازمة . البانغة الخطورة . اقترحنا نوعا من المساعدات المباشرة التى يمكن تقديمها للفلسطينيين الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال العسكرى كما يمكن لاوروبا ان تقوم بدور هام في التوفيق عن طريق التفسير والتوضيح المستمر للعناصر الحقيقية للمشكلة الى الراى العام الاوروبى والعربى والاسرائيلى وانه لا يمكن ان يكون هناك حل حقيقى للمسألة الفلسطينية الا بايجاد حل للازمة الفلسطينية والاعتراف بوجود الكيان الفلسطينى مع اجراء حوار بين الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى على قدم المساواة

اظن بهذا اننى قمت الى حد ما بالاجابة عن السؤال الخاص بالدور الذى يمكن ان تقوم به اوربا من اجل حل ازمة الشرق الاوسط .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير - والكلمة الان للسيد ديان .

السيد موسى ديان :

تعرضت في الخطاب الافتتاحى الذى القيته الى بعض جوانب هذه المشكلة ولن ارجع ثانية الى ما قلته بشأن موقف الدول التسع وبشأن بيان مندوب ايرلندا في الامم المتحدة ولكنى ساتناول بعض النقاط التى اشارتها عندى ملاحظات السيد بطرس بطرس غالى ، وتتعلق بسكان غزة وبالحكم العسكرى - زميلى العزيز - انكم على حق ، ولكن ينبغى الاتمسوا ان فكرة الانسحاب وانهاء الادارة العسكرية ، امر يتوقف على اسرائيل - فهو يصدر عنا ومن صنعنا نحن وليس من صنع اوروبا او المصريين او غيرهم فقد راى رئيس وزراء اسرائيل انه قد حان الوقت لوضع حد للادارة العسكرية ليحل محلها مجلس ادارى ينتخبه السكان العرب - وهذا دون ممارسة اى ضغط على اسرائيل من الخارج فلا نقصد احدا من خارج المشكلة ليجد لها حلا - ولا تطلبوا من اعز اصدقائكم من المجموعة الأوروبية ليجعلنا نتعامل مهكم بروح اكثر ديمقراطية - اننا لا نريد الادارة العسكرية - فحاولوا انتم ان تطالبوا العرب بانتخاب قادتهم بانفسهم ولا

تطلبوا هذا من احد سواهم - وهنا جانبان : احدهما ايجابى والاخر سلبى - وسابدأ بالكلام عن الجانب السلبى - نسمع كثيرا ان اسرائيل سوف تمنح ضمانا دوليا اذا التزمت بحدودها - ويقال لنا : ماذا يعنيكم ان تتراجعوا خمسة عشر كيلو مترا ؟ انكم ستحصلون فى مقابل تلك الكيلومترات البسيطة على الضمان الدولى لامنكم - ولكنى اوجه الان سؤالا الى اعضاء المجلس : هل يستطيع احدكم ان ينهض ويعلن انه اذا تعرضت اسرائيل لهجوم العرب ، ان دولته سترسل قوات لتحارب الى جانب اسرائيل ؟ هل فعلتم هذا من قبل هل ستفعلونه فى المستقبل هل يمكنكم ان تتعهدوا بذلك ؟ ان احدا منكم لا يستطيع - واذكركم هنا بحادثة صغيرة وقعت فى حرب ١٩٧٣ كانت اسرائيل فى حاجة شديدة الى العتاد الحربى وكان الامريكيون قد اعدوا جسرا جويا بين امريكا واسرائيل لنقله وكان لها مطلب واحد وهو السماح للطائرات بالهبوط لمجرد التزود بالوقود ولم توافق اية دولة فى اوروبا .

اننا نعتقد انكم جميعا ، تكونون لنا مشاعر الصداقة ونعتقد انكم لاتريدون تدمير دولة اسرائيل بل نحن على يقين من هذا .
كما لا اظن ان بريطانيا كانت تريد القضاء على اسرائيل عندما انتهت انتدابها ولكن كان فى تقدير رئيس اركانها انه فى حالة انسحاب القوات البريطانية من اسرائيل ان فلسطين « وقتئذ » معها العرب المصريون والسوريون الذين يحاربون اسرائيل سينتصرون عليها فى ستة عشر يوما مما كان سيؤدى الى محو اسرائيل تماما - غير ان انجلترا غادرت اسرائيل دون ان يكون فى نيتها القضاء عليها - بل اننا لنعترف بفضل بريطانيا لاعلانها وعد بلفور وللجراءات الايجابية التى اتخذتها - فبريطانيا لم تكن تؤيد القضا على اسرائيل ولكنها اضطرت لهذا الاجراء من اجل مصلحتها الخاصة التى قضت بان تغادر البلاد مها حدث واعتبرت ان هذا هو مصير الجالية اليهودية ، التى كان يبلغ عددها فى هذا الوقت ١٦ الفا .

إننا لسنا أعضاء فى حلف الأطلسي ، لأنه لا يقبلنا أعضاء فيه وليس لنا أى حلف ، ولم نطالب أحدا بأن يحارب من أجلنا كما أننا لن نعتمد على ضمان دولي - ونحن لانعتمد على أية دولة ، لا على فرنسا ولا ألمانيا أو بلجيكا ، أو أية دولة من الدول الممثلة هنا ، كي ترسل لنا قواتها للدفاع عن إسرائيل ، اذا ماتعرضت لهجوم العراقيين أو السوريين الذين يسانداهم الاتحاد السوفييتي .

فلم تبد تلك الدول من قبل نية مساعدة إسرائيل أثناء الحروب الأربع التى نشبت بيننا ، باستثناء حملة قناة السويس ولم تكن إلا استخدام إسرائيل ، كوسيلة للاستيلاء على قناة السويس ، فهل يمكننا ان نتصور أنهم

سيحاربون من أجل الدفاع عن إسرائيل ؟ نحن لا يمكننا . أعرب عن أسفى ، لأننى وجدت من الواجب ، أن أبداً بتناول الجوانب السلبية الخاصة بالمبادرات التى يمكن أن تقوم بها دول أوروبا - وأكرر أننا لا نريد ضمانات دولية لانتق بها ونفضل عليها مبادرات عملية ولموسة ، من أجل حماية إسرائيل ، وإن كنا نعتقد ، أن فى استطاعة أوروبا ، أن تسهم اسهاماً كبيراً فى عملية السلام ، ولكن هنا أود أن ذكركم بما قلته من أن هناك كثيراً من الأفكار الذائعة والكتب والملفات الموجودة فى مختلف المكاتب ودور الكتب ، ولكن لا توجد الا وثيقة واحدة حقيقية لتحقيق السلام ، هى اتفاقية كامب ديفيد ، التى وقعها الرئيس السادات ومناجم بيجن أمام الرئيس كارتر .

أما الأفكار والمقترحات الأخرى ، فهى جميعها صحيحة ، ويهمنى هنا أن تعرفوا ماذا حدث فى مؤتمر جنيف من أجل السلام : وافقت إسرائيل على حضوره عام ١٩٧٧ ، وكانت قد أعدت مع الأمريكيين بعض النصوص قبل التوجه الى جنيف : واسمحوا لى أن أنوه أن الرئيس السادات ، كان من رأيه ، أن المؤتمر لن يفعل شيئاً - وقد رأى أنه لى يحقق النجاح ، لابد أن يذهب بنفسه الى إسرائيل لأجراء مفاوضات مباشرة معها وقد فعل ذلك ، وكل مسعاها بالنجاح . وأنا أطلب المندوبين جميعهم ، بتأييد الوثيقة الوحيدة التى تعطى أسساً ثابتة ولموسة لاقامة السلام ، وأرجو الا نتعرض لنقدكم . كما أرجو أن تكفوا عن مقترحاتكم الجديدة ، التى قد تكون مقترحات رائعة ، ولكنها فى حالتنا هذه ، ستكون مقترحات هدامة ، لأنها لن تنفذ ، ولن تكون مجدية ، فلن تغيروا شيئاً من نصوص كامب ديفيد ، وإنما ستجربون وتدمرون الجهود المضنية التى نبذلها ، حتى تنضم بقية الدول العربية ، الى مائدة المفاوضات . اشتركوا فى المفاوضات وقدموا لنا العون الاقتصادى والسياسى والمعنوى واحرصوا على تأييد عملية السلام الجارية ، فقد ظهر أنها العملية الوحيدة الفعلية ، منذ ثلاثين عاماً - ولكن لاتنقدوا وتوجهوا إليها النقد ، وتقولوا إنها تتعثر وإنها لن تصل الى شىء فلا تحطوا من شأنها ، وتقولوا لاجدوى منها .

السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد لويس المملكة المتحدة

السيد لويس المملكة المتحدة :

أود أن أقول للسيد ديان نتيجة لملاحظاته الأخيرة ، إن كل عضو من أعضاء المجلس الأوروبى مهما كان موقفه من النزاع العربى الإسرائيلى ، يأمل أن يسود السلام فى أقرب وقت ممكن ، فى منطقة الشرق الأوسط ، وأن يبذل كل ما فى وسعه لبلوغ هذا الهدف .

وإني أدعو الوزيرين ليقدما الى الأعضاء ، المعلومات المموسة ورؤيتهما الخاصة ، اننا نعرف اننا لانتلقى الحقائق كاملة في الصحف ، إننا نرغب في الحصول على المعلومات مسن مصادرها ، مسن الحكومة المصرية والاسرائيلية . إننا على أتم استعداد لنقوم بكل المستطاع من أجل أن يسود السلام في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط .
السيد الرئيس :

الآ يرغب السيد بيجن في توجيه سؤال اضافي ؟ السيد بيجين :
فرنسا - أتقدم بالشكر الى الوزيرين ، وليست لدى أية أسئلة إضافية .
السيد الرئيس :

فليتفضل السيد هوربيرج .

السيد هوربيرج السويدي :

ليست لدى أسئلة أخرى .

السيد الرئيس :

ليتفضل السيد جينشر جمهورية المانيا الاتحادية

ليست لدى أسئلة أخرى .

السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد بطرس بطرس غالي .

السيد بطرس بطرس غالي :

أرجو أن تسمحوا لي بالتعليق على مقال السيد ديان ، فقد قال إن فكرة منح الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة ، هي فكرة اسرائيلية بحثة أي أنها لم تصدر من أية جهة أخرى وأوجه اليه السؤال التالي : لماذا انتظرنا عشرة أعوام منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ لتدخل هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، اليس للمبادرات المصرية ، الفضل في اقتراح تلك الفكرة ؟ كانت هذه هي الملاحظة الأولى .

الملاحظة الثانية : إن السيد موسى ديان ، قد أجاب على السؤال عندما قال إن إسرائيل لاتعتمد إلا على نفسها في الحرب ، وأود أن اذكركم جميعا ، وأنا اتكلم أمام المجلس الأوروبي ، أنه خلال حرب ١٩٥٦ أثناء الهجوم البريطاني الفرنسي الاسرائيلي ، كانت هناك وحدات من القوات الفرنسية والانجليزية ، تشترك في الهجوم على منطقة قناة السويس

وأخيرا ، فإن اهم هذه النقاط ، هي فكرة الضمانات الدولية ، انكم تتكلمون ، وكأنكم لاتولون الضمانات الدولية أهمية كبيرة ، لانكم لاتثقون في أية دولة ، ولاتعتمدون الا على قواتكم الاسرائيلية ، ولكن أهمية الضمانات الدولية ، لاترجع فقط الى ضمان حدود اراضيكم ، فهي ايضا ضمانات لحدودنا انكم تركزون الاهتمام على انفسكم وتنظرون الى الامور من

زاويتكم الخاصة ، وعليكم أن تدركوا أن هناك من لهم مشاعرهم الخاصة على الناحية الأخرى من الحدود ، فالفلسطينيون هم أول من يطالب بالضمانات الدولية ، وقد تعرضتم منذ قليل أثناء المؤتمر الصحفي ، الى أن انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيكون إنسحابا مؤقتا ، إذا تشكلت فيها حكومة لاتروق لحكومة تل ابيب ، فإنها ستقوم بالتدخل العسكرى فورا .

إن الذى نطلبه ، عندما نفكر فى الضمانات الدولية ، ليس ضمان حدودكم ، أو حماية دولتكم ، بقدر مانطالب بضمان حدود دولة فلسطين ، التى نأمل اقامتها فدولة فلسطين ، هى التى تحتاج الى الضمان الدولى أكثر مما تحتاجه بلادكم . إنما نطالب بالضمان الدولى ، حتى نضمن الاشراف على الانتخابات التى ستجرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فكيف تكون هناك انتخابات فى ظل نظام الاحتلال العسكرى الذى مضى عليه أحد عشر عاما إننا نحتاج الى الضمانات الدولية ، لنضمن سلامة الانتخابات ، ولنشجع الفلسطينيين على الاشتراك فى تلك الانتخابات ، وينضموا الى عملية السلام فاذا قام هذا الكيان الفلسطينى ، فإننا نطالب بالضمانات الدولية لحماية حدوده ، مادمتم كما تقولون ، إن لديكم القوة اللازمة وانكم قد تتدخلون ، مبررين تدخلكم بأن الحكومة ، تتلقى تعليماتها من جهات أخرى (من اليمين أو من اليسار)

إننا عندما نتحدث عن الضمانات الدولية ، نعنى تلك الضمانات التى تستفيد منها الدول العربية ، من جهة والكيان الفلسطينى ودولة فلسطين من جهة أخرى . فهنا تكمن أهمية الضمانات الدولية ، وهنا يمكن لأوروبا أن تقوم بدور رئيسى . إنكم لاتحتاجون للضمانات ، لأن عندكم قوتكم الضاربة . أما بالنسبة لنا فنحن نعترف ، وبكل تواضع ، أننا فى حاجة الى تلك الضمانات ، نعم سنكون فى حاجة اليها ، يوم تولد دولة فلسطين سنكون فى حاجة الى ضمانات تقدمها أوروبا ، وتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الأمم المتحدة - نحن نطالب بهذه الضمانات ، وفى المقابل ، ستكون دولة فلسطين ، على استعداد لتقديم كل ضمانات الحياد - إننا فى حاجة الى الضمانات الدولية ، وإنى اطالبكم بهذا الآن ومن خلال هذه الجلسة ، أناشدكم أن تقدموا لنا الضمانات والمساعدات وأن تحمونا من الهجوم العسكرى الاسرائيلى ، الذى أعلنوه الآن صراحة . فقد قلتم بأنكم لن تترددوا فى شن هجوم إن بدا أى خطر يهدد أمن اسرائيل من وجهة نظركم . فالضمانات الدولية إذن ، ليست لكم ، وإنما لنا نحن الذين نطالب بها (تصفيق)

السيد موسى ديان .

السيد الرئيس :

السيد بيان : هل يمكنني الادلاء بملاحظة بشأن السؤال الأخير ، أم انه امر لا يمكن قبوله .

السيد الرئيس :

لا هذا بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسئلة فالمفروض ان يكون دوركم بعد السيد بطرس بطرس غالى - فهل الآن دوركم للرد على السؤال فأرجو ان تتفضلوا بالكلام .

السيد بيان :

أحرص على ان احدد لزميلي السيد بطرس بطرس غالى انه ليس لدى اى اعتراض على تقديم ضمانات دولية للدول العربية فهذه ليست مشكلة اذ ارادت الدول العربية ضمانات دولية فسنمنحها إياها ، إن اسرائيل هى التى ستسحب من الاراضى فى مقابل تلك الضمانات الدولية ، لا الدول العربية .

ان الدول العربية ، غير مطالبة بترك الاراضى للحصول على الضمانات الدولية وانى أؤكد لكم ، بمنتهى الوضوح وباسم دولة اسرائيل انه اذا طالب العرب بضمائن دولية ، فنحن ليس لنا اى اعتراض على هذا مهما كان الاتفاق الذى سنتوصل اليه .

هاهى الوقائع ، قد وقعنا اخيرا على اول اتفاقية للسلام بين مصر واسرائيل وكنا نرغب فى ان يؤيدها المجلس ، ولكن هددنا الاتحاد السوفييتى باستخدام حق الفيتو حتى يرفض هذا الاتفاق الذى كانت اسرائيل ومصر تأملان ان تحظى بموافقة الامم المتحدة وتصديقها على تلك المعاهدة فمن يمكنه ان يتحمل عبؤها سوى قوات الامم المتحدة

وليس لدى ما أضيفه بالنسبة للضمانات الدولية ، فلا اعتراض لنا على ذلك .. ولن نقف فى سبيل هذا مهما كان الاتفاق الذى سنتوصل اليه ، ونحز نعلم ان الاتحاد السوفييتى قد هدد باستخدام حق الفيتو ليفشل الاتفاق الذى وقعته مصر واسرائيل ، ولم يكن تهديده موجها الى الدول العربية وانما الى اسرائيل التى كان عليها ان تنسحب ، وان تكتفى بالضمانات الدولية ، فاذ كان هذا مايريده العرب ، فهم احرار ولا اعتراض لنا عليه .

وقد اندهشت ان مؤرخا معروفا كالسيد بطرس بطرس غالى ، يتساءل عما حدث عام ١٩٦٧ وماقبله .. واذا كان يفكر الآن فى الحكم الذاتى فلماذا لم يفكر فيه من قبل ؟ هل لى ان اذكره واذكر جميع الاعضاء الحاضرين الآن ، اننا كنا نقف عند الحدود القديمة التى تطالبوننا الآن بالانسحاب منها - فان اسرائيل لم تكن هى التى شنت الحرب ، وكنا قد طلبنا من الملك حسين ، الا يقحم نفسه فيها ، وكذلك لم نطلب من سوريا التدخل ولم نطلب من مصر موطن السيد بطرس بطرس غالى ، سد مضيق شرم الشيخ فى اول

مايو - اننا في الواقع ، لم نكن نريد شيئا ، وكنا في ذلك الوقت ، نقف عند الحدود القديمة ، ولكن الحرب اندلعت وليس هذا موضوعنا الآن واسأل لماذا انتظرت حتى الآن لتكلمونا عن الحكم الذاتي ، كنت وزيرا في الوقت الذي احتلت فيه القوات الاسرائيلية مرتفعات الجولان ، ساحقة الجيوش المصرية والسورية ، وحاولنا حينذاك الاتصال بمصر ، عن طريق وزير الخارجية الامريكية ومساعديه والرئيس عبد الناصر واقترحنا ان ننسحب انسحابا كاملا ونعيد سيناء ومرتفعات الجولان في إطار معاهدة سلام ، وجاءنا الرد بأن الرئيس عبد الناصر سافر الى الخرطوم ، ليحضر مؤتمر قمة الدول العربية ، حيث تقرر ردا على مقترحاتنا ، أنه علينا ان نعيد جميع الاراضي قبل ابرام معاهدة سلام ، وقيل لنا لا اعتراف باسرائيل ، لامفاوضات ، ولا سلام معها وان ما اخذ بالقوة يجب ان يرد بالقوة - ثم شن الرئيس عبد الناصر ، حرب الاستنزاف التي استمرت فترة طويلة ، وادت الى خسائر جسيمة في الأرواح . وكان علينا ان ننتظر بعض الوقت لنرى رئيسا جديدا ينتهج سياسة جديدة ، وندخل في حرب حافلة علمتنا ايضا الكثير - اردنا بعد انتصارنا في الحرب ان نعيد كل شبر لنحصل على السلام ، واجهتنا ثلاث لاءات : لا اعتراف باسرائيل ، لا للسلام ، لا للمفاوضات ، وقيل لنا ببساطة ، ان ما اخذ بالقوة ، يجب ان يرد بالقوة .

السيد الرئيس :

يجب ان تنتهي سريعا ، لننتقدم في الاجابة على الاسئلة لذا سنحاول ان نلتفت للمستقبل ، وان كان للماضي اهميته في تحديد المستقبل - أرجو ان يجد السيد كيرشو والسيد جيسيل أن الاجابة على الاسئلة قد أتت بالاجابة على اسئلتهم الخاصة بالاعتراف بدولة اسرائيل وحدودها واسأل السيد جيسيل هل لديه اسئلة اضافية فقد سبق أن اعطيت له الكلمة .

سؤال ٢٩ - السيد جيسيل المملكة المتحدة :

ويسأل وزير خارجية اسرائيل ، ما هو نوع الضمان الدولي الذي يمكن ان تقبله اسرائيل لامنها العسكري وهل يمكن لهذا الضمان ان يجعل اسرائيل توافق على ان ترجع الى حدودها الواقعية الحالية ، هذا مع استبعاد مسألة سيناء .

سؤال ٣٨ - السيد جيسيل - المملكة المتحدة :

١ - ويسأل وزير خارجية مصر ، عن مدى التقدم الذي احرزته مصر بالنسبة لموافقة بقية الدول العربية ، على الوجود الدائم لدولة اسرائيل .

٢ - قال وزير الدولة المصري ، إن اسرائيل تسيطر عليها فكرة الأمن - وهو على حق لأنه امر من الصعب تفاديه . ان تنشغل دولة صغيرة بأمنها ، اذا كان جيرانها يرفضون حقها في الوجود الدائم . واخيرا أود ان نطلعنا

السيد بطرس غالى ، على المحادثات التى جرت بين مصر وسائر الدول العربية ، بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد .
السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد بطرس غالى .

السيد بطرس غالى :

أود فى البداية ، ان اشير الى اننا إذا رجعنا الى القرارات المختلفة التى تمت الموافقة عليها فسنجد ان الغالبية العظمى - هذا إن لم تكن الدول العربية كلها - تعترف بدولة اسرائيل وفى الواقع انهم بموافقتهم على القرار ٢٤٢ يعترفون بوجود اسرائيل ومن ناحية أخرى فان مؤتمر بغداد الذى حاول عزل مصر ، اظهر جانبا آخر لهذا القرار ، غفل عنه الرأى العام العالمى ، وهو اتفاق الدول العربية على انه لايمكن حل مشكلة الشرق الاوسط الا عن طريق التسوية السلمية للخلافات القائمة وهذا يعنى ان مجموعة الدول العربية قد تقبلت وجود اسرائيل بل وأقرت ان ازمة الشرق الاوسط ، لايمكن حلها الا عن طريق التسوية السلمية وبهذا تكون قد طرحت جانبا الاسلوب التعسفى لحل الخلاف ومما يشكل فى حد ذاته فكرتين اساسيتين لفهم ازمة الشرق الاوسط .

وأضيف هنا ان اتصال مصر بالعالم العربى قد توقف بقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بقية الدول العربية إلا انه اتخذ شكلا غير مباشر ، عن طريق استمرار العلاقات القومية بينهم - فمصر لديها مايقرب من مليون فنى مازالوا يعملون فى الاقطار العربية منهم المدرسون والاطباء والمهندسون والعمال ، كما تجد جامعاتنا صعبة فى استمرار التعليم لان معظم اساتذتنا ، مازالوا يعملون فى الجامعات المختلفة بتلك الاقطار العربية . وبالمثل يفد الى مصر الفنيون وضباط البوليس والعسكريون العرب ليتلقوا التدريب اللازم لهم فهناك إذن حقيقة قومية وتضامن عربى يفرض نفسه ويتخطى قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبعض الدول العربية .. وحتى تكون إجابتى مباشرة اقول إنه يمكن أن يتم الصلح بينهم من خلال هذا التضامن القومى ، مما يساعد على ان تصل المفاوضات الى نتائج ملموسة .

ولكن ما هو الخلاف الكبير الموجود بيننا وبين العالم العربى ؟
اننا نتفق من حيث الهدف ، وهو إنشاء دولة فلسطينية ، وإقامة سلام شامل فى منطقة الشرق الاوسط ولكن الخلاف يكمن فى الاسلوب الذى نتبعه للوصول الى هذا الهدف : فالدول الرفض ترى ان المفاوضات التى بدأناها مع اسرائيل لاجدوى منها . ونحن نطالبهم بأن يتيحوا لنا الفرصة ونحاول إنشاء كيان فلسطينى .

فالخلاف خلاف على الاسلوب واذا توصلنا في الشهور القادمة الى حل ايجابي فسيكون في وسعنا اقناع الدول العربية بان الاسلوب الذي اتبعناه قد اثمر وحقق السلام . أما إذا لم نصل الى اى حل ، ستبقى الدول العربية على موقفها السلبي ، بل والاهم سيستمر الفلسطينيون في معارضة الصيغة التي اعدتها اتفاقات كامب دافيد

السيد الرئيس :

اشكر السيد الوزير

السيد الرئيس :

ارجو ان يسمح لى السيد ديان بالانتقال الى مجموعة الاسئلة التالية ، والخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى :سؤال : السيد كوتسوشيراس - اليونان

ويسأل الوزير المصرى ، كيف يرى من وجهة نظره الخاصة الحل العادل والنهائى للمشكلة ؟

سؤال : السيد مينوس ايطاليا

ويسأل وزير الدولة المصرى : هل ترى حكومته ، ان التنازل الخاص باقامة حكم ذاتى للفلسطينيين ، يكفى لارضاء تطلعاتهم المشروعة هذا على اساس ما قاله الوزير ، ان الاتفاق الاخير ، يشكل الخطوة الايجابية الاولى من اجل اقامة سلام في الشرق الاوسط

سؤال ٤٣ - السيد ليدبوم - السويد

ويوجه سؤاله الى وزير خارجية اسرائيل

إذا كانت حكومته قد اقترحت على الفلسطينيين ، صيغة محددة للحكم الذاتى في الاراضى المحتلة فهل سيضع هذا حدا لما تقوم به دولة إسرائيل من مصادرة ونزع ملكية الاراضى وبيعها للمواطنين الاسرائيليين ؟ وهل ستسرى صيغة الحكم الذاتى على الفلسطينيين المقيمين في القدس ايضا ؟

سؤال ٤٨ السيد فريريك بينيت - المملكة المتحدة

ويسأل وزيرى خارجية مصر واسرائيل

إذا اخذنا في الاعتبار تصريحات الشخصيات البارزة المصرية والاسرائيلية والتي تنم عن تفسيرين مختلفين لنصوص اتفاقات كامب ديفيد والمتعلقة بمستقبل للنظام الذى ستخضع له الضفة الغربية ، فهل يرى الوزير ان الاتفاقات تتضمن حقا معينا لسكان الضفة لتقرير مصيرهم ، وفقا لجدول زمنى محدد ؟

سؤال ٥٥ من السيد / نيجاردان بلجيكا :

نلاحظ ان المناقشات التى تجرى بين مصر واسرائيل تتناول منح الحكم الذاتى لسكان الاراضى التى احتلتها اسرائيل ولا تتناول استقلال الاقليم

نفسه الذى يعيش فيه هؤلاء السكان .

لذا اسأل وزير الدولة المصرى ، ووزير خارجية اسرائيل عن .

أ - ماهو تصور حكومتيهما بالتحديد فى هذا الصدد ؟

ب - الا تتعارض هذه الصياغة والمبدأ الديمقراطى الذى يعطى للشعوب الحق فى ان تحكم نفسها بنفسها .

سؤال ٦٠ من السيدة فون بوتمر - جمهورية المانيا الاتحادية -
وتوجه سؤالها الى الوزير المصرى :

على اية صورة ، وكيف ترى حكومته تطبيق حق تقرير المصير للشعب
الفلسطينى ولماذا ؟

السيد الرئيس :

هل يمكننى ان اطلب من السيد موسى ديان ، ان يبدأ بالاجابة على هذه
المجموعة من الاسئلة .

سأبدأ بتناول الاجابة على السؤال ٤٣ الخاص بالحكم الذاتى ومصادرة
الاراضى ، وأنا لا اعتقد ان تلك المسائل مرتبطة بعضها ببعض - ان مسألة
نزع ملكية اراضى العرب اصبحت الان مسألة نشعر بها فى اسرائيل شعورا
بالغا وهى تدخل فى اختصاص القضاء العالى وهنا اطلب الرجوع الى
معاهدة جنيف . فنحن نلجأ الى هذا الاسلوب ولدينا ما يبرره من ضروريات
عسكرية ، طبقا لما جاء فى معاهدة جنيف فالذى يهتم بتلك المشكلة ولا يكتفى
بالمناقشات وما يدور حولها من مجادلات سيجد فى النهاية أنها مسألة بسيطة
خاصة إذا عرف بالتحديد عدد الهكتارات التى تمت مصادرتها ونزعت
ملكيتها - فحالات الاتهام فيها هى حالات استثنائية فما حدث يتفق وما جاء
فى معاهدة جنيف ، وكان له ما يبرره امام القضاء العالى من دواع عسكرية .
وانا ارى ان تلك المسألة لاصلة لها بالحكم الذاتى وقد كان الوزير
المصرى على حق عندما اكد ان المحاثات الخاصة بالوضع النهائى للمنطقة
ستبدأ - كما جاء فى نصوص كامب ديفيد بعد ثلاث سنوات فهذا صحيح
واعتذر اننى لم اكن واضحا فى هذا الصدد .

وسيتخذ قرار بشأن الوضع النهائى للمنطقة بعد خمس سنوات من تنفيذ
وسريان نظام الحكم الذاتى ، ثم توقع بعد ذلك معاهدة سلام بين اسرائيل
والاردن لرسم الحدود التى تفصل بينهما .

وبعبارة اخرى اقول إن كامب ديفيد ، لا تتضمن تصورا خاصا لانشاء
دولة فلسطين والمسألة فى غاية البساطة هى مسألة حدود بين دولتين
احدهما الملكية الاردنية التى يمكن زحزحة حدودها ، والاخرى هى دولة
اسرائيل ، ولا مكان لدولة ثالثة كدولة فلسطين - هذا ما قيل فى هذا الصدد فى
اتفاق كامب ديفيد فالحكم الذاتى هو حل مؤقت ، والمفروض ان يستمر

خمس سنوات على أن تبدأ المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للمنطقة بعد ثلاث سنوات فالحكم الذاتي نظام مؤقت وسيتم حسم تلك المسألة على أساس دائم بعد خمس سنوات وهنا أيضا لم يؤكد شيء عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإنما جاء في الاتفاقية أنهم سيشتركون مع الأردن في مباحثات الحدود وفي اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلهم كما سيشتركون في مباحثات أخرى تجري مع مصر وإسرائيل والأردن والولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله يتوقف على الاتفاق الذي ينبغي أن توقعه الأطراف المختلفة والخاص بالحدود وبالمناطق .

وأنا اعتقد أن المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات ، هي مرحلة بالغة الأهمية مع استمرار حالة السلام بين مصر وإسرائيل فتصوروا الجو الذي سيسود منطقة الشرق الأوسط ، إذا كانت علاقاتنا بمصر ، علاقات طيبة ، يسودها السلام . وعلى هذا الأساس ، سنتفاوض بشأن الاتفاق النهائي الخاص بالفلسطينيين . ثم نرسم بعد ذلك الحدود ، ونبرم اتفاق سلام مع الأردن . واعتقد أنه سيكون الأساس للحكم الذاتي أصلا عن التفسيرات المختلفة لمعاهدة كامب ديفيد ، وما إذا كان الاتفاق يذكر حق تقرير المصير ، فقد قلت أنفا إنه إذا كان المصريون أثناء المفاوضات ، قد وجدوا من الضروري أن ينص على حق تقرير المصير أو رفض مفاوضات الحكم الذاتي ، لما وقعوا على اتفاقية لا تتضمن اصطلاح .. تقرير مصير فهي لم يرد فيها إلا الكلمات التي ذكرتها فقط وأعيد القول أن هناك نقاطا كثيرة نختلف عليها ، كمسألة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك أقول إنه إذا كان المصريون قد رأوا أن عدم السماح لإسرائيل بإقامة مستوطنات جديدة ، أو توسيع مستوطناتهم القديمة ، شرطا ضروريا لما وقعوا اتفاقية لا يظهر فيها مثل هذا الشرط ، أو مثل هذا القيد .

إن معاهدة كامب ديفيد ، على جانب كبير من الوضوح ، وأحكامها صريحة .. وإسرائيل تحرص على تنفيذها بدقة .
السيد الرئيس :

والكلمة الآن للوزير بطرس بطرس غالي :

السيد بطرس بطرس غالي

سأقوم أولا بالرد على الملاحظات الأخيرة للسيد موسى ديان -
أنه على حق ، عندما قال إنه لم يرد ذكر إقامة دولة فلسطين في اتفاقات كامب ديفيد ، ولكن هناك شيئا هاما ، وهو أنه لم يرد على الإطلاق ما يمنع من إنشاء دولة فلسطين . وهذا هو الغموض في كامب ديفيد ولكن روح كامب ديفيد ، تفضي إلى إقامة دولة فلسطين ، وإن كانت الاتفاقات لم تتضمن أي

تصريح بهذا ، ولكنى أكرر أنه لم يرد ما يمنع إقامةها . كانت هذه هى ملاحظتى الأولى .

أما تعليقى على الملاحظة التى أبدتها السيد ديان بشأن المصريين الذين قبلوا توقيع اتفاقية لم يذكر فيها صراحة شرط يمنع إقامة مستعمرات استيطانية جديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فأننى اعمد هنا إلى المنطق البسيط . فقد ظهر غموض بعد توقيع الاتفاقية بساعات ، وهو يدور حول الآتى : هل يكون منع إسرائيل من إقامة مستوطنات محددا بمدة ثلاثة أشهر التى يجرى خلالها مباحثات بين مصر وإسرائيل حول سيناء ، أم أن هذا المنع يكون محددا بفترة المحادثات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة . فإذا رجعنا إلى الهدف الذى نسعى إليه من وراء حظر إقامة مستعمرات جديدة فسنرى أنه إتاحة الفرصة لمناقشة مستقبل هذه المناطق وإذا تغير الوضع الجغرافى والبشرى لتلك المناطق أثناء المفاوضات فلم تكن المفاوضات ، وعلى ماذا سنتفاوض - وإذا قبلنا أن نتفاوض معا بشأن مستقبل الضفة وغزة ، فإن من أكثر الشروط منطقية ، هى الاتمسك بالضفة وغزة ، وحتى تصل المفاوضات إلى نتائجها .

إننا عندما أوردنا فى الرسائل التى لم نتبادلها وقف إنشاء المستوطنات فى الضفة الغربية خلال فترة المفاوضات ، كنا نقصد فعلا المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية ، والا لما كان هناك سبب لوجودها .

فما هى المصلحة إذن من وقف إقامة مستعمرات جديدة فى الضفة الغربية بالنسبة للمفاوضات التى تجرى بين مصر وإسرائيل بشأن سيناء والا فإنه لا يمكن أن يستقيم مع العقل - فلنلجأ إلى المنطق حتى نتجنب الدخول فى التفاصيل - ماهو الغرض من وقف المستعمرات ؟ هو إتاحة الفرصة للتفاوض حول مستقبل هذه الأراضى - فإذا وجدت مبررات أثناء هذا الوقت تسمح بإقامة مستعمرات جديدة كل يوم ، فإنه من العبث أن تكون هناك مفاوضات .

أعود إلى فكرتى الأساسية سنجد أن أهم العقبات التى تحول دون اشتراك الفلسطينيين فى المفاوضات ، هى التصريحات التى تصدرها الحكومة فى تل أبيب بشأن المستعمرات الجديدة - فكيف تريدون لهؤلاء أن يشتركوا فى عملية قد تحدثت معطياتها قبل أن تبدأ ، وبما يخالف روح كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

لقد قيل إن القرارات التى اتخذتها إسرائيل ، تتفق ومعاهدة جنيف ، ولكن هذا غير صحيح - إنها لاتخالف معاهدة جنيف فحسب ، بل تتعارض مع قواعد القانون الدولى ، وقرارات الأمم المتحدة ، كما تتعارض تلك القرارات ، مع الروح الجديدة التى ينبغى أن تسود بين مصر وإسرائيل -

فمن المفروض أن نتعاون معا لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية - ولكنكم بدلا من أن تتعاونوا ، تقيمون مستعمرات جديدة ، وتعلنون في ذكرى كامب ديفيد ، أن لكم الحق في شراء اراض في الضفة الغربية - إنه استفزاز بمعنى الكلمة ، من شأنه تعقيد المفاوضات ، كما سيؤدي إلى تفاقم أزمة الثقة بين مصر والعالم العربي ، وبين مصر وإسرائيل ، وبين مصر والفلسطينيين .

أنه لشيء طبيعي ، أن يرفض الفلسطينيون الاشتراك في عملية السلام ، فكيف تريدونهم أن يشتركوا إذا كنتم - من جانبكم - تتخذون إجراءات غير شرعية ، تتعارض مع قواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة ، وأحكام معاهدة جنيف - بل وتعلنون أنكم ستقيمون مستوطنات جديدة في الضفة الغربية .

أنكم عندما تقومون بشراء اراض جديدة ، تعلنون أنه لامستقبل للفلسطينيين فيها وأنهم يجب أن يظلوا تحت حمايتكم ، وأن يكون لكم حق التدخل العسكري ، وأن يكون لكم حق الاشراف السياسي عليهم - ولكن يمكنني ياسيد ديان ، أن أتى لكم بعشرات الدول الصغيرة التي حصلت على استقلالها في العام الماضي وأود هنا أن أنكركم ، أن فلسطين كانت تخضع عام ١٩١٩ لنظام الانتداب - ١ - وأنها ترغب في الحصول على حقها في تقرير مصيرها وتؤمن بحقها في إنشاء دولة ، فبدون ذلك لا يمكن أن نصل إلى سلام حقيقي في تلك المنطقة .

وأنا أؤكد هنا أمام الجمعية ، أن اقامة مستوطنات جديدة ، والتصريحات التي تصدر عن الوزارة الاسرائيلية (من جانب واحد) تشكل أكبر العقبات أمام تحقيق السلام ، وتؤدي إلى تفاقم أزمة الثقة بين مصر والعالم العربي وبول أخرى كثيرة من جهة وبين مصر وإسرائيل من جهة أخرى ، مما سيجعل عملية السلام التي نكافح من أجل تحقيقها أمرا صعب المنال .

السيد الرئيس :

لقد كنت شديد التسامح ولكن ينبغي أن أخبركم ، بأن لائحة الجمعية ، تقضى بأن يلزم جميع الأعضاء الذين تقبلهم في قاعاتها مساكنهم لآزمين الصمت .

والكلمة الآن للسيد كوتسوشيراس لتوجيه سؤال اضافي

مجموعة الاسئلة الاضافية

السيد/ كوتسوشيراس - اليونان -

الا يرى الوزير المصري ، أن الحل العادل للمشكلة الفلسطينية ، يقوم على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ؟ - كما أنه يعتمد

على الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . سيدى الرئيس ، هذا السؤال أيضا أو جهة للسيد ديان ، وأضيف إليه قائلا إن الهجوم الاسرائيلى على جنوب لبنان ، ينبغي أن يوضع له حد ، كما ينبغي استبعاد كل محاولة لتقسيم لبنان نهائيا .
السيد الرئيس :

أخشى ألا يقبل هذا السؤال - وأذكر أعضاء الجمعية بأننا نحدد لكل سؤال إضائي دقيقة واحدة فليفضل السيد مينوس
السيد مينوس - إيطاليا :
ليس لدى أسئلة إضافية .

السيد فريمرىك بينيت - المملكة المتحدة .
كان سؤالى متعلقا بحق تقرير المصير ، بعد مضي فترة معينة ، سواء كانت ثلاث سنوات ، أو خمس سنوات أو أكثر - وأكد الوزير أن الأردن سيرتبط ارتباطا وثيقا بأية تسوية للمشكلة المعقدة وهى الخاصة بمستقبل الضفة الغربية . وهذا وقد أعلن الملك حسين ملك الأردن في نيويورك منذ يومين ، أنه يمكن تصور تقرير المصير بثلاث طرق :
- السيادة التامة الفلسطينية .

- أو تشكيل اتحاد كوندراالى مع الأردن ، إذا رغبت فلسطين في ذلك .
- أو تعود وتنضم من جديد إلى الأردن .
وأظن أن السيد ديان ، قد أشار بوضوح إلى عدم موافقته على هذا - وأنا أطلب من الوزير المصرى ، أن يعبر لنا عن رايه في تصريحات الملك حسين ، وهل هى في رايه تصريحات واقعية أم لا ؟
السيد/ ديجاردان - بلجيكا :

سيدى الرئيس ، إننى أتذكر الآن وبكل تواضع ، أن بلجيكا تعرضت منذ خمسة وعشرين عاما لاجتياح وغزو الجيوش الألمانية . ولحسن الحظ لم يمنعنا هذا من أن نعيش الآن في أخوة مع الشعب الألمانى ، ملقين وراء ظهورنا شعور الشك وعدم الثقة - فلم يعد يهمنى كبرياء الدولة أو مصالحها العسكرية ، وإنما الذى يهمنى هو الضيق المادى والمعنوى الذى يعانى منه الفلسطينيون ، رجالا ونساء وكذلك الاسرائيليون فهل يمكن وسؤالى موجه للوزيرين ، أن نضع حدودا مميزة بين حقوق الانسان وبين حقوق الشعوب

السيدة/ فون بوتمر - جمهورية المانيا الاتحادية -
ألا تخشى ياسيد ديان ، أن تقرير سياستكم الخاصة بأقامة مستوطنات جديدة في الاراضى المحتلة ، سينتهى به الأمر إلى ازالة جزء منها في المفاوضات الخاصة بتقرير المصير والحكم الذاتى ؟

السيد الرئيس :
هذا هو السؤال الأخير من مجموعة الأسئلة الإضافية للمجموعة
الرابعة ز أرجو أن يتفضل السيد بيان .

السيد موسى بيان :
اشكركم جزيل الشكر ، واحرص في البداية ، على أن أقول إن هناك
اختلافات في وجهات النظر بيننا وبين مصر ، وبيننا وبين كثير من الدول ،
ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا بشأن حق إسرائيل في أن تقيم
بصفة شرعية ، مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة ، وعمما إذا كانت تلك
المستوطنات تشكل عقبة أمام السلام - فالخلاف موجود بيننا وبين مصر ،
ونختلف عليها مع الولايات المتحدة ، وكذلك مع عدد من الدول الأوروبية فما
هي تلك العقبات التي تحول دون السلام ؟ فتقولون لنا أن رفض التفاوض
مع منظمة التحرير ، تشكل عقبة للسلام ، وأنه يجب أن نتباحث معها ، والا
فلن تسمح المنظمة للفلسطينيين بالاشتراك في المفاوضات - أما بالنسبة
للمستوطنات ، فإنها تشكل بالفعل ، عقبة أمام تحقيق السلام - ولكن هذا
ليس ردى على سؤال السيدة فون بوتمر المباشر ، والذي سأخصص له
أيضا ردا مباشرا (صريحا) إن الضفة الغربية التي يطلق عليها اسم
يهودا والسامرة ، ليست أرضا أجنبية - فنحن لا نعتبرها أرضا أردنية
لأنها لم تكن أبدا جزءا من الأردن ، فقد أخذها الأردنيون بالقوة في حرب
١٩٤٨ ، عندما كانت جزءا من فلسطين - إننا نعتبر يهودا والسامرة ،
الضفة الغربية ، وكذلك أريحا **SILO** وبيت لحم وغزة وطننا الأصلي
القديم - ولا ندعى أن لنا حقوقا في تلك الأراضي ، كما لا يمكننا أن نطالب
سكان تلك المنطقة ، بمغادرتها لأننا كنا نسكنها منذ ألفى عام ، عندما كانت
مملكة داود على تلك الأراضي . ولو حدث ذلك منا لكان أمر غريبا - فهذا إذن
لا يمكن أن يحدث على الإطلاق - ولكننا نرى بمنتهى البساطة ، أن لنا
كامل الحق في أن نذهب إليها دون حاجة إلى تأشيرة دخول - فهي ليست
بلدا أجنبيا إنها وطننا ، ولنا حق دخوله دون التماس تصريح من أية جهة ،
ولنا الحق في شراء الأراضي واستعمالها ، على ألا تكون أرضا مزروعة لو
مملوكة لأحد ، لنقيم عليها سمتممرات استيطان ، ولكن الأمر يذهب إلى
أبعد من هذا .

فالمشكلة الحقيقية التي لا يمكن أن نتفادها ، هي تحديد الوضع النهائي
لتلك المنطقة بعد خمس أو ست سنوات ، وتقرير بدء المفاوضات بعد ثلاث
سنوات - فكيف وبأية طريقة سنقيم مع العرب ، هناك مدرستان لكل منهما
وجهة نظر خاصة في تلك المسألة إحداها تنادى بتقسيم الأراضي ، فاما أن
يؤول بعضها أو لا يؤول شيء إلى إسرائيل ، وبهذا تنكمش إلى حدودها

القديمة ، أو على مقربة منها هذا مع الاحتفاظ بالمستوطنات الاسرائيلية والجامعة العبرية وكل ما هو موجود فيما نعتبره الآن شرق القدس . والمدرسة الأخرى ، وهي التي انتمى إليها ، ترى الأمور بطريقة أخرى فينبغي إمداد اتفاق يسمح لنا بأن نعيش جنبا إلى جنب مع العرب ونتمتع بالمساواة الكاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي القدس فالأمر بسيط ، وليس هناك حل آخر . وكنا قد تفاوضنا منذ عشر سنوات مع الملك حسين على تقسيم الضفة الغربية ، بحيث يؤول جزء الى الأردن والجزء الآخر إلى إسرائيل .

ولكننا للأسف لم نتفق ، إن كنا قد وقعنا مرة واحدة فقط اتفاقا للسلام مع ملك عربي ، وكان هذا مع الملك عبدالله جد الملك حسين . ولكن هذا الاتفاق الذي وقعته أنا شخصيا والملك بالأحرف الأولى لم ينفذ للأسف الشديد ، لأن المندوب السامي البريطاني آنذاك ، رفض الموافقة عليه ، كما أن الملك عبدالله توفي اثر محاولة لاغتياله .

إن قطاع غزة منفصل الآن عن الضفة الغربية فلا يمكن الانتقال من غزة الى الضفة الغربية ، دون المرور بإسرائيل هذا ولم يقترح أحد أن قطاع غزة يجب أن يصبح دولة مستقلة - فغزة منعزلة ، ويجاورها بير سبيع ، إلا يدعو للدهشة ، أنه بعد أحد عشر عاما من الحياة المشتركة بين العرب والاسرائيليين في القدس ، ودون وجود أية حواجز بينهما ، لم يعد أحد يفكر في تقسيم المدينة ؟ لقد كانت القدس مقسمة الى أجزاء سنوات طويلة تحت سيادة الملك حسين . ومنذ أن اخذنا القدس ، حطمتنا الحواجز واستعادت القدس الآن وحدتها .

إنني لم أسمع قائدا عربيا واحدا يقترح تقسيم القدس . فقد كانت لي ولزميلي مباحثات مع كثير من القادة العرب ولم يدع أحد منهم ، أنه ينبغي أن تكون هناك حواجز بين أي قطاع من القطاعات الأخرى كقطاع القدس وقطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل فكلهم يجمعون على أننا ينبغي أن نعيش معا ، ولا بد من السماح للأفراد والبضائع بحرية الانتقال من تل أبيب لنابلس ، والعودة الى تل أبيب .

نعم إنني أعلم كل هذا ، وأحرص الآن على ذكر اسم الرئيس كارتر ، كرجل له سلطة في هذا الشأن ، وليس هذا مراعاة لخاطره . وأنا على يقين انكم جميعا قد صدقتموه كما صدقته أنا أيضا . عندما قال منذ اسبوعين فقط ، إنه ما من عربي قابلته رجب بفكرة انشاء دولة فلسطين ، وأنا أعلم جيدا ، أن الرئيس كارتر ، قد قابل الرئيس السادات والملك حسين ، وعاهل العربية السعودية ، فكيف يمكن للرئيس كارتر ، أن يؤكد مثل هذا التصريح بالنسبة للرئيس السادات ، بينما يصرح وزير خارجية مصر ، أنه

ينبغي ان يكون الحل ، هو انشاء دولة فلسطينية مستقلة !
ففى النهاية المشكلة الحقيقية ، هى ان نعرف كيف سنعيش مع العرب ،
هل ستفصلنا الاسلاك الشائكة ، أم اننا سنعيش مختلطين معا دون حواجز
أو أسلاك ؟ هل سنكون مستوطنة اسرائيلية مجاورة لقرية أم مدينة عربية
كما نعيش فى القدس ، منذ أحد عشر عاما ، فليست هناك حلول أخرى .

ففى هذا الحالة ، لن تكون اقامة مستوطنات جديدة عقبة امام السلام
وهذا هو النظام الذى سنطبقه فى النهاية من أجل تسوية مشكلة الضفة
الغربية وغزة ، فسيعيش العرب واليهود جنبا الى جنب ، دون ان يطرد
عربى واحد - إننى اتحدى أى شخص يقول إننا اكرهنا أى عربى على
مغادرة الضفة الغربية أو قطاع غزة ، عندما أنشأنا المستوطنات
الاسرائيلية ، بل على العكس لقد حل الرخاء فى المنطقة ، وتحسن
اقتصادها ، واتيحت فرص جديدة للعمل مع اقامة المستوطنات . اننا لا نريد
أخذ ارض العرب لنحل محلهم ، إننا نريد ان نعيش معهم .

وإذا كانت التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية والأردنية ، تتوقف على
رسم حد فاصل ، أو على الانسحاب حتى مسافة الخمسة عشر كيلو مترا
من البحر ، أو على نقل المستوطنات والمؤسسات الاسرائيلية كلها من شرق
القدس ، وأن نعيش منفصلين ، فأننى أصر هنا على ان أؤكد امام اعضاء
الجمعية ، ان هذا لا يمكن ان تقبله اسرائيل على الاطلاق ، فاتفاقية كامب
ديفيد تلزمنا بان نصل الى حل لمشكلة الحدود ، والوضع النهائى لتلك
المنطقة . وأنا أوافق أن الفلسطينيين لهم الحق فى الاشتراك فى اتخاذ
القرارات التى تتعلق بمستقبلهم ، ولكننا أيضا لنا حق الاشتراك فى
المناقشات الخاصة بمستقبل دولة اسرائيل ، كما ان لنا أن نحدد إذا كان
ينبغي ان توجد أم لا وإذا كانت اريحة والأردن ارضا اجنبية ، أم هى جزء
من البلد الذى نعيش فيه ، والذى نرى أن لنا الحق فى ان نقيم فيه ،
ونشتري الاراضى .

لقد ناقشنا كل هذا مع ممثل الولايات المتحدة فى مفاوضات كامب ديفيد ،
والتي لا اعلم إذا كان زميلى قد حضرها أم لا وأنا لا يمكننى ان اتكلم
بسلطة زميلى ولكننى لا اقوم إلا بسرد الوقائع وقد اعلن ممثل الولايات
المتحدة الامريكية ، أن أى اسرائيلى له الحق فى شراء قطعة ارض ، وفى ان
يبنى بيتا فى الضفة الغربية وغزة .

وكانت الولايات المتحدة ، تعارض ان تقوم اسرائيل بشراء قطع كبيرة
من الارض ، لتقيم عليها مستعمراتها ، وتضمن بذلك وضع يدها على
الضفة الغربية ، وهم مازالوا على معارضتهم . ولكن هذا لا ينطبق على
الأفراد . فانا لى الحق ، كما لى بدوى الحق فى ان اعيش فى البلد المسمى

بفلسطين أو اسرائيل ، والواقع بين نهر الأردن والبحر المتوسط وان اذهب الى هناك ، مصطحبا اولادى دون ان احتاج الى تأشيرة دخول لاشتري أرضا أو لابنى بيتا وأى امريكى ليس له اعتراض على هذا وأنا لا أحاول ان افرض وجهة نظرى وإنما اقوم بعرضها فنحن نعيش فى قلب المشكلة ، إننا لا نعتبر ما نفعله عملا غير مشروع ، ولا نريد أن نعرقل السلام ، ولا اعتقد ان أى عضو فى الجمعية هنا ، لا يتطلع الى السلام مثلنا .. إننا فى حاجة الى السلام ، ولا أظن ان المستوطنات الاسرائيلية القريبة من غزة والقدس وبيت لحم ، تعرقل السلام . وإذا تقرر تجميد كل شىء خمس سنوات خلال المرحلة الانتقالية ، فإن هذا سيعود بالخسائر على الفلسطينيين ، أكثر مما سيعود علينا . اتظنون حقا انهم لا يبنون البيوت ، وانهم لا يتكاثرون ، وان سكان قطاع غزة والضفة الغربية أو القدس لا يزداد عددهم ؟ اذهبوا الى بيت لحم ، وقارنوها بما كانت عليه منذ خمس سنوات . لقد تضاعفت مساحتها ، بسبب الرخاء الذى يعيش فيه سكانها ، لأنهم يعملون فى اسرائيل - فلا يمكننا ، كما لا ينبغي ان نجمد كل شىء ، لأننا نتفاوض - اننا نتفاوض لنوقع اتفاقا يعمل على تسوية المشكلة نهائيا ، وينص على ان يعيش سكان كل بلد ، كما كانوا فى الماضى دون تدخل فى شئون الآخرين ، ودون أن يطرد أى عربى ، ولكن على أساس ان يكون لكل يهودى الحق فى الإقامة اينما شاء فى الضفة الغربية السيد الرئيس :

قد يكون الوقت غير مناسب ، لكى اطالب الوزيرين ، بمحاولة تلخيص ملاحظتهما ، على الرغم مما لتلك الملاحظات من اهمية بالغة بالنسبة للمشكلة التى تهمنا جميعا ، وهذا لا يتيح الفرصة لكبير عدد ممكن من اعضاء الجمعية لتوجيه اسئلة محددة .
واخير فليتفضل السيد بطرس بطرس غالى بالرد على تلك المجموعة من الاسئلة

السيد بطرس بطرس غالى .
أود أن أرد على تصريحات السيد ديان ، فقد كنت اعلم انه مثالى والآن ادركت انه خيالى واستعمارى ، ولكنه لا يعلم هذا ولا يدركه .
فما هى المشكلة ؟ إنه عندما يحدثنا عن مدرستى التفكير التى تفضل احدهما تقسيم الضفة الغربية ، بينما ترى الأخرى انه من الأفضل ان يعيش العرب والاسرائيليون جنبا الى جنب ، فهو لا يلتفت هنا الى حق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن رغباته
فماذا يريدون ؟ فى النهاية ، أن يقود الملك حسين أو الاسرائيليون ، الفلسطينيين . فهم ينبغي ان يقولوا ما يريدون بانفسهم . انكم تشيرون الى

حقكم في شراء الاراضى في الضفة الغربية ، ولا اعتراض لى على هذا . بشرط ان يمنحكم الفلسطينيون هذا الحق ، دون ان تفرضوه عليهم . ويبدو انكم تتناسون احد عشر عاما من الاحتلال العسكرى ، بما فيها من ذل ومواقف شاقة ، عانى فيها شعب حرم من حقه في التعبير عن رايه السياسى ، وحرم من الحرية . هذا هو الخطأ الكبير الذى لا تدركونه . اسألوا الفلسطينيين عن رغباتهم ؟ انهم لا يريدون ما تقدمون لهم من رخاء وهذه ليست مشكلة جديدة . إنه الاستقلال الذى شاهدناه في انحاء كثيرة من العالم في العشرين سنة الماضية . ان الفلسطينيين يفضلون البؤس مع الاستقلال وهم لا يتمسكون بمساعدتكم هذه ، كما انهم لا يريدون قوانينكم الاجتماعية ، ولا يريدون المزايا التى تقدمونها لهم . وهم لا يحرصون على العمل في مصانعكم ، ولكنهم ينشدون حريتهم . فهذا عنصر اساسى في المشكلة ، وإذا كنتم لا تدركونه ، فلست ادري كيف يمكننا حل المشكلة الاساسية .

إن هناك مليون عربى ، لا يتحدثون لغتكم ، ولا يشاركونكم الافكار ، ولا يريدون الانتماء الى دولتكم ، وانتم تريدون ضمهم اليها بطريقة أو بأخرى ، سواء كان هذا بوضعهم تحت حمايتكم أو بضمهم الى اسرائيل ، أو على شكل باندوستان أو بإخضاعهم لحكم ثنائى اردنى - اسرائيلى - انهم يطالبون بالحرية التى حصل عليها مئات الشعوب ، وأنا لا افهم لماذا يحرم هذا الشعب بالذات من حقه في الحرية ؟ الانكم تريدون له هذا ، ولانكم تتصورون ولأسباب تاريخية اسطورية إنكم تمتلكون الضفة الغربية وغزة فهذا هو الخطأ .

ولنرجع الى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإقامة دولتين . كيف تنكرون على الفلسطينيين حقهم في أن تكون لهم دولة ، وأن يقرروا مصيرهم بانفسهم ؟ إن الحجج التى تأتون بها ، تتداعى امام هذا الحق . انهم يطالبون بإمكانية التعبير عن انفسهم ، فامنحهم هذا الحق . وإذا طلبوا منكم ان تقيموا معهم اتحادا ، فلا بأس ، ولكن اعطوا لهم أولا هذا الحق ، ولا تسبقوا وتعرضوا عليهم الصيغ والاشكال . فكيف تسمحون لانفسكم انتم ان تتناقشوا مع الأردن عن مستقبل فلسطين اعطوا لهم حق التعبير عن انفسهم ، ليقولوا ما يتصورونه . تقولون ان لكم الحق في شراء الاراضى فاسألوا أولا اصحاب هذه الارض ، ما هو رأيهم قبل ان تقررروا هذا الحق ، انكم لا تمتلكون هذا الحق . فإذا قرر الفلسطينيون بعد سنتين ، أو ثلاث وبعد ان يصير لهم كيان فلسطينى ان يسمحوا لكم بشراء الاراضى ، فهذا حقهم ، ولا يمكن ان تفرضوا عليهم البيع ، وبخاصة في ظل الحكم العسكرى وهم يرسفون في الذل ، ولا يملكون أى ضمان قانونى أو سياسى

ولست في حاجة هنا الى ان ادخل في سرد تفاصيل تعلمونها جيدا ، وتدعون عدم العلم بها . فهذا واقع . هناك عنصر اساسي وهو حقهم في التعبير عن انفسهم ، مهما كان رأي الاردن او اللاجئين او رأي سوريا او مصر . فهم الذين لهم الحق كأي شعب في العالم في تقرير مصيره . والفلسطينيون هم الذين يمكنهم ان يقولوا نوافق او لا نوافق على بيع الاراضي . نوافق على اقامة مستعمرات استيطانية جديدة . نريد هذا أو ذاك . ولكن اعطوا لهم هذا الحق . ولا تلجأوا الى اساليب الاستعمار الجديد ، وتعمدوا للعاطفة عندما تقولون سيكون هناك تعاون بين شعبينا فلم يكن هناك أي معاونة على الإطلاق .

فماذا وجدنا بعد أحد عشر عاما من الاحتلال غير النذل الذي عانى منه الشعب وخلق حركة راديكالية واثارة المعارضة ، وایجاد العقبة الحقيقية أمام حل المشكلة .

أذك يا سيد ديان ، تدفعني الى الشك في نواياك الحقيقية ، عندما تقول ان اقامة مستعمرات استيطانية جديدة ، لا تشكل عقبة أمام السلام ، وان قرار الوزارة الاسرائيلية بسماع شراء الاراضي الجديدة ، لا يعسرقل السلام . إنني اعلم ان رغبتكم في السلام صادقة ، ولكن يبدو انكم لا ترون حقائق اساسية . هذا الشعب الذي طالب مثلكم بحقه في تقرير المصير ويريد مثلكم الحصول عليه .

فعلى غرار هذا توصلتكم الى انشاء دولة اسرائيل ، فاتركوا لهم فقط حق انشاء دولتهم فهو السبيل الوحيد الذي يؤدي الى السلام الحقيقي واذا رغبوا بعد ذلك في الانضمام او الاتحاد مع دولة اخرى من المنطقة فهذا امر من شأنهم فقط . ولكن بالله عليكم لا تفرضوا عليهم سلفا صيفا معينة ، ولا تقولوا لهم انكم تفاوضتم مع الملك حسين على تقسيم الاراضي .

فما الجدوى اذن من القانون الدولي الذي يقر لجميع الشعوب حقها في تقرير المصير . فهم ايضا لهم هذا الحق ، وهو حق اساسي واذا لم يحصلوا عليه ، فلن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الاوسط (تصفيق) .

السيد الرئيس :

ننتقل الآن الى دراسة مشكلة اقامة الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية - وقد تقدم الاعضاء بطرح الأسئلة التالية :

سؤال ٧ من السيد/ بوزي - فرنسا

يسأل وزير خارجية اسرائيل ، اذا كان في امكانه ان يقدم لنا النتائج التي استخلصها من لقاءاته مع العديد من الشخصيات البارزة والاعيان الفلسطينيين المقربين لمنظمة التحرير الفلسطينية . واذا كان يرى ان تلك الاتصالات ، تشكل الخطوة الاولى نحو الاعتراف الفعلي « بمسوطن

فلسطينى ، هذا طبقا للتعبير الذى تستخدمه عادة الأوساط الدبلوماسية
(الفرنسية)

سؤال ١٤ من السيد/ هولتز - جمهورية المانيا الاتحادية :
ماذا تستخلص اسرائيل من استطلاع الرأى الذى أجرى فى الولايات
المتحدة ، والذى أوضح أن غالبية الشعب الأمريكى ، يرحب بالمباحثات مع
منظمة التحرير

سؤال ٢٠ السيد ميلز - المملكة المتحدة
وسؤاله موجه الى وزير خارجية اسرائيل .
يبدو لنا جميعا أن منظمة التحرير ، تخلت عن نية ازالة اسرائيل . فاذا
كان الأمر كذلك ، فمتى حدث هذا التغيير فى موقفها ؟

سؤال ٢١ السيدة فليمنج - اليونان
اذا استخلصنا ان لمعاهدة الثنائية بين مصر واسرائيل ، هى حقا
الخطوة الاولى نحو السلام الشامل
(أ) فهل ستعيد الحكومة المصرية النظر فى سياستها ، اذا لم نتوصل حتى
مايو ١٩٨٠ الى حل عاجل يرضى جميع الأطراف التى تعينها المشكلة
الفلسطينية ؟

ب - وهل يمكن اعتبار الفلسطينيين من ضمن هذه الأطراف ؟ وهل تعتبر
مصر منظمة التحرير هى « الممثل الرسمى » للشعب الفلسطينى ؟
ج - وفى النهاية ، اذا كانت الضفة الغربية لنهر الأردن ، ستصبح جزءا من
الدولة الفلسطينية ، فما هو موقف مصر ازاء اقامة المهاجرين اليهود فيها ؟

سؤال ٢٢ السيدة فليمنج - اليونان
والسؤال موجه الى وزير خارجية اسرائيل
ان شعبكم الذى تشئت فى جميع انحاء العالم ، ولم يكن له وطنه
الخاص ، وتعرض للاضطهاد ، يفهم بالتأكيد مطالب الفلسطينيين وحاجتهم
الى وطن وهوية قومية رسمية يعترف بها .
اذا كانت الضفة الغربية لنهر الأردن ، هى الأرض التى ستقوم عليها -
كما هو متوقع بل شبه متفق عليه - الدولة ذات السيادة الفلسطينية
١ - فكيف يفسر الوزير ، توطين المهاجرين الاسرائيليين فى تلك المنطقة
هذا مع عدم اغفال الشكاوى المقدمة عن أعمال العنف التى يدبرها بعض
الفلسطينيين

ب - ألا يظن الوزير ، ان حكومته تسيء الى قضيتها ، عندما تقابل تلك
الأعمال بقصف معسكرات اللاجئين فى لبنان ، مما أدى الى سقوط مئات
الضحايا من النساء والأطفال المجريين من السلاح .

ج - الا يرى أن السبيل الوحيد لوضع حد للمذابح والعنف ، هو تنفيذ حل عادل للقضية الفلسطينية .

سؤال ٢٣ السيد جريما - مألطة -

وسؤاله موجه الى الوزير المصرى

بدأ واضحا ، ان مصر قد انعزلت عن بقية العالم العربى ، لأنها وقعت اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل ، واصبح بحثها عن اصدقاء ومؤيدين لاتفاقيات السلام ، أمرا لا جدوى منه .

فهل يرى انه لا يمكن اقرار السلام فى الشرق الأوسط بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام ؟

كما انه لا يجوز لنا هنا الا يشترك ممثلو أكثر الشعوب المعنية فى تلك المشكلة ، ليعرضوا عليها رؤية صحيحة للمشكلة .

سؤال ٢٤ السيد جريما - مألطة -

هل يرى السيد ديان ، أن سياسة اسرائيل العسكرية ، يمكنها أن تؤخر النصر النهائى للشعب الفلسطينى ، الذى يعترف له المجتمع الدولى بحقه الثابت فى استرداد وطنه الذى اغتصبه الصهاينة الاسرائيليون .

وهل ينتهى الأمر بان يدرك القادة الاسرائيليون ، ان الاستعمار وفظائعه ، واغتيال العرب الأبرياء ، لن يفضى الا الى تقوية روح المقاومة عند الذين يحاربون من أجل الحرية - وإن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات ، وقبول حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وعودتهم الى وطنهم ، هو السبيل الوحيد لاقامة سلام فى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط .

سؤال ٢٥ من السيد ديماركو - مألطة -

الا يرى الوزير ديان ، انه مادام انه لم يتم الاعتراف بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم وحقوقهم فى اقامة دولة ووطن على ارض فلسطين ، فلا يمكن ان يكون هناك أمل حقيقى فى السلام أو الاستقرار فى تلك المنطقة .

سؤال ٢٦ من السيد ريتشارد مولر - سويسرا -

أعلن السيد ياسر عرفات ، أن منظمة التحرير ، تنوى من جانبها اصدار الأمر بوقف

١ - اطلاق النار فى لبنان ، لذا أسأل وزير اسرائيل : ما هى النتيجة التى يمكن استخلاصها من هذا التصريح ، وهل اسرائيل على استعداد من جانبها لوقف تدخلاتها العسكرية فى الاراضى اللبنانية

ب - ان الكثير من تصريحات السياسيين الاسرائيليين ، تحملنا على

التفكير في أنهم على استعداد للتفاوض مع الفلسطينيين . فمع من ستكون تلك المفاوضات ، وهل من رأى الوزير ، أن منظمة التحرير ، هى الآن الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ؟

سؤال ٢٧ من السيد لوبيز هيناريس - اسبانيا -

هل ستكون اسرائيل على استعداد للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى اذا اعترف الفلسطينيون ومنظمة التحرير بوجود اسرائيل ؟

سؤال ٣١ من السيد تابون - مالطة :

اشترك الوزير المصرى في مفاوضات عسيرة اجريت في مدينة الاسكندرية مع وفد اسرائيلى بشأن مسألة الحكم الذاتى ، وصرح امام وفد لجنة الشئون السياسية للمجلس الاوروبى انه لم يكن يتفاوض نيابة عن الفلسطينيين ، وانما ليتيح لهم الفرصة للحصول على حقوقهم في تقرير المصير . وان من رايه ان اقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية ونهر الاردن وقطاع غزة ، هو امر ممكن .

واذا كان لايتفاوض بشأن منطقة لا تنتمى الى مصر - ولكنها كما هى الحال بالنسبة للضفة الغربية - قد انضمت الى الاردن عندما قامت دولة اسرائيل - فهل يمكن في ظل هذه الظروف التوصل الى حل نهائى دون اشتراك الاردن ومنظمة التحرير التى يعتبرها كثيرون الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

سؤال ٣٩ من السيد جونيز - تركيا -

ويوجه سؤاله الى وزير خارجية مصر -

هل تعتبر مصر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى والطرف الاساسى في حل المشكلة الفلسطينية ؟

سؤال ٤٢ من السيد ليدبوم السويد -

هل سيظل السيد ديان على معارضته لادارة حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية عن مستقبل الاراضى المحتلة ، اذا اعترفت المنظمة بشكل او باخر ، بحق دولة اسرائيل في الوجود ، وواقفت جميع اعمال العنف اثناء المناقشات ؟

سؤال ٤٥ من من السيدة اسيس الفرويج -

في ظل اى ظروف ستكون اسرائيل على استعداد لاشراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام .

سؤال ٤٦ من السيدة اسيس الفرويج

هل يستطيع السيد بطرس غالى ، ان يعرض علينا موقف حكومته بالنسبة لمسألة اقامة دولة فلسطينية مستقلة

سؤال ٤٨ من السيد بيتشيولى - ايطاليا -

سؤاله موجه للوزيرين

هل هناك تطابق في رأى حكومتكما بشأن نصيب المشكلة الفلسطينية في الحل العادل ودور منظمة التحرير الفلسطينية فيه
فاذا لم تكن الحال كذلك ، فما هى تصوراتكما المختلفة

سؤال ٥٢ من السيد كالاماندرى - ايطاليا -

والسؤال موجه الى وزير خارجية مصر

هل ترى حكومتها ان مشكلة فلسطين ، مشكلة وطنية ، انه لا يمكن ايجاد الحل الحقيقى والنهائى لها ، دون اقامة دولة فلسطين ، تتعايش ودولة اسرائيل مع الاعتراف المتبادل بكل منهما .

سؤال ٥٦٦ من السيد ديجايردان - بلجيكا -

ان توصيات الجمعية العمومية التابعة للمجلس الاوروبى رقم ٥٢ لعام ١٩٦٨ ورقم ٦٥٨ لعام ١٩٧٢ ، تشير الى ان السلام فى الشرق الاوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بمصير اللاجئين الفلسطينيين والاعتراف بحقوقهم القومية والشرعية ، وكذلك اعتراف الدول العربية المجاورة بدولة اسرائيل وبتأمين حدودها .

واستنادا على هذه التوصيات ، اوجه سؤالى الى الوزيرين

هل يمكن تصور حل هذه المشكلة دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الآن ، وقد تزايد الاعتراف بها دوليا ، على انها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، بموافقة الفلسطينيين واللاجئين ايضا
وان لم يكن هذا رأيهما ، فمن يستطيع ان يتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطينى ، والتعبير عن مشاكله

السيد الرئيس :

والكلمة الآن للسيد يانيز بارنيفو

السيد يانيز بارنيفو - اسبانيا

هل المباحثات التى اجراها السيد ديان مع الاعيان الفلسطينيين ، تعنى تغيرا فى موقف الحكومة الاسرائيلية ازاء منظمة التحرير الفلسطينية وهل هؤلاء الاعيان على استعداد لقبول الشكل الذى تقترحه اسرائيل عليها وهل تدخل هذه المقابلات فى اطار الاجتماعات التى عقدها كل من برانت ويونج مع ممثلى منظمة التحرير ، والتى بدأ من تصريحات السيد ديان صباح اليوم انه يكذبها -

السيد بوزى فردسا

ليست لدى اسئلة اخرى اوجهها الى الوزير الاسرائيلى . ولكن اود ان اتساءل بصوت مرتفع لتسمعن الجمعية .

السيد الرئيس :

فليتفضل السيد بوزي :

انى اوجه السؤال لنفسى يا سيادة الرئيس (ضحك) ..
انا اسأل نفسى ، بعد ان استمعت الى الوزيرين ، وهما يتشددان في
عرض مواقفهما المتطرفة هل في الامكان الاتفاق على التوصل الى وضع
يسمح لاسرائيل بحق البقاء وحق الفلسطينيين في ان يبذلوا حياتهم وهو حق
لا يسهل تصويره ولكن على الرغم مما سمعت ، فأملى كبير انا وزملائي ، في
المجلس في التوصل الى مثل هذا الحل ، واعتقد ان الثقة يمكن ان تحل محل
عدم الثقة وبناء عليها يأتى السلام .

السيد بوشنر جمهورية المانيا الاتحادية .

اود ان اسأل السيد ديان ، بناء على تفسيره هذا الصباح ، هل حكومته
على استعداد لتتهم بالنصائح التى تقدم بها كثير من الدول العربية ، بشأن
الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك في المفاوضات هذا اذا غيرت
المنظمة موقفها من دولة اسرائيل -

السيد ميلر المملكة المتحدة -

ماذا يعنى بالنسبة للسيد ديان ، طلب اقامة دولة جديدة في الضفة
الغربية ، بينما لم تتقدم به منظمة التحرير الفلسطينية ، او اية دولة عربية
او اية دولة اخرى اثناء الاحتلال الاردنى الذى استمر اكثر من تسعة عشر
عاما في تلك المنطقة -

اذا كانت مطالب الفلسطينيين بازالة دولة اسرائيل عادلة . وهى كذلك من
وجهة نظرى - فهل يقدم هذا حلا للمشكلة

السيدة فليمنج اليونان -

اود ان اشير الى نقطة نظام

السيد الرئيس :

لا اقبل كلاما عن نقط نظام

السيدة فليمنج :

كنت اريد ان احدد ان سؤالى ٢١ - موجه الى السيد بطرس غالى ، لا
للسيد ديان .

السيد الرئيس :

ارجو ان يولى السيد بطرس بطرس غالى هذا السؤال اهتماما خاصا -

السيدة فليمنج :

لدى سؤال آخر للسيد بطرس بطرس غالى عن وضع الفلسطينيين في
الضفة الغربية وقطاع غزة ، اذا قرروا ان يعيشوا معا - هل سيكونون

بدون وطن ويتوقف وضعهم على نوايا اسرائيل الطيبة - ارجو الاجابة على
سؤالي -

السيد جريما - مألطة -

الم يدرك السيد ديان ، ان تعبت اسرائيل وتصلب موقفها ، ازاء منظمة
التحرير الفلسطينية كما وضع في كلامه هذا الصباح - يجعل فرص السلام
في الشرق الاوسط ، امرا بعيد المنال ، وانه يجب اولا الحصول على تأييد
التصور الامريكى لاتفاقات كامب ديفيد

السيد ديماركو مألطة

اعلن السيد ديان في بيانه الذى القاه صباح اليوم بشأن تقرير مصير
الفلسطينيين ان منظمة التحرير الفلسطينية تهدف الى اقامة دولة فلسطينية
مكان اسرائيل . وهل نفهم معنى « تقرير المصير » ان لهم الحق في ان يكون
لهم دولة بجوار اسرائيل - وهل سترحب الحكومة الاسرائيلية بمثل هذا
الحل

السيد الرئيس :

اعطى الكلمة الى السيدة اسين لان السيد مولر والسيد يانيس لم يحضرا
الجلسة .

السيدة اسين - النرويج

ان ما قاله الوزير المصرى الآن جعلنى اظن انه يخشى او يعمل حساسا
لرأى المملكة العربية السعودية في مسألة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة اليسر
في هذا ما يدعو الى القلق لاننا نرى دولا كالعربية السعودية ، تعارض
المفاوضات التى تجرى حاليا .

وهناك سؤال اخر للوزير الاسرائيلى :

في إطار الاتصالات التى تجرى مع الفلسطينيين ، هل هم على استعداد
للاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، على الرغم من نواياهم التى اعلنوها من
قبل ؟

السيد بيتشبولى - ايطاليا

اود ان اوجه سؤالا اخر للسيد ديان : الا يرى ان رفض الاسرائيليين
الحوار مع منظمة التحرير وخاصة اعتقادهم الراسخ ان منظمة التحرير كلها ،
او جزءا منها ، هو منظمة ارهابية يفسر الى حد كبير ، تجمد الموقف في
الشرق الاوسط كما يدل على ان الاتفاقات التى تم التوقيع عليها هشة
وغامضة

ثم الا يكون هذا سببا لتزايد اتجاه الراى العام العالمى لعزل اسرائيل ،
اذا اعتبرنا ان منظمة التحرير تحظى بتأييد كبير لدى كثير من دول العالم ،
بل ولدى بعض الاوساط الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل

السيد كالا ماندرى - ايطاليا

إن طريقة تصور وزير أسرائيل لتنفيذ مبدأ الحكم الذاتى الفلسطينى فى الاراضى المحتلة كما عرضها علينا اليوم ، والحيوية التى اجاب بها السيد بطرس بطرس غالى على جميع حجج السيد ديان الخاصة بالوضع السائد فى الاراضى المحتلة تدفعنى الى أن أتساءل : هل من الصواب أن يتمسك المصريون بأوهام احراز تقدم بالنسبة لاقامة السلام تأسيسا على التصور الاسرائيلى كامب ديفيد ؟

السيد فوهرر - جمهورية المانيا الاتحادية

فى حديثه هذا الصباح ، اعرب السيد ديان عن خيبة امله ازاء موقف بعض الدول الاوروبية .

فهل يدرك جيدا ، ان المسئولين الاوروبيين الذين اهتموا بمشكلة الشرق الاوسط ونادوا بحق الفلسطينيين فى اقامة وطن لهم كانوا قد اكدوا بوضوح وكشرط مسبق « حق وجود اسرائيل وحققها فى ان تعيش فى حدود امانة » .

السيد ليون هيريرو - اسبانيا

بعد اقامتى فى اسرائيل كعضو لجنة *commission de l'aménagement du territoire et des pouvoirs locaux* - ايقنت أن المشكلة الاساسية امام السلام فى الشرق الاوسط هى اقامة دولة فلسطين داخل حدود اسرائيل - فاذا كانت اراضى دولة اسرائيل لاتغطى سوى ٣٤ الف كيلو متر مربع بينما مساحة اراضى الدول العربية التى تحيط بأسرائيل تقدر بحوالى ٤ او ٥ ملايين كيلو مترات مربعة مع كثافة سكانية خفيفة ، ألا يجد الوزير المصرى أنه من الافضل اقامة تلك الدولة فى الاراضى العربية ، وترك حدود اسرائيل على ماهى عليه الآن ؟

السيد بطرس بطرس غالى

سيدى الرئيس اود أن ابدى خمس ملاحظات : تساءل بعضهم لماذا لم يطالب العرب بانشاء دولة فلسطينية قبل ذلك وكانت الضفة الغربية منضمة الى الاردن ، إن الذين ابدوا هذه الملاحظة ليسوا على علم بالتاريخ الحديث . فبعد هزيمة العرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ انقسم العالم العربى لأول مرة على نفسه وطالبت مصر والعربية السعودية من ناحية بانشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، بينما اقترحت الدول الهاشمية وهى فى ذلك الوقت شرق الاردن والعراق - بضم الضفة الغربية الى الاردن ، واستمر هذا الاختلاف حوالى عام ونصف وفى النهاية اقر مجلس الجامعة العربية بأن تظل الضفة الغربية ارضا فلسطينية تحت اشراف الاردن فكان هذا بمثابة الحل الوسط - ولم يتغير موقف مصر وموقف الدول العربية ايضا فكانوا يطالبون دائما ، ويعتقدون أنه ينبغى اقامة دول فلسطينية فى الضفة

الغربية التى سيكون عليها ان تقرر بعد ذلك اذا كانت ترغب فى الاتحاد مع دول عربية اخرى ، او لا ترغب فى هذا - فالامر اذن متروك لها - ولكن الى ان يحين وقت تنفيذه فان هناك قومية فلسطينية يخطىء من يغفلها .

وبالنسبة للسيد هيريرد الذى يسأل لماذا لا ننقل الفلسطينيين الى بلد عربى آخر ؟ فأقول له لأنه كما توجد قومية سورية وقومية مصرية ، واخرى ليبية ، فهناك ايضا قومية فلسطينية - إن الفلسطينيين يرغبون كما قال السيد ديان فى أن تكون لهم دولة على الرغم من وجود شتات من الفلسطينيين فى الأردن وسوريا ولبنان . وهم ليسوا أول شعب يطالب بأن تكون له دولة - كما أن لهم الحق فى أن تكون لهم دولة تماما كما لاسرائيل الحق فى ذلك ، واذا رجعنا الى الفكرة الأصلية لانشاء دولة فلسطين فإنها تستند على قرار الأمم المتحدة بانشاء دولتين .

ويقول موجه السؤال ، ينبغي أن ينتقل الفلسطينيون ليقيموا فى العالم العربى الذى يمتلك الأراضى الواسعة ، والأموال الطائلة - إن المسألة ليست مسألة أرض أو مال - إنها مسألة واقع قومى وهو رغبة الفلسطينيين فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة - وانا اتفق معكم ، ان الشتات واللاجئين الفلسطينيين سيكونون أكثر عددا من الفلسطينيين انفسهم .

وقد شرحت بأسهاب ان انشاء الدولة الفلسطينية ، أمر أكثر أهمية بالنسبة لشتات الفلسطينيين عن الفلسطينيين انفسهم الذين انشأوا هذه الدولة لان الفلسطينيين الذين هاجروا الى الكويت وسوريا والأردن ولبنان ليسوا الآن فى حالة هجرة ، وانما اكتسبوا جنسية الدولة التى اقاموا وعاشوا فيها - وهذه بالنسبة للملاحظة الاولى .

أما بالنسبة للملاحظة الثانية ، فقد وجهت لى السيدة فلمنج السؤال التالى : اذا رجعنا الى نصوص كامب ديفيد هل سنجد أن معاهدة السلام تشكل بالفعل الخطوة الاولى نحو السلام الشامل - اننا نشير دائما الى أن معاهدة كامب ديفيد ما هى الا خطوة أولى وأن هدفنا فى النهاية هو السلام الشامل . وقد شرحت هذا الصباح اختلاف طرق تناول مصر واسرائيل لها . فبينما يريد الاسرائيليون سلاما منفصلا نجد أن المصريين لا يمكنهم أن يتصوروا مثل هذا السلام ، لأن مكانتها العربية تمنعها من هذا - ان مصر تنتمى الى العالم العربى ، كما تنتمى اية دولة اوروبية الى المجموعة الاوروبية ، ولكن عند الاوروبيين تظهر فكرة المجموعة بوضوح ، لأن لديهم أسسا ونظما مشتركة . أما بالنسبة للعرب ، فهى ثقل وضوحا - ولكن هناك واقعا عربيا وحقيقة عربية ، تظهر فى العلاقات بين مختلف دول العالم العربى ، وتجعل مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى ، على الرغم

من الخلاف الموجود بينهم الآن . فلا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، إلا بالتوصل الى حل شامل .

وسألت السيدة فليمنج هل سيسمح باقامة المهاجرين الاسرائيليين في الضفة الغربية ؟ ان هذا الامر لا يتوقف على الاسرائيليين او المصريين او السوريين ، وانما هذا شأن الفلسطينيين ، عندما تكون لهم سلطتهم الخاصة ، ودولتهم ويتفاوضون مع الاسرائيليين على قدم المساواة - قد يوافق الفلسطينيون ان يشتري الاسرائيليون اراضى لو وافقوا هم على بيع الاراضى للفلسطينيين ، فهو اذن امر متروك لهم ، ليقرروه بأنفسهم - فالخطأ الذى وقع فيه ، هو أننا نريد أن نتخذ القرار بدلا من الفلسطينيين ، ولا نسألهم عن رأيهم ، ينبغى أن يعبروا عن رغباتهم ، فاذا أرادوا أن يبيعوا الأرض للاسرائيليين ، فهذا شأنهم ، واذا وافقوا على اقامة مستعمرات استيطانية جديدة ، فهذه مسألة تتوقف على الفلسطينيين وعلى سيادتهم ، وأؤكد مرة اخرى ، أننا يجب أن نعرف رأيهم ، ففى اللحظة التى سنجعلهم يشتركون فى عملية « السلام » سنحصل على السلام الحقيقى - أما اذا فرضت عليهم الحل ، سواء ان كانت اسرائيلية أو اردنية أو مصرية ، فان هذا لن يكون من شأنه اقرار السلام فى المنطقة .

فهم الذين يقررون اذا كانوا سيقبلون المهاجرين الاسرائيليين فى اراضهم ، لانه امر يخصهم ، ولهم السيادة المطلقة فى اتخاذ القرارات والتفاوض مع الاسرائيليين على قدم المساواة .

وانى انتهز هذه الفرصة ، لأصحح للسيد ديان ، خطأ وقع فيه ، عندما قال : « فيما بعد ستكون هناك مفاوضات مع الأردن » لأننا اذا رجعنا الى نصوص كامب ديفيد نجد ما يلى :

سيكون هناك مثل هذه المفاوضات مع اسرائيل والأردن وممثلين آخرين ، بعبارة اخرى ، سوف يكون للفلسطينيين كيانهم الخاص ، والا فلماذا يكون لهم الحكم الذاتى ؟ الا يكون ليحصلوا على كيان فلسطينى ، وتكون لهم ارادتهم الخاصة : - فالفلسطينيون سيتفاوضون مع الاسرائيليين والأردنيين ، أو مع أى طرف آخر ، وتكون لهم سلطة كاملة .

وبالنسبة للملاحظة الثالثة ، فان هناك قاسما مشتركا واحكاما عامة تجمع مصر بالعالم العربى ، على الرغم من وجود الاختلافات ، مما يجعلنى اجزم أن التضامن العربى ، سيسود ويستوعب الخلافات القائمة بين العرب . الملاحظة الرابعة : وهى بخصوص ما قاله السيد كالاماندرى فبرغم الأعمال التى قامت بها الحكومة أثناء السنة الماضية ، فاننا يجب أن نكون متفائلين . لأن هناك رغبة صادقة فى الوصول الى السلام الشامل واعتقد أن هذه الرغبة ، سوف تسمح لنا بتجاوز المشاكل ، ولكن لن يكون

هناك سلام حقيقى ، دون أن يكون للفلسطينيين الحق في التعبير عن رأيهم بحرية .

السيد الرئيس :

بالنسبة لتلك المجموعة سيكون السيد ديان هو آخر من يتفضل بالرد .
السيد ديان : أشكركم يا سيادة الرئيس ، وقد جاء دورى ، ووسيلتى الوحيدة لاقتناعكم ، هى أن اقرا عليكم فقرتين قصيرتين من معاهدة كامب ديفيد ، التى وقعها السيد مناخم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، والرئيس السادات ، وأنا على يقين ، أن مصر ستلتزم بتنفيذها ، فلا يمكن للرئيس السادات ، أن يوقع عليها ، الا اذا كان على استعداد للوفاء بوعده - وتتناول الفقرتان مسألة الدولة الفلسطينية والحدود المشتركة .

الفقرة الاولى : هى الفقرة - ج - ص ٢٩٦٥٦ وقد وردت كما يلى « عندما يتم انشاء وافتتاح المجلس الادارى لسلطات الحكم الذاتى في الضفة الغربية وغزة » تبدأ فترة انتقالية ، مدتها خمس سنوات ، تجرى خلالها مفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، وعلاقتهمما بجيرانهما ، وتوقع معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن في اقرب وقت ممكن ، بشرط الا يتأخر هذا عن ثلاث سنوات من بداية الفترة الانتقالية .

كما صيغت الفقرة الثانية على النحو التالى

يشترك في اللجنة الثانية ، ممثلو اسرائيل والاردن وينضم اليهم ممثل ينتخبه سكان الضفة الغربية وغزة ، ليتفاوضوا بشأن اتفاقية سلام بين الاردن واسرائيل ، على اساس ما تم التوصل اليه من اتفاق بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة - كما تستند تلك المفاوضات ، على مبادئ واحكام قرار ٢٤٢ وتتناول الحدود الترتيبات الخاصة بالامن ، مع وجوب الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وأن يشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم » .

هذا هو اساس اتفاق كامب ديفيد ، فلا احد يتجاهل دور عرب فلسطين (فنحن نتكلم عنهم) والقرار ٢٤٢ يرد فيه ، ذكر الفلسطينيين باعتبارهم لاجئين - ولكننا ذكرنا أنه ينبغي أن يشتركوا في المفاوضات ، ليقرروا مستقبلهم - أى أنهم ينبغي أن يشتركوا في اتخاذ القرار الخاص بتحديد مستقبلهم ، لا للكلام عن دولة اخرى .

ويمكنهم أن يشتركوا في اطار الوفد الاردنى . أما بخصوص الدولة الاخرى ، فقد تحدد أن تكون الاردن هى الطرف الآخر بجانب اسرائيل ، أى في المفاوضات الخاصة بالحدود ، ومعاهدة السلام .

ويمكن أن يشترك في الوفد الاردنى وأنا اكرر هنا يمكن أن يشترك ممثلون عن العرب الفلسطينيين ، وسيسعدنى هذا - ففى الواقع ، لا يوجد

تميز واضح بين الأردنيين والفلسطينيين فالفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية ، مواطنون اردنيون ، وكان منهم من يشغل منصب وزير في الحكومة الأردنية - ويمكن للأردن ، أن تختار ممثلين فلسطينيين ليقرروا رسم الحدود بين الدولتين ، الأردن من ناحية ، واسرائيل من ناحية أخرى .

فاذا كان زميلي المحترم ، لا يقصد هذا ، أو يفكر في دولة أخرى ، دولة فلسطين . أو امكان اقامة دولة فلسطينية ، فما كان ينبغي أن توقع هذه الوثيقة التي نتفاوض بشأنها الان .

وقد تردد هنا أنه اذا وافقت منظمة التحرير ، على أن تقيم دولتها على الضفة الغربية ، لنهر الأردن ، دون أن تشمل اسرائيل وهذا موقف افتراضي ، لأن منظمة التحرير ليست عضوا في هذه الجمعية ، وعندما توجه السيد ياسر عرفات الى الأمم المتحدة ، واتيحت له الفرصة ليتكلم عن الدولة التي يتصورها ، قال ان تلك الدولة تبدأ من البحر حتى نهر الأردن ، وانها تضم اسرائيل وثلاثة ملايين عربي .

وتكون اقامة هذه الدولة ، هي نهاية دولة اسرائيل .

هذا ليس ما اقترحه انا ، بل هذا ما اقترحه السيد ياسر عرفات . وبالنسبة للسؤال الخاص بالتفاوض مع منظمة تغتال كل يوم مدنيين من النساء والأطفال ، ويهدف ميثاقها الى تصفية اسرائيل - هذا على الرغم من أننا نتناول افتراضا - فأننى سأقوم بالاجابة واعتقد أن سيدة هي التي وجهت لى مثل هذا السؤال ، وطلبت منى ان افترض موافقتنا على طريقة معينة للتسوية ، معلنا ان ننسى لوهلة قصيرة ، أعمال العرب اليومية ، ولنعتبرهم ملائكة الاقلية فأقول بصفتى ممثلا لحزب سياسى ، اننا اذا قبلنا فكرة انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، أى على الحيز الضيق الواقع بين نهر الأردن والحدود القديمة لاسرائيل ، وان تنسحب انسحابا كاملا حوالى خمسين كيلومترا فيجب أن نكون فاقدى الحس ، لكى لا ندرك أن مثل هذه الدولة ، لن تستخدم كقاعدة للهجوم والقضاء على اسرائيل .

وقد ذكرت هذا الصباح ، مابلغ اليه تعداد سكاننا ، فكيف يمكننا ان نتجاهل ما يحدث ان هناك مليوناً ومائتى الف نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، من بينهم ٣٥٠ الف لاجئ . فاذا تكونت دولة فلسطين من هذا التعداد ، وادخلنا فيها ٢ مليون شخص آخرين ، فهل يمكنهم ان يجدوا عملاً يسترزقون منه ، ام انهم سيستخدمون تلك الدولة ، كقاعدة لغزو اسرائيل - هذه هي نواياهم التي لم يحاولوا اخفاءها - وقال كثيرون الا تلاحظون تغيرا في موقف منظمة التحرير الفلسطينية - وليس لى ان احكم ،

لانه ليس لى اى اتصال بها - وانتم جميعا تعلمون ان الولايات المتحدة الامريكية ، تحاول منذ عامين ، اقناع منظمة التحرير ، بقبول القرار ٢٤٢ والاعتراف بوجود اسرائيل - فهل نجحت ؟

فمنذ ان اقترح الدكتور كيسنجر اقناع المنظمة بقبول قرار ٢٤٢ والاعتراف باسرائيل ، والولايات المتحدة تحاول ، ولكنها لم تنجح ، فهل يمكننا ان نتصور بعد فشل الولايات المتحدة ، اننا يمكننا ان نغير الموقف وان المنظمة ستكون على وشك العدول عن سياستها .

واذا كانت هذه نيتها ، فلماذا لم تفعل هذا من قبل ؟ - لماذا لم تقبل المقترحات الامريكية ؟ انكم تعلمون جيدا انها ترفضها فكيف تنتظرون منا ان نتفاوض معها ، بينما هي ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل امام الولايات المتحدة الامريكية - كيف يمكننا ذلك ؟ ومع كل هذا ، فهناك بعض النواحي الايجابية - وقد اسعدتني الكلمات الاخيرة للسيد بطرس بطرس غالى . وارىد ان استعين بتفاؤله لارد على السؤال الخاص بانطباعاتى على المناقشات التى اجريتها اخيرا مع بعض الفلسطينيين المتشددين ، اى انصار منظمة التحرير ، ولن اذكر سوى اسمين منهما فقط - اما القادة العرب المعتدلون الذين التقيت بهم ، فقد طلبوا منى عدم الافصاح عن اسمائهم ، لخوفهم من منظمة التحرير .

والمطرفان هما الدكتور ناتش ود . حيدر وهما رجلان نزيهان ، وانا اعرفهما منذ سنين طويلة ، فقد عزلتهما عندما كنت وزيرا للدفاع ، لتشجيعهما عرب الضفة الغربية وقطاع غزة ، على اعمال مناهضة لنا ، ولكن هذا لم يمنع من ان اكن لهما الاحترام - وقد اصررا ان تكون المباحثات فى مكتب الحاكم العسكرى ، حتى يمكنهما ان يقولوا لأصدقائهما ، انهما ارغما على الكلام معنا ، ولم يكن بوسعهما رفض استدعاء الحاكم لهما - ومنعتنى معرفتى الجيدة بهما ، ان اعارضهما -

اما عن انطباعاتى ، فقد كانت تلك الاجتماعات مفيدة ومشجعة ، واعرب لكم اننى سأختار بعض ما قالوه وابسطه امامكم ، ولكنى سأنقل اليكم ما وقع اختيارى عليه من اقوالهما بمنتهى النزاهة والصدق ، لان هناك اشياء لا يمكن ان اكررها هنا ، فقد طلبت منهما فى البداية ، ان يوضحا لى المزايا التى ستعود عليهما من الحكم الذاتى ، ولن افصح لكم عما قالوه فى هذا الصدد .

ولكنى سأذكر نقطتين فقط ، كانا قد حدداها بوضوح ان الفلسطينيين بالتاكيد يريدون دولة فلسطينية ، ويرفضون السيطرة الاسرائيلية ، ويعترفون بسلطة منظمة التحرير . فهذا ما ينبغى ان يكون واضحا - اما النقطتان اللتان اصررا عليهما بشدة ، فهما انهما يريدان السلام لا

حربا اخرى ، وكانت هذه هي النتيجة التي استخلصها الفلسطينيون من الحرب ومن مدة الاحد عشر عاما ، التي عاشوها معنا - وانا هنا التزم بما قالوه فقد سألوني : ما جدوى حرب اخرى : لقد فوجئت اسرائيل بالحرب الاخيرة ، فقد اخذت على غرة - وكنت وقتئذ وزيرا للدفاع - اننا بلد صغير ، عدد سكانه ضئيل ، وكانوا في هذا اليوم ، منتشرين في الحقول . وعلى الرغم من هذا ، ففي نهاية الحرب ، وصلت القوات الاسرائيلية الى نحو ٤٠ كيلو مترا من دمشق و ١٠١ كيلو متر من القاهرة ، اى اننا تقدمنا في هذه الحرب اكثر من اية حرب سابقة . وانا اردد هنا اكثر مما قالوه - لقد حدث بالفعل كل هذا ، على الرغم من المساعدات الروسية - وسألني الفلسطينيون الذين لا يمتلكون دبابة واحدة ، أو طائرة واحدة : ماذا سيحدث لنا لو نشبت حرب اخرى ؟ سنموت أو نصبح لاجئين .

انهم مصريون على تحقيق هدفهم القومى . وقد عزموا على تحقيقه ، فهم يريدون دولة فلسطينية ، ولا يريدونها - ولكنهم يريدون الوصول اليه بالطرق السياسية - فليس لديهم وسيلة اخرى - وهم لا يريدون الحرب ، لانهم يريدون ان يحدوا حذو مصر ، وسبب منعهم من الاشتراك في المفاوضات السياسية ، ليحصلوا على ما يمكنهم . فاذا لم تثمر المفاوضات الاولى ، عليهم استئنافها ولعدة مرات ، حتى يحققوا اهدافهم .

وانه لتقدم كبير ، ان يكون الطرف الاخر ، على استعداد ليجلس معنا على مائدة المفاوضات ليناقش معنا قضية السلام ، معتقدا انه لا يمكن ان يبلغ هدفه بالوسائل العسكرية - وهذه لم تكن الحال منذ عشر سنوات . ثم اوضح الفلسطينيون ، انهم يرغبون في ان تكون لهم حدود مفتوحة مع اسرائيل ، لانهم يعيشون في منطقة متطرفة من العالم العربى . فهناك - كما قالوا - من ٥٠ الفا الى ٦٠ الف نسمة ، يذهبون كل يوم للعمل في اسرائيل ، ويذهب اليها عدد اخر لبيع فيها منتجاته من الاسماك والخضر والفاكهة - فلا يمكن لقطاع غزة ان يستقل من الناحية الاقتصادية . فهم لا يريدون ممارسة الارهاب ، كما لا يريدون حدودا مغلقة وقالوا اننا نرغب ان نعيش معكم لا ان نعيش تحت سيطرتكم - نريد ان نعيش في ديارنا مستقرين ، وبدون اى حواجز ، نريد ان نتنقل بحرية ، كما يمكنكم انتم ايضا ، ان تأتوا ارضنا ، وترجعوا الى ارضكم .

اعلم اننى لم آت بالاجابة على الاسئلة كلها ، التى وجهت لى ، ولكننا نوشك على نهاية هذا الاجتماع - اكن لكم جزيل الشكر والامتنان ، لانكم اتحتم لى فرصة التعبير عن ارائى (وقد يكون بعضكم أو على الاقل واحد منكم ، لا يتفق معى فى الراى) .

والسؤال التالى : الى اين يذهب الشرق الاوسط ؟ اجيب عليه قائلا ان امامنا على سبيل المثال ، نجاح المفاوضات بين مصر واسرائيل . اننى لست عربيا ، ولكنى عشت طوال حياتى مع العرب ، واعرف الفلسطينيين جيدا ، واشعر انهم يريدون ان تنتهى حالة الحرب ، كما لا يريدون العدول عن اهدافهم ، ويرغبون فى المفاوضات السياسية ، وبالتالى سيتبعون سياسة مصر اجلا او عاجلا ، ويعلمون انه بامكانهم الاعتماد عليكم ، وانكم ستؤيدونهم . فهم سيتبعون مصر ، مستوحين كلمات رئيسكم « لا حرب بعد الان ، فلنعش فى سلام » فاذا كان بعضنا لا يتفق مع بعضنا الاخر ، فلنحاول ان نلتف حول مائدة المفاوضات لنفاهم .

الرئيس :

لدينا بعض الوقت قبل القاء الخطاب الختامى - لذلك سأعطى الكلمة للاعضاء الذين لم يتمكنوا من توجيه اسئلة اضافية وهذه هى المجموعة التالية :

سؤال من السيد / بوتيجيج - مالطة

ويسأل وزير خارجية اسرائيل : هل تدرك اسرائيل ، ان تعنتها فى رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى رفض الحكم الذاتى ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمى - وان الراى العام العالمى فى الدول المسالمة والديمقراطية ، يعارض بشدة :

أ - سياسة اسرائيل الاستعمارية التى تعمل على توطين السكان اليهود فى الاراضى المحتلة من الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، والتى تتنافى وقرارات الامم المتحدة واتفاقية جنيف .

ب - القصف الاعمى الذى تقوم به القوات الاسرائيلية فى جنوب لبنان ، مما يؤدى الى مئات الضحايا من السكان المدنيين الابرياء .

ج - انتهاك حكومة اسرائيل لحقوق الانسان الاساسية بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون فى الاراضى المحتلة .

سؤال ٣٦ من السيد / مارك - لوكسمبورج

هل تعتقد حكومة اسرائيل انها يمكن ان تحتفظ للأبد بدارتها فى الاراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ - دون ان يكون لسكانها سمة المواطنين الاسرائيليين .

سؤال ٤١ من السيد / وارجنيز - فرنسا

والسؤال موجه الى الوزير المصرى .

ما هى الاجراءات التى تنتوى الحكومة المصرية اتخاذها ضد انتهاك حقوق الانسان بالنسبة للفلسطينيين الذى اودعوا السجون الاسرائيلية دون

محاكمة ، حيث يتعرضون لسوء المعاملة ويذوقون الوانا من العذاب ، وهم بالتحديد :

نادر عفارو المسجون في نابلس ، ومحكوم عليه بالسجن مدى الحياة وحالته الصحية خطيرة ، فقد السمع -

على جمال : المعتقل بسجن رام الله ، منذ خمسين شهرا دون محاكمة بدرندا : المعتقل في سجن رام الله ، وقد فقد وعيه لسوء المعاملة سؤال ١٢ من / لورد راى - المملكة المتحدة

الا يعتقد السيد ديان ، ان القرار الذى اتخذته حكومته لاضفاء الشرعية على شراء الافراد اراض في الاراضى المحتلة ، يتعارض مع السعى للوصول الى التسوية السلمية الشاملة والدائمة .

سؤال ٣ من / السيد بيرينيه - فرنسا

الا يعتبر السيد ديان ، القصف الذى يقوم به الطيران الاسرائيلى في لبنان ، واقامة المستعمرات الاسرائيلية في الاراضى المحتلة ، منافيا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وتشكل عقبة امام الحبل السلمى للمشكلة الفلسطينية ؟

السيد بوتجيج - مالطة

الا يجد السيد ديان ، الذى يتمتع بصفة المراقب في المجلس الاوروبى ان تجاوز حكومته للقوانين الدولية ، وحقوق الانسان في الاراضى المحتلة ، تشكل انتهاجا جارحا لمبادئ الحرية والديمقراطية التى يتولى المجلس الاوروبى الدفاع عنها بحماس ؟

السيد مارج - لوكسمبورج

لقد ادلى السيد ديان بتصريحات شرحت صدرى ، وربما كان هذا لاننى ذو عقلية غربية - فقد قال ينبغى ان يعيش العرب واليهود جنبا الى جنب . واعتقد ان بعض الفلسطينيين يفكرون في هذا ولكن ليس في الظروف القائمة ، وقد اعلن السيد ديان ، ان غزة والضفة الغربية ليست ارضا اجنبية بالنسبة لليهود ، فهل هو على استعداد ان يقبل بالمثل ، بالا تكون كذلك بالنسبة للعرب الفلسطينيين .

- طالب الوزير بحق اليهود في شراء الاراضى في غزة والضفة الغربية فهل يقبل ان يكون للعرب الفلسطينيين نفس الحق .

طلب الرئيس من السيد وارجنيز ان يرجع الى سؤاله .

السيد وارجنيز - فرنسا

في السؤال الذى كتبه الى السيد بطرس غالى بشأن المسجونين السياسيين ، ذكرت حالات محدودة لبعض المعتقلين العرب ، وهم نادر

عفارو المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة ، وعلى جمال الذى أودع السجن دون محاكمة منذ خمسين شهرا ، وبدر ندا الذى فقد قواه العقلية بسبب سوء المعاملة ثم علمنا من الصحف الفرنسية أمس ، أن أكثر من خمسة آلاف فلسطينى من المعتقلين فى سجون الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد بدأوا إضرابا عن الطعام منذ ٧ أكتوبر ، تعبيرا عن احتجاجهم على ظروف اعتقالهم ، وانتهاك السلطات الاسرائيلية لحقوق الانسان .

ولن يستطيع السيد ديان ، أن يخفى عن رأى العام العالمى ، أن حكومته وإن قوات الاحتلال ، تسجن وتقتل وتعذب الرجال والنساء . تحت ستار تصوير الفلسطينيين ومنظمة التحرير ، على أنهم قتلة وسفاحون .

السيد الرئيس :

ليس هنا المجال لالقاء الخطب ، أرجو أن تجعل سؤالك محددا .

السيد واجنيز هذا هو سؤالى :

ما هى الاجراءات التى تنوى اتخاذها حكومة الوزير المصرى ، لاطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين ؟

السيد بيرينيه - فرنسا

سيدى الرئيس انى لا أقبل بعض اجابات السيد ديان ، وبعض ما قاله مشتركا فى الحديث هذا الصباح .

ففى الواقع ياسيد ديان ، ان اقوالك هنا تتعارض مع تصريحاتك التى اثارت ضجة فى اسرائيل ، عندما اعلنت انه لا يمكن لاسرائيل ان تتجاهل منظمة التحرير .

فهل هذا ما صرحت به فعلا ؟ واذا كان بالاجاب ، فما مقزى هذا التصريح ، وما مداه ؟

السيد الرئيس :

قبل أن أعطى الكلمة للوزيرين ، أرجو أن يتفضل لورد راي بتوجيه سؤاله .

بعد أن وجدت السيد ديان ، يدافع عن سياسة إسرائيل لشراء الأرض فى الأرض المحتلة ، أسأله ألا يجدها سياسة استفزازية لأنها تبدو كأنها وسيلة غير مباشرة لإصرار إسرائيل على ممارسة سيطرتها الدائمة فى هذه الاراضى ، وسياسة غير حكيمة ، لأنها كما قال السيد بطرس غالى ، تؤدى إلى توتر العلاقة بين مصر وسائر الدول العربية ، وتثير عند الاسرائيليين روح المقاومة لمغادرة الأرض ، مما لا يجعل أمام إسرائيل أى مجال للمناورة فى المفاوضات القادمة .

السيد الرئيس :

أعطى الآن الكلمة للسيد ديان .

السيد ديان :

بالنسبة لما قيل عن حقوق الانسان ، فأنا لا أعلم بهذا الاضراب الذي تتكلمون عنه - قد يكون صحيحا - فأنا لم أقرأ الصحف اليوم لأنى غادرت إسرائيل أمس ، ولم تنشر الصحف هذا الخبر - فلا يمكننى إذن أن أعطى توضيحات في هذا الشأن ، دون أن أعلم إذا كان هذا الاضراب قد وقع بالفعل ، أو لم يقع .

ولكن في إسرائيل ممثلين عن الصليب الأحمر ، وكنا قد صرحنا لهم بزيارة كل المعتقلين ، قبل وبعد صدور الحكم عليهم - وكانوا يذهبون اليهم دون أن يصحبهم أحد من جانبنا ، ومعهم الأطباء والمترجمون ، وإنى أسف لأننى لا أتذكر اسم المندوب الذى وجه لى هذا السؤال فهل اتصل بالصليب الأحمر ؟ أو هل سيتصل به ليعرف اذا كان ما نقوله صحيحا أم لا ؟ وهل تلقى تقريراً من الصليب الأحمر ؟ .

فإذا كان تلقى تقريراً ، فأرجو أن أحصل على نسخة منه ، وبالنسبة لمعلوماتى ، فإن كل الوقائع التى ورد ذكرها في هذا السؤال ، غير صحيحة ، فما من أحد في هذا المجلس ، يمكنه أن يثير الشك في نزاهة الصليب الأحمر الدولى - فهل لدى أحدكم تقرير من الصليب الأحمر عن التعذيب أو الفظائع التى ذكرتموها ، أم أن هذه المعلومات تأتى من مصادر غير جديرة بالثقة . وإذا كانت تصدر عن الصليب الأحمر ، فأرجو أن تأتوا الى بنسخة منها ، فأنا لا يمكننى أن أتصور أن تلك المعلومات صحيحة . أما بالنسبة للسؤال الخاص بحق العرب في شراء أراض في إسرائيل ، فإننا عندما تقدمنا باقتراح الحكم الذاتى ، قلنا إن العربى الفلسطينى كائى إسرائيلى ، له حق شراء الأراضى إذا حصل على الجنسية الاسرائيلية ، كما ذكرنا أيضاً ، أنه يمكن لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، أن يختاروا الجنسية الأردنية أو الاسرائيلية كما يريدون ، وإذا رفضوا أن يصبحوا إسرائيليين ، فلن يكون لهم حق شراء أراض في إسرائيل . إن الضفة الغربية ، ليست في مقابل إسرائيل كدولة ، بل الأردن . وقد ذكرت هذا مرارا هذا الصباح ، إننا لا نعتبر الضفة الغربية أرضاً أجنبية ، سواء كانت فلسطينية أو أردنية ، فقد أخذت بالقوة ، وكانت تقع تحت الانتداب البريطانى ، ثم استولت عليها الأردن بالقوة ، ولكنها لم تصبح أردنية ، بل إن المصريين ، لم يعترفوا بضمها للأردن ، كما فعلت مصر ، ولم تضم غزة التى كانت تقع تحت إشرافها ، فهذا هو ما تبقى من الانتداب البريطانى . فليست جزءاً إسرائيلياً ، لأننا لم نضمها ، كما أنها لم تكن جزءاً من الأردن أو مصر ، وإنما هى جزء من فلسطين ، الذى نتفاوض بشأنها ، لنصل إلى

اتفاق ، ولهذا السبب ، قبلنا أن تكون هناك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات .

أما بالنسبة لحق العرب في شراء الأراضي ، فإنه يمكنهم ذلك ، بشرط الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، كما هو الحال في الأردن . فأنا لا يمكنني أن أشتري قطعة أرض في الأردن ، إلا إذا أصبحت أردنيا - وفي خلال السنوات القادمة ، سوف نتخذ قرارا بشأن الوضع النهائي لتلك المنطقة ، ونحن الآن في الفترة الانتقالية إننا يجب أن نتفاوض معا ونقول بصراحة « هيا لنعيش معا » كما نفعل الآن ، ثم نحسم بعد ذلك مسألة رسم حدود إسرائيل والأردن ، ونحدد الوضع النهائي للمنطقة . وهذا هو الهدف من المرحلة الانتقالية .

ويسألونني ألا تجد أن سياسة إسرائيل التي تسمح ببيع الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سياسة غير رشيدة من جميع النواحي ، وهي تعرقل مفاوضات السلام مع المصريين . ولكني لا أعلم من ذا الذي في استطاعته أن يحكم على هذه السياسة ؟ بالتأكيد لست أنا ، ولكن هناك أمور لا تخضع لمقاييس الحكمة السياسية والعملية ، وخاصة بالنسبة لمن ينظر إلى الأمور من خارجها ، فأنا مثلاً لا أستطيع أن أحكم على البريطانيين في بلادهم - إن الذي يعنيننا ، هو أننا نعتبر يهودا وسامرا أو ما كان يهودا وسامرا ، وطننا الأصلي . نعم لقد هجرناه منذ ألفي سنة ، ولذا لا ننكر على السكان حقهم في الاحتفاظ بأراضيهم وبيوتهم ، وأن يشعروا أنهم يعيشون في بلادهم .

فقدما كان لنا معبد يهودي في المكان الذي أقيم عليه المسجد هذا ، وهذا لم يمنع من أنه مكان الآن لعبادة المسلمين ، ولكن هناك سؤالان هاما : هل لليهود الحق في أن يكون لهم دولة أو منطقة في مقدروهم أن يشيخوا فيها الأرض ، ويقيموا عليها البيوت ، وأن يشعروا فيها أنهم في بلادهم ، دون أن يحتاجوا إلى تأشيرة دخول من أية جهة من الجهات ؟ ذلك هو المكان الذي نطلق عليه اسم إسرائيل ، إننا شعب يرغب في أن يكون له دولة ، ونعلم أن هناك مشكلة سياسية تفرض نفسها ، ولهذا اجتمعنا حول مائدة المفاوضات ، لنناقش الأمر . وأنا أشكر جميع الأطراف ، لأننا توصلنا إلى اتفاق . فخلال ثلاثين سنة ، باءت كل محاولتنا بالفشل . أما هذه المرة ، فقد قررنا أن نتفاوض بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتلزمنا مدة خمس سنوات هي المرحلة الانتقالية ، قبل اتخاذ القرار النهائي . والأمر لا يتعلق بضم المنطقة إلى إسرائيل ، فقد كان في مقدرونا أن نفعل ذلك ، ولكننا سننهي الإدارة العسكرية الاسرائيلية ، لنسمح للعرب بانتخاب إدارتهم الخاصة ، وتكون لهم حرية الانتقال بين الأردن وإسرائيل ، كما يشاءون .

وأنا أصر هنا على تأكيد حقيقة : وهى أن الرئيس كارتر ، قابل بعض قادة الدول العربية ، وخاصة الرئيس السادات ، ولم يشجع أحدهم فكرة إنشاء دولة عربية أخرى : دولة فلسطين .

ونحن فى اعتقادنا جميعا ، أنه لا يمكن حسم المشكلة حسمًا نهائيا ، ولكن قد يرغب سكان الضفة الغربية وغزة ، بعد خمس سنوات ، فى عقد صلات مع إسرائيل والأردن ، وقد يرغبون فى الحكم الذاتى والاستقلال عن إسرائيل والأردن فلنتخذ القرار النهائى بعد خمس سنوات وخلال تلك الفترة سوف نسهم فى هذا عن طريق سحب الإدارة العسكرية ونسمح للسكان أن يعيشوا بعيدا عن أى تدخل من جانبنا ولكننا إذا وجدنا أن منظمة التحرير ، هى المسيطرة فى الوقت الذى سنغادر فيه قطاع غزة ، فإننا سنضطر إلى إعادة قواتنا ، وإنى لأسف ياسيد بطرس بطرس غالى ، أن أسمعكم تقولون إنه فى هذه الحالة ، يمكنكم أن تعودوا فى أى وقت . إننا لا نريد الرجوع ، ولكن هل يمكن أن تتصوروا أنفسكم فى موقفنا هذا ، فتجدوا أن منطقة تقع على بعد ٥ أو ١٠ كيلو مترات منا (ولا تبعدنا عنها مئات الكيلو مترات لكوبا مثلا) تستخدمها منظمة التحرير الفلسطينية ، كقاعدة لأعمالها الإرهابية ضد شعبنا ، وتفجر كل يوم القنابل والألغام فى أسواقنا . فهل يمكن أن نقبل كل هذا ، ونقف مكتوفى الأيدي ؟

إننا نريد الانسحاب من تلك المناطق ، ولا نريد التدخل فى أمور حياتهم ، بشرط ألا يستغلوا هذه المنطقة كقاعدة ، يشنون علينا منها حربا أخرى وفى حالة الحرب ، لن يكون أمامنا خيار ، إننا لا نريد أن نرى المدنيين الإسرائيليين يقتلون أمام أعيننا ، ولكنى على يقين من أن الأمور لن تسير على المنوال ، لأن الفلسطينيين سوف يفتنمون الفرصة المتاحة أمامهم ، ويعيشون فى هدوء ، تربطهم علاقات طيبة مع إسرائيل ، وتتاح لهم حرية الانتقال فى إسرائيل والأردن ، ويكون لهم حق فى مسدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، ولا تزيد على الخمس ، الشروع فى العملية التى ستؤدى إلى اتخاذ القرار النهائى الخاص بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .

السيد الرئيس :

إنه لا يمكن لعقارب الساعة أن تقف . لذا أخشى أن يستاء بعض أعضاء الجمعية ، لأنهم لم يجدوا إجابات على أسئلتهم . وقد نطلب من الوزراء أن يسمحوا بتقديم أسئلة إليهم كتابة ليحملوها معهم ، والكلمة الآن للسيد بطرس بطرس غالى .

السيد بطرس بطرس غالى :

أود أن أبدا حيث انتهى السيد موشى ديان ، الذى تكلم عن أمن

إسرائيل ، وسيطرة هذه الفكرة على حكومته ، بتصور الخطورة التي تأتي من قيام دولة فلسطينية على بعد ١٥ كيلومترا من حدودهم ، ولكن هناك جانبا آخر لهذه الصورة ، ففي الواقع ، لم نتكلم في هذه القاعة عن سيطرة فكرة الأمن على دولة صغيرة لفلسطين (لو نشأت دولة فلسطين) كما لم نتكلم قط عن سيطرة فكرة الأمن على لبنان المقسم ، الذي تخضع حدوده لسلطات مختلفة ، والذي يتعرض كل يوم ، لقصف جديد - ولم تسيطر فكرة الأمن على سوريا التي تقع عاصمتها على بعد ٤٠ كيلومترا من الحدود الإسرائيلية ، ولم نتكلم عن سيطرة فكرة الأمن على الأردن . فنحن عندما نتكلم عن سيطرة فكرة الأمن هذه ، يجب أن نقصد الأمن الجماعي . وعلينا ألا نغفل كل عناصر واطراف المشكلة : هذه هي النقطة الأولى ، وانتقل الى النقطة الثانية : انك يا سيد ديان ، تنسب اقوالا كثيرة للرئيس السادات ، بينما كان الرئيس قد عبر عن رايه بوضوح في خطابه الذي القاه في الكنيست ، وأعاد كلامه عدة مرات ، بعد ذلك أنه يؤيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وانت تدعى أنه لا يؤيد انشاء دولة فلسطين ، وأنه ليس هناك حاكم عربي واحد يؤيد انشاء تلك الدولة ، فاسمع لي يا سيد ديان . ان اقول انك تثير ارتياحي فيما تقول ، في الواقع موقف مصر واضح وصريح ، وعبرنا عنه في كثير من التصريحات الرسمية وشبه الرسمية ، واذا رجعت الى المفاوضات الاخيرة التي تمت بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجين ، فستجد أن الرئيس السادات قال : « سوف يتعين عليكم اجلا او عاجلا ، الاعتراف بدولة فلسطينية » ثم تساءلت أين تكون الحكمة ، وقلت أنها لا تكون الا عند أكثر الاطراف المعنية في تلك المشكلة . وفي هذا الشأن ، يختلف موقف بلادي عن موقفكم . إننا نعتقد أن الحكمة توجد عند من تتوافر له حسن النية فاذا كان في المجلس اشخاص من نوى النية الحسنة ، يناصرون القضايا العادلة ، فاننا نرحب بهم ، ليساعدونا على حل المشكلة ، وليعرضوا علينا وجهة نظرهم ، ولا يترددوا في ذلك ، إننا نرحب بأي اقتراح من جانبهم ، يساعدنا على تخطي العقبات الموجودة الآن .

أما عن الملاحظة الاخرى ، فقد قال السيد ديان ، ان مصر لم تعتبر ابدا غزة جزءا من مصر ، وهذا صحيح ، لأن مصر تعتبر غزة رمزا لفلسطين ، لأنها حكومة عموم فلسطين . فغزة لها مقعد دائم في الجامعة العربية ، ولها حكومة مؤقتة ، كما أن لها مجلسها القومي ، وممثلها ، وهي تصدر جوازات سفر في العالم العربي كله . وكنا دائما نتمسك بفكرة انشاء دولة فلسطينية ، وليس هذا موقفا جديدا من جانبنا ، وقد تمت الموافقة على هذا عام ١٩٤٨ . واذا رجعت الى نصوص ميثاق جامعة الدول العربية ،

فسنجده ينص على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ، فهي ليست فكرة جديدة ، انها فكرة راسخة في سياسة مصر الخارجية من قبل انشاء دولتكم ، وقد طالب المفاوض المصري عام ١٩٤٥ بالحصول على نص صريح ، يوعد بمنح الاستقلال لفلسطين ، التي كانت تخضع للانتداب البريطاني انذاك .

وقد وجه **Lord Reay** سؤالا عن حقوق الانسان في فلسطين ، ورد عليه السيد ديان ، بأن يسأل الصليب الاحمر الدولي ، أما أنا فأقول له أن يسأل لجنة حقوق الانسان الاسرائيلية التي استتال رئيسها منذ أربع أو خمس سنوات ، وأن يطلع على تقارير هذه اللجنة ، لأنه بالتأكيد ، سيجد ما يستوفي به المعلومات التي حصل عليها من الصليب الاحمر الدولي وبالنسبة للمسجونين السياسيين الموجودين في اسرائيل ، فاننا تقدمنا في ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ الى الحكومة الأمريكية ، بمذكرة نطلب فيها التدخل لدى حكومة اسرائيل ، لمنحهم العفو العام ، ولكن طلب المذكرة لم ينفذ وللأسف لا يمكنني ان اطلعكم على المراسلات الدبلوماسية والخطابات المتبادلة بيننا وبين الحكومة الأمريكية - للحصول على بعض التسهيلات ، ومنح المسجونين العفو العام . ثم توقعنا أن تقوم حكومة اسرائيل بهذا بعد مقابلة هامة تمت بين الرئيس السادات ، والسيد مناحم بيجين رئيس الوزراء ولكن ما حدث هو اطلاق سراح ستة عشر مسجوناً فقط ، من بينهم عشرة مصريين ، وستة فلسطينيين .

ولا تزال الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مستمرة ، للحصول على العفو العام .

أما بشأن شراء الاراضى ، فان الامور تختلط بعضها ببعض . ولذلك افضل ان نلجأ الى المنهج الديكارتي ، عندما نناقش وضع الضفة الغربية وغزة ، وهذا يحتم علينا وقف اقامة المستوطنات الجديدة ، وبيع الاراضى أثناء المفاوضات ، حتى لا يطرأ تغيير على ديموغرافية المنطقة ووضعها الجغرافى ، وأهم من كل هذا ، نعمل على تشجيع الفلسطينيين على الاشتراك فى عملية السلام ، أما اذا ادلينا بتصريحات جديدة كل يوم ، كالتى سمعتموها اليوم ، واذا قمنا بشراء اراض جديدة كل يوم ، فان هذا لن يكون من شأنه تشجيع الفلسطينيين على الاشتراك .

وبالنسبة للملاحظة الأخيرة ، فاننا اتفق تماماً مع السيد ديان ، ويسعدنى اننا توصلنا الى قاسم مشترك ، اذ قال ان الفلسطينيين يطالبون بحق تقرير المصير ، وأنهم يريدون دولة ، كما يرغبون فى تحقيق السلام ، ولكنهم لا يريدون أى سلام : فالسلام غير العادل لا يمكن أن يدوم ، او سلام لا يعمل حساباً للواقع الفلسطينى ، لأنه سلام غير عادل ، ولا مستقبلى له . وانا

اناشدكم أن تؤيدوا السلام العادل الذى لا يغفل عن الواقع الفلسطينى ،
وأن تحظى تلك المسألة باهتمامكم ومساعدتكم - تصفيق -
السيد الرئيس :

اننا خلطنا الأسئلة الأخيرة ، لأنه كان من الصعب التمييز بينهما .
والكلمة الآن للسيد بوميل/ليدا بتوجيه أسئلة هذه المجموعة .
السيد بوميل - فرنسا :

لم نتعرض اليوم بكلمة واحدة عن مصير القدس . لذا أسأل السيد
ديان ، ما هو الوضع الذى يمكن أن ننتظره لمستقبل القدس ، اذا وضعنا في
اعتبارنا عنصرين :

أ - كان هناك قطاع عربى في هذه المدينة ، فما هو مصيره ؟
ب - ان في القدس اماكن مقدسة للأديان السماوية الثلاثة ، وقد أعلن البابا
منذ بضعة أيام عن رغبته في تدويل الأماكن المقدسة ، فكيف نكفل حرية
الدخول الى تلك الأماكن المقدسة ؟
السيد بوشينى/فرنسا :

ان السيد ديان ، يحاور ويداور في اجاباته بمهارة فائقة ، لذا أود ان
أوجه اليه سؤالاً محدداً ، حتى يكف عن هذا .

تشهد لبنان الآن مئات القتلى من النساء والأطفال والشيوخ ، وقال لنا
الوزير ، وهذه عبارته « ان كل قصف يجعلنا نشعر بالاشمئزاز فهل تشعر
الحكومة الاسرائيلية فعلاً بالاشمئزاز لما يحدث في لبنان ؟ وهل يرى أن
المساس بوحدة اراضى لبنان ، من شأنه ان يساعد على اقرار السلام ؟
وأود أيضاً ان اعرف رأى الوزير المصرى في هذا ؟

لورد ماك نير - المملكة المتحدة :

سأكتفى بتوجيه الشكر للوزيرين كسبا للوقت ، وأود بصفتى عضواً
متواضعاً أن أعبر عن اعجابى الشديد بالحوية التى شأهناها في
أحاديثهما .

السيد/فاليكس - فرنسا :

يتناول سؤالى رقم ١٨ الذى وجهته الى الوزيرين ، مفهوم الامة العربية
وان كنا كغربيين نجد صعوبة في تحديد هذا المفهوم . فأقول انطلاقة منه ،
ان السلام الذى تعملون من أجله ، هو فى الواقع بالنسبة لباقى العالم
العربى ، سلام منفصل ، ولاكون أكثر تحديداً : هو عمل مسيء لن يؤدى الى
السلام ، بل سوف يترتب عليه الأخطار فى المستقبل - فما هو موقف
الوزيرين ؟

وكيف يمكننا أن نتصور مع تطور الأحداث ، أن جبهة الرفض سوف
تقتدى بمبادرة السلام ؟ أو هل على العكس ، سوف تعبى قواها ضد

المبادرة ؟ وهل نحن مقبلون على سلام شامل أم نحو نزاع جديد ؟ الملاحظة الثالثة ، وهى مستمدة من المبدأ ذاته ، كيف يمكن أن يحدث توفيق بين الوطن الفلسطينى وشكله الدستورى والقانونى المنتظر مع فكرة الأمة العربية التى تشمل العالم العربى كله .
السيد/يدشامب - فرنسا :

اسمحوا لى أن ابدى ملاحظة صغيرة ، ان البيانات واجابات الوزيرين ، تؤكد فى رأى الخاص ، اتفاقات كامب ديفيد ، لا تقوم بدفع عملية السلام ، وتهمل قرارات الأمم المتحدة ، كما تؤكد أحداث لبنان ، ان تلك الاتفاقيات تشكل تحالفا سياسيا وعسكريا ، سيؤدى الى تفاقم الموقف فى المنطقة بأكملها .

وبناء على ذلك ، اوجه السؤال الآتى :
متى ستتجه النية الى العمل بروح قرارات الأمم المتحدة ؟
الرئيس :

السيد/ديببيري سيكون آخر من يوجه أسئلة اليوم
السيد/ديببيري - فرنسا

الا تعتقد يا سيد ديان ، ان اقامة مستوطنات اسرائيلية فى الاراضى التى استولت عليها اسرائيل بعد الحرب ، وكذلك بيع الاراضى فيها الآن . وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، يعتبر استفزازا للفلسطينيين ، مما قد يثير حربا جديدة ، وكل هذا من أجل التبرير والمحافظة على الاحتلال العسكرى الاسرائيلى فى تلك الاراضى .
الرئيس :

هذا السؤال قد تمت الاجابة عنه وان كنت سأترك الامر للوزيرين ، لم يبق لنا سوى ربع ساعة ، وأرجو أن يتمكن الوزيران من اقتسام الوقت فيما بينهما - فليفضل السيد/بطرس بطرس غالى فيبدأ بالاجابة .
السيد/بطرس بطرس غالى :

سأبدأ بتناول موضوع القدس : ان موقف مصر واضح وصريح ويجب تطبيق قرار ٢٤٢ طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وهذا يعنى الانسحاب الكامل من الاراضى المحتلة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد تم احتلال القدس الشرقية بعد ١٩٦٧ فانه منطبق عليها قرار الانسحاب : هذا هو موقفنا كما عرضه الرئيس السادات فى الخطابات المتبادلة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى وافقت على وجهة نظره ، وباندماج القدس الشرقية مع الضفة الغربية فى الكيان الفلسطينى ، يمكن أن يتم التفاوض بين القدس الشرقية والقدس الغربية ، لايجاد أسلوب للتعايش ، يسمح بإقامة بعض العلاقات الخاصة بين جزأى العاصمة .

وبالنسبة للسؤال الثانى الخاص بمصير لبنان ، فإن سياسة مصر واضحة كل الوضوح ، نحن نؤيد وحدة وسلامة اراضى لبنان ، واستقلالها السياسى ، وندين كل الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ، كما ندين محاولة لتقسيم لبنان . ونسعى فى الوقت الحالى لايجاد حل من أجل مساعدة لبنان لاستعادة استقلالها السياسى . والمحافظة على وحدة اراضيها . أما عن مفهوم الامة العربية ، فأننى لن أقوم بعرض بيان طويل عليكم ، وإنما سأتناول الأمر فى إطار فكرة بسيطة . ان فكرة الوحدة الاوروبية لها محتوى جغرافى ، أما الفكرة العربية محتواها عرقى - فالامة العربية بالنسبة لنا ، هى ما نقصد به فكرة مماثلة لفكرة الوحدة الاوروبية ، اننا نعنى وحدة الدول العربية ، فقد تكون هناك دول عربية مختلفة ، ولكنها تنتمى الى المجموعة العربية ، كما أن هناك دولا اوروبية مختلفة كدولة فرنسية ، واخرى المانية ولكن يطلق عليها جميعها دول اوروبية . اننا عندما نقول الامة العربية ، لا يتبادر الى الأذهان ، اتحاد الدول العربية . فهذا حلم صعب المنال ، كما كان الحال بالنسبة للوحدة الالمانية ١٨١٥ أو الوحدة الايطالية - اننا نتصور نوعا من التجمع والتكامل بالمعنى الاوروبى .

واذا كانت هناك تجمعات فرعية واقليمية كالوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، والوحدة بين مصر والسودان ، التى تستعد لها الآن ، ومحاولة وحدة القدس الكبرى ، التى لم يكتب لها التوفيق - والوحدة التى قامت فى وقت ما بين الأردن والعراق ، ومحاولة الوحدة الأخيرة الفاشلة بين سوريا والعراق ، فبالإضافة الى حاجتنا الى مجموعة عربية شاملة ، فأننا نتطلع كقلق ، الى تجمعات فرعية أخرى ، لماذا ؟ السبب بسيط ، لاننا لا نطبق القوميات الصغيرة التى يترتب عليها تقسيم العالم العربى الى مجموعة من الدول الصغيرة .

فهناك قومية مصرية ، وأخرى سودانية ، وأخرى فلسطينية ، ولكن بالإضافة الى القوميات المختلفة ، يمكننا فى مرحلة تالية ، أن نتصور نوعا من الاتحاد الكونفدرالى ، أو التكامل الاقتصادى أو السياسى .. الخ هذا ما أردت أن أقوله بالنسبة لموضوع الامة العربية

أما بشأن جبهة الرفض ، فعلى الرغم من الخلافات القائمة بين العالم العربى الآن ، فإن هناك تضامنا عربيا حقيقيا ، من شأنه أن يتغلب على هذه الاختلافات ، لأن التضامن العربى حقيقة تفرض نفسها ، تجعل العرب يجدون أجلا أو عاجلا ، وسائل مختلفة للمصالحة ، وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية - أما بالنسبة لما قيل ان اتفاقات كامب ديفيد ، تشكل تحالفا ، ولا تؤدى الى سلام ، وانها تتعارض وقرارات الأمم المتحدة ، فأقول ان اسرائيل تعتب علينا ، اننا نأخذ موقفا معاديا لها فى الأمم

المتحدة ، ونحن لانزال ندين سياسة اسرائيل على الضفة الغربية وغزة ، ونرى أن سياستها سلبية ، وتتعارض مع روح السلام ، أما كامب ديفيد ، فهي تشكل الخطوة الاولى نحو السلام الحقيقي في المنطقة ، وإن كنت أعترف أنه إذا لم تتلوا خطوة ثانية ، فأنها ستكون خطوة خاطئة ، لاقامة سلام شامل في تلك المنطقة من العالم ..

اننا نريد السلام الشامل ، لاننا بدون سلام شامل ، لن نصل الى سلام حقيقي - لذا نصر على حل المشكلة الفلسطينية ، ونصر على اقامة صلح بين سوريا واسرائيل ولبنان والاردن فنحن على استعداد كما حدث في وقت فك الاشتباك واتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، أن نقوم بدور الشريك ، للتوفيق بين مختلف الدول العربية واقناعها بالتفاوض مع اسرائيل - اننا لن نتخذ هذا الموقف ايثارا للغير ، لأنه يتفق ومصلحتنا الخاصة - واننا نبحث عن سلام شامل ، لاننا ننتمى الى هذه المنطقة ، ولأنه لن يكون هناك سلام حقيقي بدون سلام شامل .

وفي النهاية ، اقول اننى حاولت الاجابة بطريقة سريعة على الاسئلة المطروحة - ان وقت الجمعية ضيق وثمانين ، كما قال السيد الرئيس ، ولذا سأكتفى بهذا القدر . - تصفيق

السيد الرئيس :

لو احترم كل عضو وقت الجمعية ، لسهل لى مهمتى ، وأعطى الكلمة الآن للسيد ديان

سأبدأ بالاجابة على العضو الذى استخلص بعد ان استمع الى اجاباتي أنا وزميلي السيد بطرس بطرس غالى ، أن اتفاقيات كامب ديفيد فشلت ، وأنها من الراجح ستفضى الى حرب أخرى بعد أن استخدم كل الصفات السلبية ، ونسبها الى كامب ديفيد :

لقد عازمت مصر واسرائيل ، على وضع حد للحروب واقامة علاقات طيبة فيما بينهما ، ووجدا انها الخطوة الاولى وتمسكا بها - وازالت اسرائيل مستوطناتها ، وانعزلت مصر عن بقية العالم العربى ، ثم نسمع هنا في المجتمع الاوروبى أن هذا لايساوى شيئا وهذا يدعونى إلى ان اسألكم هل جئتم بمبادرة أفضل ، أو لديكم حل آخر ؟ انكم تعجلتم في الحكم عليها ، وقررتم ادانتها ، وأصدرتم حكمكم بدون استئناف له ، سأعود غدا إلى وطنى ، وكذلك السيد بطرس بطرس غالى ، بينما تواصلون أنتم توجيه النقد إلى جهودنا التى نبذلها لوقف المعارك ، والخصول على السلام - وأشكركم على موقفكم هذا .

أما بشأن القدس ، فأود أن أبدي بعض الملاحظات ، لأن هناك مسألتين

ينبغي عدم الخلط بينهما ، واحدهما تتعلق بالسيادة ، والاخرى تتعلق بالاماكن المقدسة .

١ - بالنسبة للسيادة ، يطالب الاردنيون ، ويتأييد من المصريين ، أن ننسحب من المنطقة الشرقية للقدس . وهذا بالنسبة للحدود الفاصلة بين الاردن واسرائيل ، فطلبنا في النهاية ، أين تكون الحدود الدائمة ، وأين يمر الحد الفاصل للسيادة بين اسرائيل والدولة الجديدة ؟

ولا يختلف الأمر هنا بالنسبة للقدس وبالنسبة إلى غزة ونابلس . وقد اتفقنا في كامب ديفيد ، على تأجيل القرارات المتعلقة بالحدود الدائمة والسيادة حتى نهاية المرحلة الانتقالية ذات الخمس سنوات . وهذا يشمل أيضا القدس . وقد تطلب منا الأردن الانسحاب حتى الجزء الغربي للقدس ، ولكن هذا لن يحدث ، الا عندما نتباحث في مسألة السيادة والحدود في البلاد كلها .

ومن وجهة النظر هذه ، ينبغي عدم النظر في أمر القدس على حده - ولكن القدس لها طابع خاص ، تضيفه عليها وجود الاماكن المقدسة . وقد أعرب الاسرائيليون عن موقفهم مرارا ، وكنت حاضرا في آخر مرة أعرب رئيس وزراء اسرائيل عن موقفه ، من تلك المسألة وكان هذا أثناء زيارة الرئيس السادات لحيفا ، حيث قال : واننا نعتقد أن كل الأديان السماوية والمعتقدات ، يجب أن تكون لها السيادة الكاملة على أماكنها المقدسة ، سواء كان هذا بالنسبة للمسيحيين ، أو المسلمين ، أو اليهود . فعلى كل طائفة إدارة أماكنها المقدسة طبقا لأحكام وقوانينها . اننا بهذا نعترف بوضع القدس الخاص ، بل نعطي لكل دين استقلاله وحرية الكاملة لإدارة أماكنه المقدسة والعناية بها .

وحتى لا أتسبب في خلق نوع من سوء التفاهم ، أقول أن هذا ليس ما اقترحه البابا ، وان كنت لم اسمع خطابه ، ولكنى قرأته في الصحف ، فقد تحدث عن تدويل القدس كلها ، ولكن هذا غير ممكن ، لأن القدس لا توجد فيها أماكن مقدسة فحسب ، وانما فيها أيضا نصف مليون نسمة ، يعيشون حياة طبيعية ، ويحتاجون إلى المرافق وبناء الطرق والمدارس والكهرباء الخ .. وهذا لا شأن له بالاماكن المقدسة . فالاماكن المقدسة شيء ، والحياة اليومية شيء آخر . اننا لا نؤيد تدويل القدس كلها . او تدويل بيت لحم ، أو أي بلد آخر ، ولكننا نريد ان يتمكن كل دين من إدارة أماكنه المقدسة بنفسه .

ولننتقل الآن الى مسألة لبنان : اعتقد ان أعضاء الجمعية ، يتذكرون جيدا كيف بدأت الأحداث في لبنان - فمن يستطيع ان يقول ان اسرائيل كان لها يد فيما حدث فيها . كان لبنان بلدا ينعم بالرخاء ، وكان أكثر دول

الشرق الأوسط وهدوءاً جمالاً ، ثم حلت به الاضطرابات وعمت الفوضى ، فالمسلمون يقتلون المسيحيين ، والمسيحيون يقتلوا المسلمين فيما بينهم ، وتسيطر منظمة التحرير على جزء من البلاد ، وسوريا تحتل الجزء الأكبر من لبنان . فما دخلنا نحن ، وما هو مكاننا وسط هذه الأحداث التي لا تخصنا ؟ ان حكومة لبنان ، قد سمحت ولمدة سنوات طويلة ، لمنظمة التحرير ، ان تكون لها معسكرات تدريب وأسلحة وأرض في لبنان . وهكذا بدأت أعمال القرصنة الجوية بطريقة شرعية ، وبحمائية الحكومة اللبنانية - تتفجر كل يوم تقريباً القنابل في الأسواق ، وفي المراكز التي يزحم فيها المدنيون . واعتقد ان الأعضاء هنا لا يشعرون بها ، ولكننا نحن نشعر بها ، لاننا نجد كل يوم ، خمسة أو عشرة أو خمسة عشر أو عشرين يسقطون ما بين قتلى وجرحى ، وننقلهم الى المستشفيات .

ولا تكاد تمضي ساعة حتى يصدر السيد ياسر عرفات بياناً يعلن فيه مسئوليته عن الحادث . فماذا يستطيع ان يفعل أى بلد آخر اذا كانت هناك منظمة لديها معسكرات تدريب ، وتحميها حكومة محلية مجاورة ، وتخزن لها السلاح ، وتجزئ لها استعمال القنابل لقتل سكان مدنيين - هل سينقف مكتوف الأيدي ، دون ان نحاول مهاجمة هذا المعسكر .

ولم يكن من قبيل المصادفة ، ان تقيم منظمة التحرير الفلسطينية ، مراكز عسكرية ومعسكرات تدريب داخل مخيمات اللاجئين ، لذا نجد انفسنا في حيرة ، فقد اتهمونا بقتل النساء والأطفال والشيوخ ، ولو كان هذا صحيحاً ، لالتزمت بالصمت .

اننا نستطيع احياناً ، بمعاونة طيارينا - ولدينا نخبة من الطيارين الممتازين ، وباستخباراتنا ان نكشف عن مكان أحد هذه المعسكرات أو البيوت التي تقوم فيها منظمة التحرير ، بتدريباتها ، وتجمع فيها الاسلحة التي تستعمل ضد تل أبيب والقدس ، ويكون علينا اذن ان نتصرف قبل ان يضربونا .

وهناك طريقتان لحل مشكلة قتل المدنيين : الطريقة الأولى ، تكون على اساس وقف كل شيء ، ولا أفكر هنا في عقد هدنة مع لبنان . فأننا لا أقصد ذلك ، وان كنت أعلم انه ممكن ان يحدث والسبب في هذا هو لأنه اذا كانت هناك هدنة ، ومع ذلك تستمر منظمة التحرير ، في ارسال الارهابيين والمفرقات الى تل أبيب ، فلا يكون لتلك الهدنة أى معنى .

هل تعتقدون ان السيد ياسر عرفات ، وهو في مقر قيادته ومعسكرات التدريب الخاصة بمنظمة التحرير ، موجودين بصفة غير شرعية ، وان الحكومة المحلية والحكومة السورية بوجودهم - أن منظمة التحرير قد

وجدت ملاذا يحميها من العقاب والردع ، فماذا يمكن ان نفعل سوى قتل المدنيين ؟ اتظنون اننا سنقف مكتوف الأيدي نحصى عدد الأموات منا ، ونواربهم التراب يوما بعد يوم . اننا نعلم ان منظمة التحرير ، ستقوم بضربنا ، وان الحكومة اللبنانية ، تحميها وتتركها لتقوم بشن عملياتها الارهابية - ان الحكومة اللبنانية ، يجب ان تعترف بمسئوليتها ، وتضع حد لكل هذا كما يجب على اللبنانيين والسوريين الذين يسيطرون على لبنان ، ان يمنعوا منظمة التحرير ، من مزاولة هذه العمليات من لبنان . ان منظمة التحرير ، تستغل الفرصة ، فليس هناك أحد يردعها أو يعاقبها ، ولكننا لا يمكن ان نغض أعيننا عن افعالها ، الا يمكننا ان نعاملها بالمثل ١٩ .

لقد اشترك كثير من دول المجلس الأوروبي في الحرب ، فهل وجدتم فيها عدلا - الم تشاهدوا الضحايا من المدنيين ، عندما وجدتم انفسكم اما مصطرين الى الحرب ، او الى الاستسلام .

فهل نريد نحن هذه الحرب اننا يجب ان نجد وسيلة ، لكي تقبل منظمة التحرير وقف القتال في لبنان ، وأن تضع حدا لقتل المدنيين في اسرائيل . وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي ، انه اذا كفت منظمة التحرير عن اعتداءاتها ، فاننا سنكف ايضا عن هذا لاننا لا يمكن ان نرى المدنيين الأبرياء ، يلقون مصرعهم ، والحياة الطبيعية تعود الى لبنان ، وفي ملاهيها الليلية ، ويأسر عرفات في مقر قيادته ، يتمتع بحماية الحكومة اللبنانية .. هذا لا يمكن ان نقبله .

والآن اتناول السؤال الذي حاولت الاجابة عنه اليوم ، وسألخص فكري في كلمات : اننا نعتقد في اسرائيل ، انه لكي نجد حلا لمشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك لعلاقتنا مع الفلسطينيين ، يجب ان نعيش في سلام جنباً الى جنب في القدس والخليل وغزة والضفة الغربية ، دون أن يطرد أي عربي منها .

اني كاسرائيلي ، لا يمكنني ان اعتبر اسرائيل وطناً اجنبياً ، ولا يمكن ان أعدل عن رأيي هذا ، حتى لو عارضني العالم كله . فلن اقبل ان أسعى للحصول على ترخيص لكي اذهب الى القدس والخليل ، أو الى نهر الأردن . انها وطن اجدادنا ونشعر فيه اننا في ديارنا اننا نريد ان نعيش في سلام مع جيراننا العرب ، نريد فترة انتقال مدتها خمس سنوات ، ونتمنى ان نتوصل بعد ذلك الى اتفاق بشأن الوضع النهائي للمنطقة ، وتوقيع اتفاق سلام مع دولة الاردن . وشكراً

السيد الرئيس

قد يتفق بعض الاعضاء تارة مع أحد الوزيرين ، وتارة أخرى مع الآخر .

أو مع الاثنين ، ولكن لا شك في انه لا يوجد هنا من يختلف مع هذا أو ذاك وان كانت هذه الملاحظة لا محل لها في اللحظة التي نعبر فيها للوزيرين ، عن امتناننا في هذا اليوم التاريخي . فاذا كان هناك فرصة قد اتاحت لتحيط الجمعية علما بالموضوع ، فانها قد حدثت اليوم . انكما لم تحاولا الاجابة على الاسئلة كلها في هذا الوقت الضيق فحسب ، ولكنكما اتحتما لنا فرصة الاصفاء الى مناقشة مثيرة ذات مستوى عال ، بل وحول نقاط لم نتعمد إثارتها نحن بين الوزيرين .

انكما لم تتوجها اليينا فحسب ، وانمسا تسوجهتما الى الرأي العام الأوروبي ، والرأي العام العالمي ، عن طريقنا فقد سلطت عليكم عين واذان الصحافة والراديو والتلفزيون ، بل ووجهتما كلامكما كذلك لممثلي ٢١ وزير خارجية دول مختلفة من المجلس الأوروبي ، الذين سوف يجتمعون يوم ٢٢ نوفمبر ، بعد ان يتسلموا من سفرائهم وفودهم الحاضرين ، تقارير عما حدث اليوم .

لقد أصغينا الى نداءاتكما المؤثرة .

ان الوقت يمر ، ويجب ان اختصر كلماتي ، فأملئ ان نكون قد أسهمنا اليوم في فهم أفضل لمعاهدة السلام ، كما ارجو ان يكون الوزيران ، قد شعرا برغبتنا في ان نجد السلام يعم المنطقة بأسرها ، وأن نسهم في حل المشكلة الفلسطينية المعقدة .

أشكركم من كل قلبي باسمي وبالنسبة عن أعضاء الجمعية . اننا نعلم انكما قمتما بعمل شاق ، حتى أثناء تناول الغداء - نعلم أنكما قد غيرتما من عقارب ساعاتكما وتجشمتما عناء السفر عبر المحيط ، من أجل الجمعية . وكلئ امل ان يعمل هذا على إعادة السلام الى المنطقة وشكرا جزيلا

تصفيق .

المحتويات

٣	تقديم :
٧	القسم الأول : دراسة تحليلية للمناظرة
٨	– أطراف المناظرة
١٥	– موضوع المناظرة
٤٢	– خاتمة
٤٥	– القسم الثاني النص الكامل للمناظرة

تحت الطبع

السلام بين مصر وإسرائيل

الكتاب الرابع من سلسلة
اتجاهات الصحافة الاسرائيلية
مختارات من المقالات
ودراسات تحليلية

صدر عن :

مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت
ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون ١٩٧٢ عرض لبحوثه ومقرراته

الثن ١٠ جنيهات

١٠٩٨ صفحة

يطلب من قسم الاشتراكات بجريدة الأهرام ومن مكتبات الأهرام : ١٦٥ ش
محمد فريد القاهرة - ٩٠ طريق الحرية بالاسكندرية - مكتبة الأهرام بجامعة
اسيوط - مكتبة الأهرام بالجامعة الأمريكية - مكتبة الأهرام بمطار
القاهرة - مكتبة الأهرام بفندق شيراتون ، ميريان .

مطبوعات :
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تطلب من :
قسم الاشتراكات بجريدة الأهرام
شارع الجلاء - القاهرة

ومكتبة الأهرام بشارع محمد فريد

صدر مؤخرًا :

عدم الانحياز
رحلة على طريق بلا معالم

د . سامي منصور

انتخابات الرئاسة الأمريكية
والصراع العربي الاسرائيلي

وحيد عبد المجيد

من مطبوعات

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

دراسات في

الاشتراكية الديمقراطية

تقديم :

د . بطرس بطرس غالى

٥٢٨ صفحة الثمن : جنيه واحد

رقم الايداع ٨١/٣٣٧٦
٢ - ٢٠ - ٧٢٤٨ - ٩٧٧

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

- ١ — بجسيد الوهم — (دراسه سيكولوجيه للشخصيه الاسرائيليه)
د. فدرى حنفى (١٩٧١)
- ٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- ٣ — نهاية التاريخ (مقدمه لدراسه بينه الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- ٤ — الشخصيه العربيه (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد بسن (١٩٧٤)
- ٥ — استراتيجيه اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجبل (١٩٧٦)
- ٦ — الاتجاهات الجديده فى مجلس الشعب — اسراف : السيد بسن (١٩٧٦)
- ٧ — الانتخابات الامريكيه وآزمه الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- ٨ — الصهيونه والعصريه — أحمد يوسف العرعى (١٩٧٧)
- ٩ — مرار الحرب فى السياسه الاسرائيليه — د. السيد علوه (١٩٧٧)
- ١٠ — النضال العربى الاقربى — سيد الاصغهانى (١٩٧٧)
- ١١ — مؤتمر جيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- ١٢ — الاغراب المصريه قبل نوره ١٩٥٢ — د. بوبان لسب رزى (١٩٧٧)
- ١٣ — البحر المتوسط فى الاستراتيجيه الدوليه — د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- ١٤ — النوره الاداريه — د. نزيه بصيف الانوسى (١٩٧٧)
- ١٥ — النوره والنصر الاجتماعى ، اسراف : السيد بسن (١٩٧٧)
- ١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المعصم سميد (١٩٧٧)
- ١٧ — صراع القوى الكبرى فى أفريقيا — محمد حماد (١٩٧٧)
- ١٨ — الاستراتيجيه الاسرائيليه والمقاومه فى الارض المحتلة — أسامه الغزالى حرب (١٩٧٧)
- ١٩ — المواثيق البروليه العربيه — طه عبد العظيم طه (١٩٧٧)
- ٢٠ — مشروعات الدوله الفلسطينيه — د. على الدين خليل (١٩٧٨)
- ٢١ — استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سميد ، أميره سلام (١٩٧٨)
- ٢٢ — ليكود والنسويه — أهل السادلى (١٩٧٨)
- ٢٣ — التجربه الجرائريه فى التنمية والتحديث — خري عزم (١٩٧٨)
- ٢٤ — سياسه التعليم فى مصر — د. نزيه بصيف الانوسى (١٩٧٨)
- ٢٥ — قضايا السيمه فى الكويت — عبد العاطى محمد أحمد (١٩٧٨)
- ٢٦ — نوره ٢٢ يوليو وبصغه الاستعمار فى أفريقيا — أحمد يوسف العرعى (١٩٧٨)
- ٢٧ — اليهود العرب فى اسرائيل — وحيد محمد عبد المحمد (١٩٧٨)
- ٢٨ — قضيه الحدود فى الخليج العربى — د. عبد الله الاسفل (١٩٧٨)
- ٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا — على أبو سن (١٩٧٨)
- ٣٠ — استراتيجيات السيمه فى العالم الثالث — د. نزيه بصيف الانوسى (١٩٧٨)
- ٣١ — الملكيه الزراعيه فى مصر بن نورى — د. على بركات (١٩٧٨)
- ٣٢ — الدفاع المدنى — لواء خضر الدهراوى (١٩٧٩)
- ٣٣ — النظام السياسى فى اليابان رؤيه عربيه — عبد الحى محمود عطا (١٩٧٩)
- ٣٤ — النفاذه السياسيه المغيره فى العربيه المصريه — د. كمال الموقى (١٩٧٩)
- ٣٥ — الدبلوماسيه السعوديه فى الخليج والجزيره العربيه — عبد العاطى محمد (١٩٧٩)
- ٣٦ — بوس — مسأله العروبه — جهاد عوده (١٩٧٩)
- ٣٧ — تجاره السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور (١٩٧٩)
- ٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائى — النجاشى عامر (١٩٧٩)
- ٣٩ — اسرائيل فى النصور الأمريكى — محمد السيد ابراهيم (١٩٧٩)
- ٤٠ — العلاقات الفلسطينيه العربيه — وحيد عبد المجيد (١٩٧٩)
- ٤١ — مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى — ابراهيم مولى نوار (١٩٧٩)
- ٤٢ — السياسه والنفاذه فى الصين — محمد نعمان خليل (١٩٧٩)
- ٤٣ — الصراع بين شطرى اليمن — حسن أبو طالب (١٩٨٠)
- ٤٤ — الدوله الفلسطينيه — اسراف : السيد بسن (١٩٨٠)
- ٤٥ — عزيمه المصريه والحركه الوطنيه المصريه — د. محمد برج (١٩٨٠)
- ٤٦ — الحكم الذاتى — عبد العظيم محمد عبد العظيم (١٩٨٠)
- ٤٧ — التجربه المغربيه فى التنمية والتحديث — خري عزيم (١٩٨٠)
- ٤٨ — عدم الانحياز — د. سامى منصور (١٩٨١)
- ٤٩ — انتخابات الرئاسه الامريكىه — وحيد عبد المجيد (١٩٨١)
- ٥٠ — دراسات سياسيه واستراتيجيه — كمال محمد على وألفت اغا (١٩٨١)

هذا الكتاب

في العاشر من اكتوبر ١٩٧٩ عقدت امام ممثلى ٢١ دولة اوروبية وفي رحاب الجمعية البرلمانية التابعة للمجلس الاوروبى فى ستراسبورج المناظرة التى نقدمها هنا بين وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الدكتور بطرس بطرس غالى ووزير الخارجية الاسرائيلى موسى ديان ، الذى استقال من منصبه بعد حوالى عشرة ايام فقط من عقد المناظرة بسبب خلافه مع سياسة حكومة بيجين المتعنتة الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى .

لقد اكتسبت هذه المناظرة وماتزال تكتسب اهميتها من اكثر من حقيقة : اولها : انها عقدت بعد مرور سبعة شهور على توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ وقبل عقد الجولة السابعة لمباحثات الحكم الذاتى فى لندن اى بعد ان بدأت تظهر بشكل واضح وامام العالم كله ملامح محددة للتعارض بين السياستين المصرية والاسرائيلية .

ثانيا : ان هذه المناظرة عقدت امام اجتماع الجمعية الاوروبية التابعة للمجلس الاوروبى اى ممثلى واحد وعشرين دولة يمثلون قارة اوروبا التى سعت سواء من خلال الجهود الفردية لدولها او عبر تنظيمااتها الجماعية المختلفة الى ان تسهم بدور ما فى حل الازمة العربية الاسرائيلية .

ثالثا : ان كلا من طرفى المناظرة اى د . بطرس بطرس غالى وموشى ديان يعبر بشكل واضح ومحدد عن الافكار الرسمية لدولته مما يجعل المناظرة اكبر من ان تكون مجرد جدال لفظى او ترف فكري .

وقد حرص المركز على ان ينشر الترجمة الحرفية الكاملة لنص المناظرة مسبوقة بدراسة تحليلية قام بها الاستاذ اسامة الغزالى حرب الخبير بوحدة العلاقات الدولية بالمركز حتى تتضح ابعاد الخلاف الجذرى بين المنطق المصرى والمنطق الاسرائيلى فيما يتعلق بطرق حل المشكلة الفلسطينية واساليب الوصول الى التسوية السلمية الشاملة .